



مکتب الفکر الاسلامی
مقرن عبدالمکرم الشریف

۵۷۹



عليه ص

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك انما الخار الحمد على الشكر مع ان المتبادر من الجارة ان الحمد هنا نعمة اشرع الصدر وتنوير القلب وقد
قال الله تعالى لمن شكرتم لازيدنكم لانه ديباجة القرآن المجيد مشوخته بقراءة التمجيد ولان الطاهر ان اقتراح القائل
بحمد الملك المتعال لا عمل بموجب الحديث المأثور عن سيد الانام عليه الصلوة والسلام اعني قوله كل امرئ
بالام يبدأ فيه بالحمد لله فهو اخدم وروى عنه ايضا ما شكر الله عبد له الحمد وانما يرجع على الجملة
الاسمية الدالة على الدوام والثبوت والجملة الفعلية المضارعية المفيدة للاستمرار والتجديد المقصود
الى افاده ان نعم الله نعم والآدوه فايض من تلك المحضرة على التعاقب بحيث لا يخلو لحظة ولمحة من قاضته
نعمه وعطيته على البرية واما ايتار صنعة المتكلم مع الغير فلا اشارة الى ان حمدك تعالى احرى بالقدرة
الخطير بحيث لا تقوى قوة شخص واحد باداء حقده ولكال شفقته على اخوانه من العلماء الراغبين حيث شاهدكم في
هذا الحمد ونظيره ما وقع في التثنية حيث قيل السلام علينا وقد توجه الايتار بان يجعل ما يحمده
من الموردها ما كما يجعل ما يقطع به قاطعا وانت خبير بان المتبادر من عبارة الحمد ان نفس الشخص
الحامد داخل ولا يخفى انه يبعد جعل الة الفعل مشاركا للفاعل في الاحتياج عن الفعل كما يتقطع
باعتبار استناد القطع الى القاطع حقيقته والله واثر حرف الخطاب في حمدك على اسم الذات اشارة الى
بلغ الحامد محرك الاقبال الى جناب المحمود المتعال بحيث حمدك تعالى على وجه الخطاب والمشاوكة لما كان
الاصل تقديم الغامل رشح ههنا تاخير المفعول على تقديمه المفيد للاختصاص المحامد لله تعالى زمر
الى ان هذا الاختصاص لوضوحه بمنزلة العيان لا يحتاج الى البيان يا من انما اور
كله ياد المستعمله في نداء البعيد تعظيما وتبعيدا للحضرة المقدسة الالهية عن قول الحامد المكرر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بالكرور

بالکدورات البشرية بقى بحث وهو ان صاحب المتوسط ذكر في بحث الكنادى انه لم يرد في نسخة
اطلاق المبهمات عليه تعالى الجواب ان الامام النعماني اورد في باب الدعاء عند القفال من كتاب
الاذكار ادعية ما ثوره مشتمله على قوله يا من احسانه فوق كل احسان يا من لا يعجزه شئ
شرح صدورنا الى اماكن المرد بشرح الصدر وتنوير القلب ههنا واحد على ما قالوا في
قوله تعالى فمن شرح الله صدره للاسلام اذ جعلنا ليلنا نحيطن اليه ان هو لقلب الحقيقة لا الصد
الذي وعده في العبارة تفنن ثم الرد بتلخيص البيان خلوص الكلام عن قصور في افهام الملام **قوله**
ولا يخفى انه يجوز حمل المعاني والبيان على العلمين **قوله** بلوامع البتيان الى آخره ذكر في قسم الحقيقة
من اساس اللغة مع البرق والصبح وغيرها المعاني فذلك لا يختص بالبرق فتوجيه الكلام على هذا
المشبه به اي اللوامع بمعنى الكواكب اللامعة الى المشبه بان يجعل اللام في البتيان للاستعارة
او يقصد بها لغة في تشبيه البتيان بجمع اللوامع والظرف اي من مطالع الخ متعلق بالبيان
حال منه او صفه له او على جعل الاضافة لادنى ملائسته بان يكون مع استعاره مصرحة
عن الكناية المبنية على اللاحقة من مطالع المثاني فالطرف متعلق باللوامع ترشح للاستعارة لفظ
المثاني في البناء المثلثة في النسخة المصححة تبصيح الشارح قدس سره والمراد منه القرآن لانه كونه
القصص الاحكام او كونه له جمع المثني على صيغة المفعول من التثنية او جمع المثني اي المفعول
اسم مكان ويجوز ان يكون المباني بالياء الوجه بعد الميم بمعنى الالفاظ لازدواج المعاني
قوله المؤيد دلائل الخ دليل الامر ما يفيض الى العلم به فدلائل اعجازه المعجزات التي
يعرفها اعجازه عليه السلام لمعارضينه عن المعارضه والمقابلة بالاثبات بمثل ما اتى به منها
ومعنى تأييدها وتقويتها باسرار البلاغة ان اعلى المعجزات هو القرآن المعجز بلطائف البلاغة
ودقايقها ويجوز ان يراد بدلائل الاعجاز السو القرائنه وما يساويها فقط ومعنى تأييدها

الافهام ص

وذكر لان اذ كان لام
الاستفراق للتعريف مع
عدم جواز تقديم العامل
للظرف معرنا فوسط
والانضفة

باسرار البديهة ان ما راق الاعجاز في القرآن كثيره من الاخبار عن الغيب الاسرار العجيب
وغير ذلك لكن اقواها كمال البديهة والفصاحة المحررين ^{قوله} فبصان الى اخره من عادة العرب
ان تعز رقصة في اخر ميدان تسابق الفرسان فمن عدى فرسه ولخذها عد سابقا
فالكلام تمثيل الحال الال والاصحاب في السيتون عن غيرهم في باب الفصاحة والبراعة
بحال من سبتو من الفرسان ويحتمل المكينة والتخييل والترشيح على ما يظهر يادني معرف
لقواعد البيان ثم المضمار بالفارسية جاي سبتا ختن كذا في المقدمة والبراعة من
الرجل اذا قارنه ^{قوله} بسعد التقنا زاني قد تقل عته قدس سره ان الاول السعد
باللام وكان وجهه ان الداء هنا بمعنى التسمية والدعاء بهذا المعنى يؤدي الى مفعولين
بلا واسطة قال الله تعالى انما دعواي اسم لسموه فاصل الكلام للدعاء وسعدا بالنصب في اداء
اللام للتقوية واما زيادة الباء لها فغير شايعة لا في التسمية قد يعدي بالياء فيكون الداء
هنا في معنى التسمية الدعاء بها لانا نقول هي صدر في معنى مصدر لا يستلزم ان يكون
تعديتها على فتيحة واحدة نعم يمكن ان يقرب ضمير الدعاء هنا التسمية والاشتهار
بلطائف فقر الفقير جمع فقرة وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر استعيرت
لنكتة الكلام ^{قوله} الجرم الغفير اي الجمع العظيم بحيث يستر لكثرة وجم الارض وال
وباه فان الجرم الكثرة والغفر ^{قوله} على بيان معانيه وكشف استعاره انت خبير
بان لطان هذين الضميرين راجعان الى التلخيص بخلاف سائر الضماير فانها راجعة الى
الشرح تام ^{قوله} ومدوا اعناق المسح لا يخفى ما في العبارة من الاشارة الى انهم لو غيروا
عبارة الشرح لكان التغيير بعبارة نازلة جذا فان المسح بتبديل صوته بصورة ادون
من الاولى ^{قوله} اضرب عن هذا الخطب صفحا اي صرف نفسي عن هذا الامر العظيم فانه شأ

استعمال



استعمال الضرب في الصرف كما في قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر ثم صنفها اما ظرف بمعنى الجانب
او مصدر بمعنى الاعراض فيكون مفعولا مطلقا او مفعولا له لا يقر برده على الوجه الثاني
ان تصح والاعراض عين الضرب والصرف فلا يصح التعليل لانا نقول ذكر المحقق
في قولهم ضربته تاديبا انه ليس هنا حذفان بل هما في الحقيقة حذف واحد المعنى
ادبته بالضرب فالعلة هنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنسوب لان الشيء لا يكون
عله لنفسه بل هي اثره اي ضربته للتاديب فالعلة هنا ايضا اثر الصنع واما جعله حالا فينه
انه اذا لم يكن المصدر من انواع ناصبه لا يقع حالا الا في تسميع منهم واطوى الملح الطي
خلاف الشرودون مرامهم بمعنى قد ارام مطالبهم وقيل الوصول اليه والكشف ما بين الغامض
الى غبطه الخيب ومحصل الكلام الاعراض عن تحصيل مطالبهم **قوله** باسرها اي جمعها
فان الاسر القدر الذي يشد به الاسير واذا ذهب لا سير تقبذه فقد ذهب جميعه **قوله**
عن اخرها هو متعلق بمحذوف في اي قبولا ناشيا عن اخرها وذلك يستلزم حرفا نشأ
القبول عن جميعها باعتبار انه اسند القبول الى الاسماع ولا ثم قيده بالصدور عن
وقيل المعنى عن اخرها الى اولها وفيه ان المناسب دخول الى على الآخر وايضا مقابل الى من
دون عن اللهم الا ان يوحى عن من على في المعنى تامل قد نصيب يقال نصيب الماء نصوبا اي غار
في الارض **قوله** رواه الرقعة بالضم المنظر الحسن **قوله** بقيه اثار السلف هي ما بقي من
فرايدهم وعوايدهم ويحتمل ان يراد بها ما بقي من تلامذتهم المقربين اليه لقواعد الفرائد
لها بالاقاد **قوله** اذ راج الرياح الاذرج مجمع درج ودرج الكتاب طيبة يقال ذهب
دمه اذ راج الرياح اي هدر فان لصل المعنى على انه ذهب دمه حال كونه مثل الدراج الرياح
او ذهب ذهابها في سرعة الزوال والفتا وعدم البقاء لا اثار بالكلية **قوله** وسالت ناعنا

بمعنى



الخ البطاح صبح الأبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وقد استعار هنا سبلا
السيول الواقعة في الأباطح لذهاب الأحاديث وإثارها بأسرها لئلا يشد
إلى الأباطح دون الأحاديث ومطاياها إشارة إلى كثرة الأحاديث بحيث كأنه أمثلا
الأباطح منى وأدخل الأعناق لأن سرعة سير المطايا وبطوه ينظر إليه غالباً وينبغي أن يعلم
أن الباقي قوله بعناق للملازمة وسيجي مزيد تحقيق لهذا الكلام في بحث الاستعارة
قوله وأما الاختداح أن حمل ما على مجرد التأكيد من غير تفصيل فالظاهر أن حمل
على التفصيل كما هو الشائع فقيه أنه لا يدرك قوته لا ما ومقابل المفصل والمجرب أنه قد
يحذف ما ويؤخذ المقابل للمفصل من مضمون الكلام السابق كما ذكرنا في قوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ الآية ولا يخفى أن مضمون قوله علما مني الخ مقابل لهذا المفصل
الهمم لان حاصل الكلام أن تقاصر عنهم لا يقتضي اختصار الشرح وكذا قصد المتجملين للاخذ
فكان من دلائل انتهاب ما الأول فلا مشحون لطباع وأما الثاني الاختداح **قوله** يرفاح أي العا
الذي وقع الاخذ من كلامه الاخذ على ما يظهر من سياق الكلام وسياقه **قوله** ومثل
هذا هذا فليعمل الفاء ليس كإيج من عمل الفعل فيما قبلها كما ذكرنا في قوله تعالى وبك فكبر
من أن الفاء واقعة في غير موقعها لإفادته التخصيص فلا يمنع من العمل إذا العمل في الحقيقة
متأخر **قوله** وغرأما هو الولوع والحرص وظأ الخ الظما العطش والمخرج جمع هاجره
في نصف النهار عند اشتداد الحر والام بالضم حر العطش **قوله** ولعننا لعننا الخ
قيل لا ولا ترك الوو ليكون قوله ثانياً بمعنى صار فاعل من فاعل انتصبت لأنه لا يطرأ
يصح لعطفه عليه لأن ثانياً الأول من أسماء العدد فاما صفة مصدر مخذوف أي انتصابا
لشيء ثانياً أو ظرفاً ثانياً الثاني لا يصلح منى والجواب أن ثانياً لا يصلح حال فانه صرح المحقق



الرضى بانه اذا كان بمعنى التصيير اسم فاعل حقيق له فعل ومصدر والمعنى هنا ^{علا}

للشرح اثنتان فقوله ثانيا الثاني حال اخر معطوف على الاولى مبين لها ويجوز ان يجعل
ثانيا الثاني ايضا صفة المصدر على طريقه الاسناد المجازي جمود القريحة الخ
الجمود بالجيم معناه ظاهر القريحة اول ما يستنبط من البير استيعر لما يستنبط من العلم لا

كلما منها سبب للحياة الا انها في الاول جسمانية وفي الثاني روحانية ثم استيعر لتحلل العلم
والصريح بكسر الهمزة الشديد ففي جميع تلك الالفاظ لطافة جمود القريحة الخود بالحاء المعجمة
سكون لحياتنا والفطنة في الاصل لفهم والمراد بها الذهن والصريح بالهمزة العاصم **قوله**

اجوب كل غير الجوب القطع لا غير ذوالغبرة **قوله** قائم الارحاء اي مظلم الاطراف **قوله**
قوضت عنه خيام الاختيار هكذا في النسخة المصححة تصحى قدس سره التقويض بالفاء
نقص البناء من غير هدم وانما اضاف الخيام الى الاختيار بمعنى انها مضمونة عليه لاجل

الانعام وقد وجد في بعض النسخ قوضت عنه خيامه بالاعظام وانما جعل التقويض
مبينا عن الاختتام باعتبار ان الشرح كان قبله مستوعلا تحت خيام الاختتام والاستثناء
فان حصل الاتمام تجلّى وظهر في نظر الطالبين **قوله** خرايبه جمع خريدة وهي الحبيبة من النساء

لكنها كانت هنا عن الدقائق **قوله** اللثام وهو ما كان على الفم من اللثاق ووضعته كنوز الخ
فرايد الدكبارها والتمام نيت ضعيف بما يشد به فخر البيوت وثقبها فالمقصود من الكلام
انه قد وقع توصيح المرام من الشرح بحيث يسر على الطالبين الوصول اليه مكنين المارب

مدين قرية شيعية عليه السلام والمراد موضع اجتماع الماروب المطالب **قوله** رد سياسته
هذا كناية عن تكثير الامن والوفاء به التي كانت مفقودة قبل زمانه بين الوعية فان
الفرار بكسر الفاء الغين النوم القلس وحدة السيف والخفر وتحمّل غدا السيف ايضا **قوله** وقع

الطبيعة فهو
بجاء في المرتبة
الثانية

ختام ص

بضم الشا ص



إلى بقاؤه الخوة الخطوة بالفتح ستم صغير قد رذاع وإذا لم يكن فيه فصل خطية بالتصغير
 وجمعها خطيات والصفاح السيوف العرض والكلام اشارة إلى تسكين الفتنة لكثرة مجيها
 صناديد جمع الصنديد بكسر السين الشجاع **قوله** طول اسرى انما سمي السلطان بذلك لان طول
 الشئ ما يناسبه ويحكمى عنه في الجملة وكما ان سلسلة الممكنات مرتبطة بوجود الحق تقدر
 كذلك يتنظم نظام مملكته او يلبده بالسلطان او لان السلطان امان من حوادث الزمان
 كما ان الظل ملجأ من حرارة الشمس **قوله** ظلم الظلم الاول جمع ظلمة شفاة الاقبال جمع قبال وهو الاصل
 للملك اليمن والمراد به مطلق الملك **قوله** مقول الى المجاوز كذلك الميثوق المصم **قوله** الحمد لله اعلم
 هذا الاخبار عن الحمد اما باعتبار ان يجعل لانشاء الحمد كما ان يمنع العقود اخبار في الاصل
 ثم جعلت انشاء او باعتبار ان ذلك الاخبار متضمن لذكر الكمال على وجه الاحمال ويجوز ان
 يراد بالحمد المحمدي مجازا **قوله** هو الثناء الى الذكر بالخير **قوله** باللسان صرح بذلك تنصيصا
 على مقابلة الشكر ليظهر التفرع لبيان التشبيه بين الحمد والشكر وقد كيت بخط في حاشيته
 هذا الشرح ليس قيدا للسان استدار كما عصار بل احتراز عما لا يكون باللسان هو كان
 اطلاق اللسان عليه حقيقة ومجازا لا يخرج عن التعريف حمد الله تعالى وشانه على نفسه
 او بقوله لا لانه ليس باللسان لا بأفعال المقسم تعريف حمد العباد قد غير يكون باللسان عز كونه
 قول لا نظر الى ان الغالب في القول ان يكون بجارية اللسان **قوله** على قصد التعظيم فيه
 ان النظر اعتبار التعريف بحسب اصطلاح اللغة ولم يعتبر في الحمد الدعوى التعظيم لظهور
 فضلا عن قصد التعظيم الا ترى ان تفسير الحمد في كتب اللغة بالفارسية ستودون و
 اعتبر التعريف باعتبار التعظيم فيه ايضا ثم فان حمد السلاطين والاكابرة بعد حمد
 بحسب العرف وان لم يكن للحامدة تعريف ظاهر او باطنا نعم اذا صدر منه التحقير بوجها
 يعود حمدا

بعد حمد بل استشهدوا ^{بأن} سحرته ويمكن أن يبق المقصود بالتعريف الحمد المعتد به وقد قال ٩

صاحبا لكشف انما يعتد بالحمد اذا اوطأ القلب ولا فهو كذب واستشهدوا او يقال

ان اتفاق اهل الثقة من علماء العرب وغيرهم على ان الحمد لله الاستعراق او ^{بفرد} حص

دليل الجئس ^{على} اعتبار التعظيم في الحمد فتعريف كتب اللغة بالاعم يبق ^{تعريف} اخر

هو انه ^{يجوز} يعتبر الحمد كون المحمود عليه جيذا كما ذكر في المسطول وفي التعريف ههنا قصود

الا ان يبق التعريف بالاعم شياع عند الادباء والجواريان الجميل الواقعي ليس ^{بشيط}

بل يكفي كونه حمدا في اعتقاد العامة او في نظر المحمود لكن على زعم الخامة فاعتبار قصده

التعظيم يستلزم كون المحمود عليه جيذا وينبغي ان يعلم ان التعريف مع ذلك لا يصفو ^{بالكلمة}

ان اشترط المساواة في التعريف فان الجميل المحمود عليه يلزم ان يكون لاختيارنا في

التعريف ههنا الاستعداد بذلك اصلا الا انه يشكل عليهم ما نقل في التفسير وغير

من التفاسير المعتمدة انه قد وقع الحمد على صفات الله تعالى ولا شك انه لا مجال لاختيار

الاختيار في بعض الصفات كالحياة والصفات السلبية سواء استلزم الاختيار والحدوث

اولا ولا شك ان جوب يطلب من حاشيتنا على الحشافة والمطول ^{قوله} سواء فعلوا الخ

الفعل في تاويل المصدر متبدا خبره سواء الفعل في المعطوف ايضا مقدور وكذا او

بمعنى الواو كما يقتضيه معنى الاستواء وسواء في معنى مستوفى والمعنى مستوفى تعلية النعم

وتعلية نعيمها ثم الصير في تعلق راجع الى الحمد بل الى الثناء ^{قوله} الشكر وفعل المار

بالفعل الامر والنشان على اصطلاح اللغة ينسج الى المراد بالابناء الدلالة بمعنى كون

للبنى بحيث لو علم عرف الميناعته فعلى هذا يجوز ان يكون الشكر الجنان اعني ^{الاعتقاد} المحمود

منبيا عن التعظيم واما الاطلاع على الاعتقاد يجوز ان يكون من غير الشاكر كالحمام ^{والجمل}

فلا يكون الا على التعظيم
لان اعتقاد العظمة
نفس التعظيم
ايضا

وذلك ان تفرع الصفة
جميعا على وجوب
الوجود على خلاف
ما كان

ان يقع بقول او فعل منه فعل / الاول شكر واحد وعلى الثاني شكران لحدتها ينسب على الاخر
وكلاهما ينسبان عن التعظيم لا يؤول المراد بالتعظيم التمجيد عند الشاكر لا بحسب الامر
فاعتقاد العظمة هو الشكر الجناي لا نأقول الشكر الجناي اعتقاد المصنفات ^{الكمال}
فعل هذا يتصور بناء الشكر الجناي بمعنى الدلالة بالنسبة الى الشاكر ان يصح لكن كلامه
قدس سر في حاشيته الشرح يدل على انه بالنظر الى غير فقط **قوله** فورد الحمد الاظهر ^{فمنه}
الحمد لان المراد بالمراد ما ورد عنه لا ما ورد عليه لكن في اختيار المورد اشارة الى ان الحمد
كان صدر عن القلب فورد على اللسان **قوله** والشكر بالعكس اي مخالف الحمد باعتبار
انه اعم منه نظرا الى المورد لخص منه نظر الى المتعلق بالعكس محمول على المعنى المعروف
اذ المخالف عكس محسب العرف **قوله** اسم للذات الخ ليس هذا تعريفا بل ناسا للموضع فلا
انتفاض بالالفاظ المترادفة من اللغات الفارسية وغيرها ثم ذكر الوصفين ليس اعتبارا
انهما دخلان في الموضوع لربل للاشارة الى استجماع الذات لجميع صفات الكمال اما
الاشارة في الوصف للثاني فقط واما في الاول فلا ان كل كال تفرع على وجوب الوجود
بالذات والاول ان يقع ان تخصيص الاول لكونه اكل الصفات واشهرها اختصاصا
بجنايته وتخصيص الثاني لبيان حصول جنس المستفاد من الحمد لله والعدول الى الجملة
الاسمية فيه اشارة الى ان الاصل الجملة الفعلية لكون الحمد من المضاد والاحداث الغلظ
بمحالها والشيء في بيان السبب والمتعلقات هو لا يقال مع ان هذا المصدر ما
تكثرة استعماله منه صوب بافعال مضمون ^{بمعنى} **قوله** للدلالة على الدوام والثبات اعلم
انه ذكر الشيخ في حكايل الاعجاز انه لا دلالة لقولنا زيدا نطلق على اكثر من ثبوت
الانطلاق فيزيد ويمكن ان يوفق بيني الكلامين بان مجزئ الجملة الاسمية لا يدل على الدوام
والثبات



والبيانات لكونها مع انضمام العدول او غير يمكن ان يفيد لها هذا هو المفهوم من كلامه
 قدس سره في شرح المفتاح والظهندي ان كلام الكشاف او المفتاح على خلاف كلام الشيخ ^{فيها} فا
 ذكر ان المناقشين اخبروا عن انهم بالحملات الفعلية الدالة على الحدث لواجب الحدث
قوله دون الثبوت منهم وعن كفرهم بالحملات الاسمية المفيدة للثبوت فان دوام ذلك لا يوجب
 وقال صاحب المفتاح في الحالة المقتضية لذكر المسند انه قد يذكر لتعيين كونه طرفا في تحمل
 الثبوت والتجدد بحسب التقديريين فالظاهر ان جعل الاصل في الاسمية الثبوت فانها
 اعتبر ذلك فأيدها على وجه الاطلاق بلا تقييد فالاسمية التي خبرها بما مد مفيدة
 للثبوت والتي خبرها ظرف محتمل لها فانه ان قد بالفعل والتجدد والافلثبوت وما يوجب
 ما ذكرنا انه جعلوا تخيه ابراهيم ثم المؤداة بالحملات الاسمية احسن من التخييه الموداه بالحملات الفعلية لولا
 على الدوام والبيانات يوجب ايضا ما على احوال ترك الواو في الحملات الاسمية اذا افقت حالها وهذا
 التقدير يدفع اشكال اخر هو ان الفعلية مفيدة للتجدد والظرفية اختصار لها فليكون مثل الحمد
 للثبوت **قوله** وتقديم الحمد لا يتوان الاهتمام باسم الله تعالى ذاتي والاهتمام بالحمد عارضي
 فالاولان لا يقدم في الاعتبار على الثاني فالفتاوى لازم بالضرورة اذ اليلغة مطابقة
 الكلام لمقتضى الحال سوى كان بواسطة الاهتمام الذاتي والعرضي لا نأقول ترجيح كل
 منهما بقصد المتكلم الا يرى انه قد قدم بعضهم الحمد وقد قدم كثر منهم لفظ الله نعم وفي ضمن
 كل منهما نكات جيده متعارضة كما قد يخفف لفظ المستداليه للاختصار وقد يذكر لكونه الاصل
 ولا مقتضى للعدول بقا اخر هو ان مقام الحمد لا يقتضي تقديم لفظه لان تحصيل معنى الحمد
 والثناء لله نعم لا يتم الا بمجموع المتبدا والخبر فيقتضي تقديم المجموع على ما سواه والحواس لفظ الحمد
 من بين اللفظين ان ثبت بالتقديم نظر الى ان هذا اللفظ موصوع لمفهوم هذا المعنى **قوله** اي على ان

لها

بأنه لا يمكن أن يكون
الانعام على الله

جعل ما صدر به من الحمد على الانعام لا يمكن من الحمد على النعمة اذ الحمد على الاول بلا واسطة
وعلى الثاني بواسطة انه اثر الانعام لا يتوقف في القرآن الشكر على نفس النعمة لقوله تعالى
واشكروا نعمتي لا ان تقول فيه تجوز مع ان المقهور من الكشف ان النعمة تختص بمعنى الانعام
قوله ايها ما القصور الخ لا يخفى ان التعرض للمنع به يمكن بان يذكر كل مفصل او مجزأ او بعضه
على احد الوجهين ولا شك ان القسم الاول من التعرض بقصور العبارة عنه حقيقة لا ايها ما
كما في القسم الثاني منه فاذا اريد بالكلام هنا تعليل ترك التعرض الاول فالاول لا يهاجم
باعتبار ان ترك هذا التعرض ليس نص في افاذه قصور العبارة بل هو ان يكون وانكسرة
اخرى وان اريد تعليل ترك التعرض الثاني فالايها ما باعتبار ان القصور ليس بحقيقي
بل بمبتوه فهو عبارة عن التعليل هنا قاصرة اذ التعليل بقوله ليلا ينهم اختصاصه الخ
مخصوص بالقسمين الآخرين من التعرض ويمكن ان يقر لم يتعرض قدس سره ههنا
لترك التعرض لاجمال الكلي لما انعم فينا ويل انعام الله والمصدر المضاف مفيد للعلم
وذكر الانعام في قوة المنعم به اجمالاً لا يتوقف امر اخر هل هو وقع التعرض لبعض المنعم به تفضيلاً
حقيل وعلم من البيان لا نأقول المقص بالتعليل ههنا حذف المنعم به في ابتداء الكلام
عند ذكر الانعام **قوله** رعاية لبراعة الاستهلال هي في الاصل تفوق الابتداء لكن
سمي بها في الاصطلاح ما هو سبب للتفوق اي كون الابتداء مناسباً للمقصود ثم ان
رعاية البراعة ههنا باعتبار ان علم المعاني والبيان متعلق بالبيان اي المنطق الفصح
ولقائل ان يقول ان رعاية البراعة تحصل بمجرد ذكر البيان سواء لوحظ كونه خاصاً
بعدم اولاً وسواء كان هناك عطف ولا لا يصح تعليل عطف وعلم بالرعاية
والجواب ان يعتبر اولاً عطف قوله وتبيينها على رعاية ثم يجعل المجموع علته ولا شك
انقص

انقص

ان حصول المحرر يقتضي ملاحظة كونه عطفاً خاصاً على عام تبقى ان التفسير انما لا يحتاج الى
 العطف فانه تقع الاشارة الى فضيلة البيان بمجرد انه يجعل محمداً عليهم كما انه يقع التبيين
 عليها في الالة الكريمة بمجرد ذكره عند تعداد النعم حيث قيل علم الانسان ما لم يعلم
 ويمكن ان يقع العطف يدل على زيادة الفضيلة لا يثبت الى ان المعطوف صار متبوعاً بغير
قوله ما لم يعلم لاحاطة الله ونقل عنه قدس سره ان المراد به ما لم يعلم بقوله واجتنب ما دنا وفيه
 ان جميع العلوم كذلك لا تجعل بدون الهام الله تعالى وخلقه الا ان يتوانه يطلق
 في العرف على العلم السهل البالي اذ انه مقدور لاجتهاد العباد في معرفة السمع لا يق
قوله قدس سره
 .. يمكن الرعاية بان يفي وما لم يعلم من البيان علم لا نأخذ بالمراد انه قدم بعد ذكر العامل في
 البيان على المبين رعاية للسمع **قوله** يتبينه من يخاطب به اي يعلمه المخاطبون تبيناً ظاهراً
 بالاختلاف وصعوبة فهم المعاني وانت خبير بان ذلك لا يظهر في جميع القرآن سيما
 المتشابهات خصوصاً على ما يقال لا يعلم تاويلها الا الله تعالى ويمكن ان يقال في
 من الكشاف ان المراد بذلك كونه بحيث يعلم المخاطب موضع فضله والمخطف والاضمار والعطف
 وتركه الى غير ذلك من اوصاف الالفاظ الموجبة لبلاغة ما **قوله** بدليل اهيل وذلك لان لم
 يسمع اصلاً او يسمع اهيل فلو لم يكن اصلاً لال اهل يسمع او يسمع في الجملة فانه كما يصغر
 ولما قيل ان يقول اختصاصه بالخطر والشرف من المنفعة والجواب ان المقصود في الشر
 باعتبار المضاف اليه دون ذواتهم قال قدس سره في شرح الكشاف جرى في الال
 تخصصان حيث لا يضاف الى البلاد ولا يضاف الى من له خطر في الدين والدنيا
 ولو سلم فالتحقيق باعتبار لانا في الخطر باعتبار اخر مع ان الخطر والشرف يتفاوت مرتبة
 بحسب الاضافات **قوله** ومخاطبة الصحابة بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر **قوله** الاخيار

مخفف خيرهم جمع خير بالتشديد في الأصل وفي الحال فلا يردان الاختيار يجوزان يكون جمع خير على ما فهم
 من الكشف بل نقول هو في الحسم على المصدرين جمع خير بالتشديد لان الكسرية لا تشاء
 الى صولها نعم خير اذا كان اسم تقيس لا يثنى ولا يجمع بقرينة انه يجوزان يكون جمع خير اسما
 بمعنى نيك في الفارسيه **قوله** بعد الحمد فيه اشارة الى ان الظروف معمول لا مالاكول متعلقا
 الشرط معنى وقد اختار قدس سره في بحث متعلقات الفعل من الشرح ان الواسطه
 بين ما والفاء من معمولات الجزاء مطلقا وكانه اختار قدس سره ذلك هنا اشارة الى جواز
 اعمال ما في الظروف على ما نقل بعض النحاة عنهم مع ان في ذلك الاعمال ذمرا الى انه ينبغي ان
 يكون كل شيء بعد الحمد او علم ان المناسب ان يجعل ما هي من المجرى الفصل لا التاكيد وقوع
 الجزاء فانه غير متضمن تضمننا ما الخ هذا على ضرب من المسامحة كما يتو معنى من لا يتبدل في
قوله لزمتها الفاء على الغالب لا انه قد يحذف قليلا في الضرورة او عند تقدير القول
 الجزاء ولصوق الاسم لفظا او تقديرا على ما جعل صاحب الكشف لفظا المتوفى تقدير
 بعد ما في قوله تعالى فاما ان كان من المقربين واختاره صاحب الليات لكن المحقق
 وصاحب الرضى المغني جوزان لا يقع بعدها اسم **قوله** اقامة اللازم مقام الملزوم الى اخره ان
 اريد بذلك جعل اللازم في موضع الملزوم على ما هو لفظ بيان اللزوم ان الفاء لم تقم موضع
 الشطاعتى قبل جميع اجزاء الجزاء بل في خلاها لفظا الفصل بين ما والفاء فكانها
 واقعة صدرها تقدير وكذا في تقييد الاسمية مقام المتبدل بل القايم مقامه اما لكنها
 لما التزم لصوق الاسم بما فكان اللازم واقع موقع الملزوم وفيه بحث لان
 الظروف معمول لا ما لامن اجزاء الجزاء على ما اختاره قدس سره هنا قالفا في صدر الجزاء
 فالوجه ان يراد بالاقامة جعل وجود اللازم بمنزلة وجود الملزوم في الجملة فالمقصد هو

المتبادر من عبارة الكشف
 هو في صواب ما ذكره في
 الفصل

بيان بقاء الاثر في الجملة فهو ان اثار المتبدا وعلاماته كثيرة من اسميته والخبر والجمل
 فله صوق الاسم بمنزلة وجود اثار في الجملة وكذا علامات الشرط متعددة من جملة
 الشرط بيان والفاء والجزاء فلزوم الفاء ابقاء لها في الجملة **قوله** علم البلاغة ليس المعنى
 على العلم بل المراد به علم له زيادة تعلو بالبلاغة ولا يلزم من عطف وتوابعها على بالغة
 العطف على جزاء العلم ولا من رجع الضمير في توابعها رجعها الى خبر الكلمة **قوله**
 فيكون من ادق العلوم اه تفريع على ما تقدم بوسطه مقدمة خفية مسلمة هي ان
 دقايق العربية من جملة ادق الدقايق ولا حاجة الى ضم المقدمة لادقائقة الغير الخفية
 اعني دقايقها ادق الدقايق وذلك لان المدعى كون علم البلاغة وتوابعها من
 ادق الدقايق **قوله** اذ به يعرف ان القرآن الخ اي يعرف على التفصيل والتحقيق انه
 تستعمل على الخواص الخارجة عن قدرة المخلوق فيعرف انه معجز العجز الكون فيهما
 درجات البلاغة واما ما ذكر في كتب الكلام من انه معجز فعل وجبه الاجمال ومبدلها
 هي مسئلة كلامية من اثبات النبوة لسيدنا عليه الصلوة والسلام **قوله** فيكون من اجل
 فالتمثيل على الف والشر غير المتب او كل من العليتين يكون دليلا على الاجلية والادقية
قوله واثبات الاستناد الخ هذا مبني على ما هو المعروف من اختصاص الستر بالمحموس
 والا فالستر يطلق على المعنوي ايضا مترتبة المعاني المراد بترتيب المعاني ان يودي كل
 معنى على الوجه الذي يليق به بان يلاحظ المسند مثلاً قال قبل المستد اليه هذا رادة
 المحصور وبعاد المسند اليه مقدما عند معادها **قوله** متناسقة الدلائل لان الظان المراد
 بالتناسق الخلو عن التعقيد المعنوي فيشكل بالمتشابهات والاطهر ان يحمل على كون
 الدلائل مطابقة لمقتضيات الاحوال على ما يستفاد من شرح المفاتيح للعلامة

على كون الاستناد لازما
 لا يشبه به مبني على ما هو
 المعروف

لغة صر



قسم الثاني في معرفة الفرق بين
 القسمين في معرفة الفرق بين
 القسمين في معرفة الفرق بين

من مفتاح صفه للقسم الثالث على جعل التعريف في القسم لفظيا او تحويان
 عامل الظرف معرفة او حال من اسم كان على ما جوزه صاحب الكشف **قوله** من الكيت
 المشهوره لا يخفى ان القسم الثالث كتاب لغة مع انه كثيرا ما يفرد بالنكبين فيكون
 كتابا عرفا ايضا **قوله** هو وضع كل شئ غاية التوجيه لهذا الكبر الكلام ان يجعل
 الضمير الراجع الى شئ من ذكره معرفة واصنافه المتنبيه للعهد الخا جلي وضع كل فرد في اثر
 التي يلق بجهذا الفرد الموضوع فيها **قوله** انما تحريرا ينبغي ان يراى بالتمام القرب
 اليه يجوز ان لا يوردان الزيادة في التمام غير مقصوده فلا تضع صيغة التفضيل وان
 تمام التهذيب لا يجمع مع وقوع الحشو والتطويل **قوله** والحق جواز ذلك الخ مناسب
 مذهب الجمهور والحق اختيار المحقق الرضى ويؤيده جواز افعال الضمير الراجع الى الحدث
 في الظرف وانما اللفظ القصه فيه باعتبار الاصل وان لم يرد به ههنا معنى مصل
 بينهما **قوله** وستعرف الفرق بينهما هو ان الرايد متعين في الحشودون التطويل وليت شعري
 انه لا اقتصر على ما ذكر ولم يورد الفرق الا في مع اختصاره بلا حاجة الى السيط الكلام
 على ان هذا الفرق هو المناسب ههنا حيث جعل المص الحشود محتاجا الى التجريد
 والتطويل قابلا للاختصار فان الفرق الذي ذكره ههنا اشبه بالعكس **قوله** هو
 كون الكلام اه ينبغي ان يجعل متناولا لضعف التاليف نظر الى ان خلاف الخوفي
 الكلام يوجب صعوبة فهم المرام بالنسبة الى المتبع لقواعد الاطرب **قوله** هي حكم
 كلي ينطبق اه اى قضيه كليه مشتمله بالقوة القرينة الى الفعل على احكام ما
 ثم ان الشايع اطلاق الجزئيات على افراد المفهوم الكلي لا على القضايا التي تحت القضية
 الكليم بل الشايع اطلاق الفروع عليها فان حمل الجزئيات على ما هو لظن منها يحتاج

لا يسهل
 فهمه
 بل هو
 سهل

المحذوق



الى حذف مضاف الى مضاف اليه على احكام جزئيات موصفها وان حملت على الفروع موضوعها
تجوزا على وجه التخصيص فلا حاجة الى ارتكاب حذف واما طريق استخراج الفروع بان يجعل
القاعدة كبرى لصغرى سهل الحصول كان تو مثلاً ان نبدأ اقام كلام ملقى الى المنكر وكل كلام
كذلك يجب توكيده فيجب تاكيده ثم اللام في ليتعرف للعاقبة والغاية **قوله** فهي اخص
من الامثلة باعتبار الصلوح بمعنى ان كل ما هو شاهد يصلح ان يكون مثلاً من غير
كما قالوا قصر التعيين على هذا المعنى انما حملنا الاعمية على هذا الوجه لانه اعتبر
في المثال ايضاح القواعد وفي الشاهد اثباتها فان اريد الايضاح والاثبات فقط
متيانان تبايناً كلياً وان اريد الايضاح والاثبات في الجملة فينبغي ما عموماً وخصوصاً من وجه
لكن المفهوم من الحاشية المنقول هو انه قدس سره ان الاخصيص باعتبار انه اعتبر
في الشاهد كونه من كلام الثبوت دون المثال وجعل قيد الايضاح والاثبات خارجين
عن مفهوميهما وهذا مع انه بعيد لا يفهم من تقرير الشرح فلا يظن التفرع **قوله** من الاول
قد صحح بالتشديد وهو الغالب في فعل اللازم وقد قرى بالتخفيف ويؤيده ان صاحب الباج
جعل المصد في الى بمعنى استطاع والى بمعنى قصر واحد وهو في الاول بالتخفيف قطعاً
قوله وقد استعمل الاول هو هنا اه لا يخفى انه يجوز حمل الاول على حقيقة من غير تجوز
وتضمن على ان يكون جملاً واحداً لاى مجتمعة او متباعدة عن بضبة التقصير الى الفاعل فيكون
في المعنى فاعلاً مجازياً او منصوباً بفتح الخافض اي في الجملة والاجتهاد ويجوز ايضاً
تضمن معنى الترك فلا حاجة الى حذف المفعول وكان اختار قدس سره ما اختار لانه بلغ
اذ يقع جهداً في موضع النفي لا ما منعك شيئاً من الاجتهاد مع انه الموافق بالاستعمال
المشهور والتعدي الى مفعولين اي المختصر لا نسب بقوله واذنفت الى ذلك ان يرجع الضمير

اخص من الامثلة

التعدي الى مفعولين

قوله ص



الى القسم الثالث لكنه نظر الى ان استناد الترتيب والتهذيب الى مجموع المختصر الحسن

قوله اي اخذوا اعتبار النفس الترتيبا واخذوا اللهايات من الالفاظ المرتبة **قوله** لما

تضمنه معنى لم يبالغ اي تركت الخ فيه اشارة الى ان تقريبا ليس قيد المنفى لانه اذا دخل

النفى على كلام فيه قيد كان المقصود والمناط نفى القيد على ما نقل في الشرح عن الشيخ وقال في

الحاشية ان هذا كلي لا اعلبي ولا شك ان للمطهر ههنا تقييد البقي لكن بقي الكلام في انه هل يكفي

لانفى القيد

في الاعمال حرف النفى وما يستفاد منه على ما فهم من ما الى ابن الخلاج صا ذكره قدس سره ههنا

بيان الاعمال النفى وتقييده وتوضيح حاصل المعنى او يجب تأويل النفى مثبت يصلح للتعليل

وهو اللفظ لان المفعول له هو الغرض الحامل على الفعل المعلوم واعلم ان المفهوم من شرح الكشاف

انه لا يجب نفى القيد ان يدخل النفى على الكلام المقيد بالقيد وقد كتبتا عبارة في حاشية

على تقدير صر

الشرح فليتماثل **قوله** لي مطابق اسمه اي ليكون اسمه باعتبار المعنى العلمي مطابقا مناسبا

قوله صر

لمعناه الاصلى قدم المسند اليه قصدا الى اخره وذلك لانه لا يناسب جعل الواو للعطف كان

محسنات الوصل تناسب المعطوفين في المضارعة والماضوية ولا يصح جعلها حال بدون

التقدير لان المضارع المبتدأ انما يكون حالا لا يضمير ولا بالواو ولا يتبع مجوزا ان يجعل معطوفا على ما

بناء على انه عدل في المعطوف عن الماضوية الى المضارعة بقصد الاستمرار لاننا نقول في النقد

افادة الاستمرار مع الاحتراز عن عدم تلك المناسبة بين المعطوفين فالمناسبة التقديمية

لا حاجة في افادة المقصود الى نيابة الواو فكان على المصمم ترك الواو وجعل الجملة حالا بلافتة

الاستتمال على ضمير المتكلم الذي هو عين ذي الحال المعنى فاعل سميته **قوله** حال من ان ينفع

به انما لم يجعله ظرفا لغوا لاسأل اشارة الى النفع بحج الفصل والكرم لا امر ذاتي في المختصر

او المؤلف **قوله** اي محسبي وكافيني بالحسب مفرد فاذا ذكر في الصحاح من ان حسبك درهم اي كفاك

بيان



لاستنباطه بجهت کلام

بیان المدعى بالماء على **قر** على ما صرح به صاحب المقنن الخ انما اجتراح الى ذكر هذا
 النص صرح لما اشتهر من ان المخصوص من متبدا اخره الجملة المتقدمة او خبر متبدا محذوف
 ووجه التوفيق ان المسمى هو على الغالب **قر** وعلى تقدير الى اخره فان قيل لم لا يجوز ان يكون
 خبرى جملة انشائية يضم اوان يعطف عليه بتقدير المتبدا او ان يعطف عليه بتقدير
 المتبدا ماى وهو نعم الوكيل ومعناه هو مقول فى حق نعم الوكيل فيكون جملة اسمية
 متعلقة بخبرها جملة فعلية انشائية او ان يعطف على مجرد هو خبرى لكن بدون اعتبار
 معنى يحسبنى وكيفنى ويجوز عطف الجمل التى لها محل الاعراب على المفردات **بحسب**
 اذا دعى نكرة كما انه عدل ههنا الى الجملة الفعلية الدالة على المدح العام منبالغة قلنا
 جعل الاسمية لانشاء قلنا القليل والانصاف لا يفهم من قوله هو نعم الوكيل معنى القول
 والانتحاف والاختيار بل مجرد انشاء المدح وقد ذكر الشيخ الرضى انه يجوز عطف الفعل
 على الاسم وبالعكس اذا كان فى الاسم معنى الفعل كما فى قوله تعالى فالى الاصباح وجعل الليل
 اى فالى الاصباح فلا يجوز مرق برجل طويل ونصب اذ ليس الاسم بتقدير الفعل
 ثمران الجملة الانشائية لا تدل على المدح من جميع الوجوه بل باعتبار العنوان الذى عبر
 عن الفاعل وما يتعلق به مثلا نعم الوكيل قد دل على المدح باعتبار الوكالة وتوابعها
 وهذا يستفاد من قولنا هو جيد الوكالة ايضا بقى امر وهو ان العبارة مشبهة
 بان عطف الانشاء على الخبر لا يخفى عن قصور وههنا الامر ليس كذلك لانه يجوز عطف
 عليه فيما اذا كان محل من الاعراب كما فى هذا الموضع بذلكه صاحب الكشف فى سورة نوح غم
 حيث قال ولا تزد الظالمين عطف على قوله رب انهم عصوني على حكاية كلام نوح عمو
 معناه قال رب انهم عصوني وقال رب لا تزد الظالمين الاضدادا اى قال هذين القولين

بحسب

انصر

صرح



بسم الله الرحمن الرحيم

أقول ذكر صاحب الكشف في بيان الكشف حاصل المعنى إشارة إلى أن الوعد من كلام الله تعالى
 لا من الحكاية وما بعدها المحكي وإنما انكبت هذا التكلف فإرا من عطف الانشاء على
 الجزر ويمكن أن يجاب أيضا بان المقصود الإشارة إلى دفع ما يتوهم على ما هو المشهور من أن الجملة
 الانشائية إذا وقعت خبرا لقيد القول فيكون في الحقيقة مفردا متعلقه الجملة فليس المقصود
 عطف الانشاء على الجزر هي هنا على مشتمل فتصور فصيح ما نقل عنه قدس سره في الحاشية
 من أن المقصود التحقيق لا الرد **قوله** رتب المختصر إلى ما هو مقصود في الجملة فخرج الخطبة ثم
 كتب قدس سره في الحاشية أن المختصر على أن الامثلة والشواهد من قبيل المقاصد تنظر إلى
 كونها من جزئيات القواعد ولا يخفى أن اعتراضات المصم بسعي أن تجعل من المقاصد باعتبار
 أنها متعلقة بها في تأدية المراد أي في نفس المتأدية لا في كيفية التأدية والافادة كما في
 الفن الثاني **قوله** وهم كما بين حسب نقل قدس سره في أول الخاتمة عن المص عبارة
 دالة على أن الخاتمة من الفن الثالث وما يوجب ذلك أن المص حصر خبراء الكتاب في الفن
 الثالث في آخر المقدمة ولم يفت إلى ذكر الخاتمة **قوله** بطريق التعريف العهدي الخ لا يخفى أن
 يذكر شي من الفنون فيما سبق لعنوان الفن إلا أنها ذكرت سابقا بعنوان ما يجزئ من
 الخطأ في تأدية المراد وما يجزئ من الخطأ في الحقيقة التعقيد وما يعرف به وجوه التخصيص
 وهذه الأمور معلومة الانصاف بالفنون وهذا القدر كاف ويرد عليه أنه لا فائدة
 في حمل علم المعاني على ويمكن أن يتوهم أن في الفن الثاني والثالث حسنا بعد العهدي
 الأول على طريقهما **قوله** والمقدمة إلى آخره اعلم أن المقدمة صفة في الأصل بلا تراخي ثم
 نقلت إلى الاسم فاما أن يجعل اسما للطائفة المتقدمة من الجائز ثم ينقل منها على وجه
 الحقيقتين أو المجازي إلى اسم أول كل شيء وتعيين المراد بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب

بأن عطف الانشاء
 على الخبر غير
 جائز

قوله سر

الحل

مقدمة



ومقدمة العلم ومقدمة الكلام وأما أن ينقل من الوصفية إلى اسم أول كل شيء وتقصيد التبيين
بالإضافة كالجيش والكتاب في الكلام فعلى الأول النقل إلى مقدمة الكتاب بواسطة
وعلى الثاني بدلا واسطة والاعتبار إلى سطة ينظر كلام الفايق حيث قال المقدمة
الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعيرت لأول كل شيء نقل
مقدمة الكتاب ومقدمة الكلام وأما إبقاء المقدمة على الوصفية وإطلاقها على

الأمور المذكورة باعتبار معنى التقدم فيكون مخالفا لما يتبادر من الفايق وغيره

من الكتب وينبغي أن يعلم أن المقدمة بكسر الهمزة والواو هي ما صرح به الفايق

ويؤيده الدية أيضا في المبتدأ في الكسر لاستحقاق الذات في التقدم ولما أخذنا

أخذها من قدم اللازم دون المتعدي لأن الظاهر أيضا في الصفا المتعدية إلى المفقود

لا إلى ما له نوع تعلق به كالكتاب ههنا لأن التقدم في الحقيقة الصاحبة الكتاب نفسه

يتوقف الشروع الخ فيه أنه جعل العلامة في شرح المفتاح مقدمة العلم لعدم ما يتوقف عليه

أو ذاتا أو شروعا **قوله** ومقدمة الكتاب لطائفة لا يخفى أن المبتدأ من العبارة

أن إطلاق مقدمة الكتاب اصطلاح من القوم لأن عند الشارح في مقابلة مقدمة

العلم وقد قال في شرح المفتاح إنها اسم لذلك لطائفة فاعترض عليه بأن القوم يطلقون

المقدمة على الألفاظ الدالة على مقدمة العلم للعلاقة الظاهرة بين اللفظ والمعنى ولا

يطلقون على ما يكون مدلوله أعم من مقدمة العلم فالعلم كلام الشارح بمجرد أن لكل أحد

أن يصطلح على ما شاء ولا يمان كثيرا من القوم يطلقون المقدمة على طائفة من الكلام

أما المقصود بل على الشارح أن ينقل من القوم ما يدل على اصطلاح منهم على سمية المقدمة

بأن طائفة من الألفاظ دالة على ما هو أعم من مقدمة العلم ويمكن أن يبق كلام الفايق

في ص

عليه ص

والمغرب يدل على ان ذلك الاطلاق لعلاقة اولية لا للعلاقة التي بين اللفظ و
المعنى ولا اختصاص في كلامهما مما يدل على مقدمه العلم ولا شك في شمول ذلك للا
في عبارة المصنفين كاطلاق مقدمه العلم حتى جعل المغرب ذلك الاطلاق في
مقابلة مقدمه الجبر واطلاقها لحقيقة عرفية عند اكثر وكثير من المتصانيف
مقدمتها اعم مما يدل على مقدمه العلم **قوله** وهي في الاصل تنبئ في اخره الاما
بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي فالمراد بالاصل المعنى اللغوي سواء كان حقيقة او
مجازا والمقصود من الانباء اعم من ان يكون بطريق المطابقة والتضمن والتزام
قوله توصف بها المفرد الى اخره لا يخفى ان الظان يوصف المركبات الناقصة
ايضا بالفصاحة وهي خارجة عن ظاهر العبارة فينبغي اعتبار التاويل في المفرد
او في الكلام فذهي الشارح قدس سره الى الاول نظر الى انه شاع اطلاق المفرد
على ما يقابل مقابلة من المشي والمجموع والمصناف والكلام ولم يعهد مثل ذلك في
لفظ الكلام واختار بعضهم التاويل في الثاني بان يراد بالكلام المركب مطلقا
اطلاقا لاسم الخاص على العام وهو الحق لانه يلزم ان يكون تلك المركبات الخاصة
عما يخل بفصاحة المفرد فيصح مع اشتغالها على ما ينافي فصاحة الكلام وابتعد
من ذلك اعتبار خروجها عن الفصاحة بضم كلمة فصحة معها واشنع من
ذلك صيرورتها غير فصحة باعتبار مجرد الاستناد فيها بلا زيادة كلمة او نقصا
هذا وقد اعترض بان المفرد ما لا يدل على جزء معناه فيتناول الاعلام المركبة
المشتتة على تناف الحروف بل على ضعف التاليف انهم لان الاعراب باعتبار المنقو
عنه فينبغي ان يكون فصحا او يراد في تعريف فصاحة المفرد قيدا آخر والجواب ان تلك

جزءه

الاعلام



الاعلام مركبات في اصطلاح المحققين من النخاة فان المفرد عندهم الملفوظ تلفظا
 واحدا بحسب العرف ونظرهم اللفظ من حيث في الاعراب والبناء وكل علم مركب مشتمل
 على اعرابين لكنهما مقدرات في اصطلاح المنطق فان نظره في المعاني اصاله فهذا
 التعريف للمفرد باصطلاحهم هذا التحقيق اشارة الحاشية المطالع **قوله** وهي
 تبنى عن الوصول والاشتماء ائاما تركها قيد في الاصل اذ معناها متخلفة واصطلاحها
 فانه قال العلامة في حياجة شرحه على المفتاح البلاغة في الاصل مصدر يبلغ
 الرجل اذا صار يبلغا وهون يبلغ الرجل بعبارة كنه مراده مع ايجاز بلا الخلال
 واطالة بلا امدال وقيل هو اسم جامع لحسن اللفظ في صحة المعنى والصحيح ما
 ذكره المصنف وهون البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني الى اخر تعريف المفتاح
قوله اذ لم يسمع كلمة بلغة اعترض عليه بان ذلك حصص من المدعى اذ المفرد على وجهه
 قدس سره يتناول المركبات الناقصة ايضا والقول باشمال الكلمة علم ابعيد جدا
 والجواب ان الكلمة ايضا قد تجعل متناولة لها ايضا على ما يفهم من اول القسم الثاني من
 المفتاح **قوله** لان ذلك انما هو اى لا دليل على انحصار البلاغة عليها لا في كلام العرب
 ولا في كلام الادباء المصنفين ايضا **قوله** في امر يعيها يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل منها
 عما سواه والا فلا شك في وجود المفهومات العامة **قوله** كما قسم ابن الحاح الى قد
 اورد على ذلك بان القسمين مشتركان في حصص واحدة اعني المذكور بعد الاختصاص
قوله فالفصاحة في المفرد الظرف اما صفة بتقدير العاقل المعرف فعلى ما يفهم جازه
 من كلامه قدس سره في بحث ترك المسند من شرح المفتاح او بتقديره منكر انظروا
 الى ان اللام في الفصاحة للجنس والمعرف باللام للجنس مطلقا في حكم النكرة على ما ذكره في شرح

الخ

اير على المطابقة
 لمقتضى الحال

المفتاح واما ظرف لغو معنى النسبة التي تشتمل عليها الجملة واما حال على ما جوزه بعض
 النحاة من محي الحال عن المتبدا فان قيل لا ينبغي التقييد ههنا والحال مقيدة للعامل
 على الاطلاق وقد صرح بذلك المحقق الرضوي فالاولى جعله قلنا اطلاق التقييد فيما اذا
 جعل العامل في الحال لا تبدا غير مسلم ولو سلم في قول الصنفه في الحال فحسب التقييد
 فان التخصيص المذكور يشي بغيره في الحكم عما عداه في المحاورات الخطا بيه كما سيح في بحث
 الاستنباع من الفتر الثالث **قوله** وتفسير الفصاحة بالخلوص الى آخره وذلك لما نقل
 عنه قدس سره في حاشية المطول ان الخلو لا يعمى محمول لكون الفصاحة وجودية
 والخلوص عدمية فلا يصح ان يتق الفصاحة هي الخلو وان صح ان كان تقا ان الفصح هو الخلو
 وانما استتفاه في الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلو لا يتق يمنع التعريف
 بالمباين ودعوى الادعاء قصد المبالغة مما لا يلتفت اليه في التعريفات لانا نقول الادبا
 كثيرا ما يتشبهون ويكتفون **قوله** المجرد تصور المعروف يستلزم تصور المعروف ويعبرون
 قصد المبالغة والادعاء في التعريفات وامتناع التعريف بالمباين اصطلاح المنطقيين
 نعم يريد عليهم ان الظان المراد بالوجودى ههنا ما لا يكون العدم داخلا في مفهومه وبالعدمى
 ما يدخل العدم في مفهومه ويصح حمل احدهما على الاخر كما يتق البياض لاسود ويؤيد ذلك
 اثبات القوم للقضايا المعدولة وانما امتنع التعريف ههنا لو كانت الفصاحة والخلو
 معدومتا والفصاحة وجودية والخلوص عدمية **قوله** يوجب ثقلها اه الثقل على وزن
 الصغر خلافا للثقل مصدر ثقل الشيء بالضم والثقل بكسر الفاء وسكون العين واحد الاثقال
 بالفارسية كرائ على ما في المذهب والمعنى الاول السب لفظا باعتبار عطف العشر لكن الثالث
 اولى معنى بحسب المقام **قوله** والضمير غايد الى الفرع المذكور في البيت السابق اعني ووقع بين المتن

الكل

اسود فاحم يث كقنو النخلة المتعشك فيكون اضافة الغداير الى الفرع من اضافة الجزاء الى
 اذ الفرع الشعر مطلقا على ما في المذهب او الشعر التام كما في الصحاح والايث الكثير
 والقنو بالكسر من النخلة بمنزلة عنقود العنب والعشك بالضم والعشكال بالكسر عليه
 السبر من عيدان القنو وتعشك القنواي كثر عشكوله وقد يحى العشكول بمعنى القنواي
 ففي الكلام مبالغة بليغة واعلم انه جعل في الشافي والمذهب الغداير مطلق الشعر
 للنساء فعلى هذا المناسب ان يجعل ضمير غدايره راجعا الى الجبيبه تبا ويل المذكور
 ويؤيد ذلك انه روي ان اليهود في لسان العرب شدد مجموع الشعر وسط الراس وجعل
 قطيعه منها كالرمانه تغيبها تحت المشي والمرسل **قر** من الحروف المهملة حروف هذا
 التركيبا عنى ستشحك خصلة الشحت بالشتين المعجمة والحاء والمهملة اللاحاق في السئلة
 ونحصر بالحاء المعجمة والصاد المهملة اسم امرة والمجسورة ما عدا حروف ذلك التركيب و
 الشديدة حروف قولك اجدك قطبتاي من حيت التراب بالماء والرخوه ما عداها وعداها
 في قولك لم يرونا وهذه الحروف بين الشديدة والرخوه **قر** وفيه نظر الى اخره وحيث
 الزاى المعجمة من المجردة الرخوه ولكل وصف دخل بخلاف الراء المهملة التي من المجسورة
 التي بين الشديدة والرخوه وانت خبير بان وصف الزاى المعجمة بصفة شديدة
 المنخفضة لغو **قر** على ان هذا القابل له فالقول بوجود كلمات غير فصحة في كلام فصيح افسد على
 قوله لان فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام قطعاً وقد دخل المركبات الناقصة
 والنامدة معاً في الكلام بخلاف من فسر الكلام بالمركب اللثام فانه يوجد ح كلام فصيح في
 الجملة اعني المركب الناقص بدون اشتراط فصاحة الكلمات **قر** والقياس على الكلام
 العربي الخ يعني ان هذا القابل قاس وقوع الكلمة الغير الفصيحة في كلام فصيح على وقوع

الرخوه

الكلمة الغير العربية في القرآن الذي هو عزى لقوله نعم انا انزلناه وانا عربيا وذلك
 القياس فاسد لان الكلمات القرآنية التي قيل انها رومية او فارسية او هندية كما
 والسجمل والمشكوة عربية على توافق اللغتين ولو سلم فالضمير في انا انزلناه راجع
 الى السورة واطلاق القرآن على البعض شائع ولو سلم فلا ثم ان عربيتهم باعتبار
 اغلب الاجزاء كما زعم هذا القائل بل باعتبار الاسلوب ولو سلم فالقياس هنا مع الفا
 فصاحة الكلمة لانه اشترط في فصاحة الكلام ولم يشترط عربيته الجزئية في عربيته الكل لانه يكفي في كون الاكثر
 على لغة العرب نسبة المجموع اليهم ولعترض على ذلك انه يشترط فصاحة الكلمات في فصا
 المركب التام ومطلق المركب ولا يقتضي ذلك ان يشترط فصاحة الكلمة في فصاحته
 كلام سماه باسم كالسورة والقرآن فانهم ذكروا ان الزايد على المسند والمسند اليه خارج
 عن حقيقة الكلام والجواب ان حقيقة الكلام لا يتوقف على ولاء مسند ومسند
 لكن شاع اطلاق الكلام على المركب مما زاد عليه ما وفصاحته مثل السورة والقرآن لا يمكن
 ادخالها في فصاحة المفرد فينبغي ان تدخل في فصاحة الكلام وقد اشترط فصاحة
 الكلمات فيها لانه لما تاتي عدم فصاحة الجزئ ليس اعني المسند والمسند اليه ^ص
 الكل بالفصاحة فكذلك لا توصف السورة والقرآن بالفصاحة اذ لم يكن بعض جزئيه
 فصيحاً وان كان ذلك البعض مركباً تاماً ^ص مما يقود الى محيل ويجوز ان يشترط العمل
 بان المورد غير فصيح او بان الاول ايراد الفصيح ونسبته العجز عن ايراد الفصيح بدل غير الفصيح
 قيل في احتمال القسم الثالث وهو ايراد غير الفصيح لنكته وحكمة لا تصل اليها عقولنا
 القدره والعلم بما ذكر واجيب بان ذلك سفيه لا يليق بحال القرآن الذي اتى به معجزة
 وتصديق النبي عم الكمال بلاغته وفصاحته فظان الايمان بالسنة ^ص الجمل بانه



فنسبته تدخل تحت نسبته الجمل وورد بان ذلك بالنسبة اليها ^{ربما} يتصور واما بالنسبة اليه ^{تعم}
 فلا فان كل ما يفعله فهو حسن وقياس الغايب على الشاهد غير مستقيم على ما في كلام الكلام
 والجواب ان الخفيف لم يحوزوا صدور ما لا يليق بالحكمة من الحق تعالى اصلا ولا شاعرا
 وان قالوا بالجواز لكنهم لم يقولوا باثبات ذلك من عند انفسنا بلا ضرورة ودليل من
 الكفاية بالنسبة سيما يمثل ذلك الامر قائل **قوله** كون الكلمة وحشية غير ظاهرة اه انت
 بانه يلزم على هذا التفسير اشتغال الاقران على فصيح مثل التشابهات ولفظ الآيات
 بالتشديد المشبهه على كثير من الصحابة وكذا قوله ان هذان لساحران قائل **قوله** اي
 مدقما مطولا هذا موافق الكلام الصحاح لكنه ذكر في الاساس الذج دقة ^{الاستيفاء} الحاجب ^{الاستيفاء}
قوله اي كالسينف السريحي المح يمكن ان يعبر بهذا التخييل وجه يستقيم على قاعدتهم وهون ^{فعل} يكون
 قد يحى لصيرورة فاعله كاصلة نحو قوس الرجل اي صار كالقوس فلما صرح بمصدرية بمعنى اسم الفاعل
 وقد يوجب بان التفعيل يحى بمعنى النسبة الى اصله نحو ممتة اي نسبته الى ميم فالمسح من حبة
 اي نسبته الى السريحي والسراج وورد ذلك بان التفعيل لا تحى للنسبة بمعنى المشابهة قلت
 هو ايضا من هذا القبيل او ما خذ من السراج على ما صرح به الامام المرزوق في حقه حيث قال
 السريحي منسوب الى السراج ويحوز ان يكون وصفه بذلك لكثرة ماية وورقه حتى كان
 فيه سراجا ومنه قيل سراج الله امركاى حسنه ونوره هكذا كيت قدس سره في الجواب
 بخط الشريف فلاحا جملنا الى تصحيح غير ما كيت في كثير من النسخ وينبغي ان تعلم انه وقع
 عطف ما خذ في خطه بالواو فالجواب وجهان لكن يرد على الوجه الاول انه ورد
 سراج الله بهذا المعنى في الديوان والتاج وغيرها من كتب اللغة اللهم الا ان يبق
 اشتهاؤه في كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكم من قدماء اهل المعاني غير انه المسح ^{لجيب}



لكن ذلك الادعاء ايضا في محل المنع **تر** وقيل لان الكراهة الخ وقد يتوهم ان هذا الشا
٧٩

الما ذكره الخلقاني من ان الكراهة اما راجعة الى النغم او الى الغرابة او الى اشتماله على
تركيب يبين الطبع عنه وعلى الاولين ذكر الكراهة مستغنى عنه وعلى الاخير
لا بد من ذكرها في تعريف الفصاحة ولا يخفى ان نظره قدس سره لا يتوجه على ذلك
لان الخلقاني الى ان يصرح بان كراهة بعض الالفاظ بغير النغم ولما اثنى له
لا دخل للنغم في الكراهة اصلا فشكل لضروره في القول بان مقصوده قدس سره ايراد

اقول

النظر على كلام الخلقاني بل على قول من قال بان الكراهة بحجج النغم الا ان عليه
النقل ويذهب الى ان يعلم ان كلام الخلقاني بطلانه يكفي لصاحب القيل المذكور في المتن
ان يلزم في بعض الصور ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة ولا ينفعه اعتراجه
بوجود الكراهة في الجملة بدون النغم واعلم انه قال الكاشي شارح المفناح ان النغم
بالفتح مصدر قولهم دغم الرجل وبالكسر جمع نعمة اي حسن الصوت في القوافي و
المعنى الثاني هو الاستنباط هنا **تر** مع فصاحتها يجوز ان يكون صفة مصدر محذوف
اي خلوصا كائنا مع فصاحتها الكلمات او ان يكون بمعنى دغم على ما في الهادي

الهادي اسم كتاب
في النحور من

له هادي واما جمعها ظروفا لغوفا اختلف فيه النحاة لان الاخفش اشترط
ان يكون المفعول معن بحيث يصح استناد الفعل اليه وخالفه بعض النحاة ونقص
مذهبه بقول العرب انتظرك مع طلوع الشمس هكذا استيفاد من الشرح
الكبير على الكافية ويؤيد الناقض ما ذكره صاحب المغني من ان لمع عند الامانة
ثلاث معان اول موضع الاجتماع الثاني زمانية الثالث مله فاعند الا
ان المشهور مذهب الاخفش سيما في موضع الالتباس بخلاف قول العرب لا

سناد
ان الشيخ الرضوي رضي الله عنه جوز في تعريف الكلام ان يكون الباقي قوله بالآ
بمعنى مع فرده السيد به بانه يلزم ان يصير المتضمن والمنضم امر واحد **قوله**
حال من الصير فان قيل يلزم ان يصير مثل زيد اجل فصيحاً فانه يصدق عليه في
تلك الحالة انه خالص عما ذكر في حالة فصاحة الكلمات كما يقال للكرم سخاوة حال
المكدة فاذا سخي زيد حال المكنة ثم صار فقيل يصدق عليه انه كريم وان لم يكن
سخي حال الفقر قلنا يمكن ان تجنار مذهب بعض النحاه ان المستوفى مجاز في غير
زمان الحال فلا يصدق على زيد اجل انه خالص وفصيح في زمان فصاحته الكلمة
الذي قبله هذا الزمان وبعده وليجب بان مثل زيد اجل ليس متحد مع زيد اجل **قوله**
فليس الكلام واحداً حالان بخلاف الفقير فانه شخص له حالان وفيه ان ذكر قد
سره في المطول ان مثل صيني فصيح في موضع غير فصيح في مقام آخر اللهم الا ان يوق
التلفظ في كل مقام بغير اللفظ الاخر بالشخص ثم يلزم ان يكون الخ وذلك لانه
يصير الطرف قيداً للتنافي الداخل تحت التقى اعني الخلو وانتفا المقيدين بصوريات انتفاء
المقيد فقط وهو لا يطرد بانتهاء المقيد فقط وهو قليل و بانتفاء كليهما والقسم
هو المتوسط فيتقع الخلل في التعريف لاحتماله غير المقص لا يقال ذلك لان الشافعي مع فصاحة
الكلمات محل علم منه خلال التنازع مع عدم فصاحته بالطريق الاولى لاننا نقول ذلك
غير ملتفت اليه في التعريفات سيما مع الوجه الصحيح ولو سلم فنقول التعريف متساو
لانتهاء التنافي والفصاحة معا والحال ان انتهاء الفصاحة بمجرد الغاية او مخالفة
القياس بدون تنافي الحروف والا ولوه فيه غير مسلمة لانه فقد شرط وجود
شرط اخر كما في صوته التنازع مع الفصاحة نعم سلمنا الاولوية اذا كان عدم الفصاحة

بالعنوان

بالغربة والمخالفة معا واجتمع احدهما اثنان في الحروف لانه يكون ح الاخلال لا مريد **قوله**
المشهور بين الجمهور لا يحق انه يحصل الضعف بخالفه القانون عند المعتبر لكل اخص
ويمكن ان يتق هذا ايضا يعلم بطريق الكلام الاول وتقال الكلام في تركيب له صفة في
الجملة مع انه يمكن جعل المشهور بين الجمهور متساو لا طاعت به للجميع **قوله** لفظا او
وحكما اقسام للقبيله والتقدم لذكر المرجع او اقسام لذكر لكن الاول هو المشهور في
الكتب والامر في ذلك سهل ثم التقدم اللفظي ان يكون ملفوظا به صريحا قبل الضمير
سوى كان من حيث الربة والمعنى ايضا مقدما او لا والتقدم المعنوي ان لا يكون للمرجع مصورا
تقديمه لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره قبل الضمير وذلك انواع مثل ذكر الفعل المتضمن
للمرجع نحو عدو هو قوب للتقوى ومثل سياق الكلام المستلزم له استلزاما بعيدا او
قريبا ومثل معنى الفاعلية والابتداء المقتضين لتقدم الفاعل والمتبدا على المفعول
والجزئية وكذا معنى المفعول الاول في باب اعطيت يقتضي تقدمه على المفعول الثاني
والتقدم الحكمي ان يتاخر المرجع عن الضمير لفظا ولا يكون هناك ما يقتضي تقدمه الا
الضمير الموجب بحسب اصل وضعه معرفة لتقدم المرجع لكنه قد خولف ذلك الاصل لكنه
الامر هام ثم التفصيل والاضمار والمتنع ما لا يقصد فيه نكته اصلا **قوله** والواو في والوري
للحال انما اختار ذلك العطف مع انه الاصل لرعاية المناسبة في المقابلة فان قول واحد
حال في المقابل اعني لمته وحدي وايضا على تقدير العطف فالمعطوف عليه اما مجموع قوله المد
او الضمير المستكن لوجود الفاصل وعلى التقديرين يلزم ان يتوقف مدح الوري على مدح كما
المتبادر من العبارة وان يتجد الشرط والجزاء الاول لا يتق اعتبار العطف قبل الجزائية فالجزا
في الحقيقة مجموع مدح الوري ومدح الشاعر لا نقول لا فايته في ضم الشاعر مدح مع مدحهم ويمكن

المرجع ص



ان بقى المعنى انه متى امدحه الورى مشاركا وموافقا معى لا يتراخى مدحهم عن مدحى و
 بهذا
 ظهر فائدة قوله معى وايضم فى اتحاد الشرط والجزاء بزيادة بالجزء المدح الكامل على
 هو المتعارف فى مثل تلك الصوته **قوله** نعم متقابلة المدح يمكن الاعتذار بانه شار
 بذلك الى ان ذمه لا ينبغي ان يخطر ببال احد ولو على سبيل الشرطية والتعليل لا ترى
 انه اورد فى الذم لفظة التي للاهمال وفى المدح لفظة متى التى هى سور الكليمة **قوله** نافر
 كل الشا فى الظمنه ان ذلك مثال للمتناهى فى التنافر والمقل كما نرى ان الرجل لانه يجمل ان
 يورد كامل التنافر فى الجملة بحيث يكون فوقه اكمل فلا يتناهى ما سبق **قوله** بان يكون الخ
 فيه انه يلزم ان لا يكون اللغو والمغما فصيحين مع امهما من المحسنات والجواب انه ان
 كان الدلالة فيها واضحة عند الفطرة السليمة بعد العلم بالاصطلاح فهما فصيحان
 والا فلا وقيل ليسا فصيحين اصلا ولذا لم يذكرهما المصنوع صاحب المفتاح فى المحسنات
قوله تقديم او تاخير لم يقتصر على واحد منى فاما مع استلزام كل منهما الاخر اشعارا بلفظ
 احدهما فى الخلل وحذف اى بلا قونية واضحة فان الحذف مع تلك القينة فى قوة الاثبات
 فلا يحصل للخلل او غير ذلك يذنبه ان يجعل متساويا لمثل العطف على المحل بلا قونية
 ومثل جر الجوار وغيرهما وان يكون للخلل فى ترتيب اللفاظ على وفق ترتيب المعاني
 لكن المفهوم من المطلق ان التعقيد اللفظى لا يكون بدون ذلك للخلل فاقبل **قوله** اسمعيل
 والمغيرة
 المخرومى ذكر فى شرح المفتاح بدله المغير فكان اسمعيل اسم **قوله** قيل ذكره ضعفه
 لا يخفى انه ليس فى كلامه قدس سره ضرورة تدعو الى حمل هذا القيل على ما ذكره الخليل من ان احد
 الامر من اى الصعف والتعقيد يعنى **قوله** ذكر الاخر ولو حمل على ذلك لا يتم دفعه قدس سره
 الا بانضمام ان الضعفاء يضم متحقق بدون التعقيد فى مثل جادى احمد بالشويناوت
 افتاء

اغناء قديمن / الاخر ليس بضر فان المقصود تكيس القيود في الحد والافعال الخواص عن الغزابة ^{بغنى}
 خواص التناظر ^{قوله} وان كان كل مني بالحق فيه اشكال قوى وهو ان اجتماع تلك الامور ان
 تكون مخالفا للقانون النحوي المشهور او لا فعلى الاول لا يوجد التقيد بدون ضعف الثاني
 وعلى الثاني لا يصح ما سياتي في آخر المقدمة من ان الاحتراز عن التقيد اللفظي يحصل
 بالنحو تام ^{قوله} لخلل في انتقال الذهن الخ يذعن ان يعلم المراد بالذهن ذهن السامع والمقصود
 من الانتقال من معنى الى آخر توجه النفس من الاول الى الثاني لعلاقة بيني ما والخلل في الانتقال
 بطول الانتقال من المعنى الاصل الى المراد وذلك سبب لعدم ظهور دلالة اللفظ اي بطول فهم
 المراد من اللفظ عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه لاصل المعنى وذلك لان غير
 ان فهم المراد من اللفظ بسبب ان الذهن يتقبل بسرعة من المعنى الاصل الى المراد ولا
 سبب سلوها في الضرورة تتدفق سرعة الانقضاء بانتفاء سرعة الانتقال ولا شك ان ذلك
 الخلل بسبب الورد المتكلم للادام البعيد وارتخائه من اللفظ مع خفا القرينة الدالة على
 المراد بسبب ايراد اللزوم الخ لا يخفى انه اصنعة اللوازم والوسايط على الجسك كما قال ائمة
 الاصول في الجمع المعرف بالام فوصف الوسائط بالكثرة غيبيات وكذا ان اعتبر الجميع
 باعتبار الموضوع مع انه يلزم ان يوجد اللازم والواسطة في كل مادة وذلك غير مستمم الا
 يق في ذلك اعتبار الاقل كما في قولهم اذا شاع الفعلان وعلى الجملة لا دخل لوصف الوسائط
 بالكثرة في الخلل ويمكن ان يتو المراد باللوامز ويكثر الوسائط ما فوق الواحد والافعال ^{الخلل}
 بتعدد اللازم والوسط ^{قوله} ساطيا الى اخره ادخل السين اشارة الى ان البعد وان كان لفر
 اخر لكنه لا يريد ان يطليه الا بالنظر الى الاستقبال وكذا الحزن والكاتب كذا نقل عنه قدس سره
 ومثل هذه اللطافة بسبب البعد الى الدار والقربا الى ذواتهم فالعاشق لا يطلب بعد المحبوب

قوله ص حل ص

وان تعلق به غرض نعم يمكنه طلب بعد الدار **قوله** لكنه اخطانا جعل ذلك خطأ ونظر
البلاغة فانه لا يفهم من العبارة وان كان له وجه صحيح في الجملة فاستعمال الجوز في مطلق
خلو العن مجازاً ثم الكناية عن الفرح وينبغي ان يعلم ان المسطور في كثير من كتب اللغة
ان السور مصدر متعد فيجعل مبيّن للفعول هنا لكن المتبادر من تقرير الصحاح
انه لانم ويندأيم العطف على الفرح **قوله** اطيب نفسا اطيبا لتحقيق من طاب على ما قال
في المطول فرانه اراد بطلب الفراق طيب النفس ويلايمه ايضاً تنكير نفساً لكن عطف
واوطنيها يشعريانه من المتطيت **قوله** حسن الجري في اكثر الشئح بالثذكير على تاويل الفرس الذي
مونت سماعي بالحنبل **قوله** كما هنا تجري الى اخره في اشارة الى ان اطلاق السبوح على الفرس مجاز
الى ان السبوح من سبج في الماء على ما في الاساس ومن المجاز فرس سباح وسبوح يعني
المناسب للاسعاد والاعانة في الغمرات والشدائد شدة عدو الفرس فالظان يجعل
السبوح هنا من السبج بذلك المعنى الا ان بق السبج حقيقة في السباحة في الماء على ما
من الاساس مع انه يلايم الغمرة نظر الى انها في الاصل ما يغمر من الماء ولا ينبغي التمسك الا
السباح **قوله** فاعل الظرف يجوز ان يكون متبداً خبوا الظرف الاول والظرف الثاني آخران مجازاً
او الاول حال في ضمير الخبر وكان له يلفت قدس سره الى ذلك باعتبار انه لا فائدة يعتد بها
في تقديم الخبر والجندل ارض الجندل يسكون النون كما هو المناسب هنا المجازة
ونفتح النون وكسر الدال ارض ذات حجارة كذا يفهم من كتب اللغة فما ذكره قدس سره بيان
من اطلاق اسم الحجاره على موضعها او ثبت عنده الرواية في اليق كسر الدال فيكون يسكون
النون لضرورة الشعر لكن لا ضرورة في التجوز ولا شهرة لذلك الرواية **قوله** والسجع هدير الحمام
حقيقته ونحو اعلم ان اطلاق السجع على تصويت الحمام والناقة على ما في الاساس واطلاق الهدى على الكو
حقيقته

بذلك صر

بها صر

حقيقته



حقيقة على الثاني مجاز والحمام في اللفظ على ما هو المشهور ما كان ذلطوق من الفواخت
 والفماري واستباه ذلك فقوله نحوه مرفوع أي السجع هدير الحمام وقيل هدير الناقة
 أو مجرور فالهدير مستعمل بعموم المجاز في تصويت الحمام والناقة وذكر في سجع الحمام
 إذا طربت في صوتها ومن ذلك سجع الناقة وهوان تمدخيسها على جمته واحدة والأغلب ^{ليبت}
 أن يباد بالحمام مجرور ما يقال بالفارسيه كيوتر على ما في المقدمة ونحوه مثل الفاختة أو يرد
 بالحمام ^{بلا} البيت ذكر في الصحاح الحمام عند العامة الدواجر فقط ليستهد به العقل إلى آخره
 لا يخفى أن شهادة الثاني مسموعة بناء على ثقل الصحاح لكن شهادة العقل مجرورة فانها
 سلمت فيما إذا كان الغرض من التصويت سماع الصوت وأما إذا كان نظرها في النشاط كما يظهر للبدل
 عند رؤية الأرنهارة والأورد فلا ولا شك أن الثاني هو الغرض هنا فإنه جعل الرؤية أيضاً
 من أسباب الأمر بالتصويت **قوله** والأول لا يخل بالفصاحة يعني ليس خلاهما باللامجمة
 ما يلزمهما من الثقل والأههما من حيث هما لأجمته لا خلاهما بهما وهذا لخللاف الكراهة
 في السمع لأنهما معنى مناسب للاختلاف غير الخطة للثقل ويحدثه أن يجوز أن يكون
 كل من المتابع وكثرة التكرار الكراهة في السمع دون الثقل والتنافر والكيفية غرض الخ
 الأولى في مثل ذلك المقام أن يكفي بالمعنى العرفي للفظ الملكة والكيف **قوله** النقطة
 والوحدة الاحتراز عنهما على مذهب من لم يجعلهما من الأمور الاعتبارية أو من مقولة
 الكيف ليدخل فيه مثل العلم الخ أقول لا يضافان في صورة العلم التفصيل لكل معلوم
 علم منفرد وليس فيها علم واحد يقتضي انقسام محله بالذات بل تنسب للمعلوم انقساماً
 عرضياً وأما في صورة الإجمالي فعلم واحد متعلق بالمجموع لا انقسام فيه لا بالذات
 ولا بالعرض واليتبع هذا واعتراض أيضاً بالكيفية المركبة لتوقف تصورهما على تصور

قوله

قوله

اجزائها اللهم ان يرد بالغير ما هو خارج عنه حقيقة على ما هو المناسب لاصطلاح المتكلمين
 من ان العزم ما يتصور بالافتكاك من الجانبين واعتراض بالكييفية النظرية وانت خبير
 بانه لا شك ان نفس الكيفية النظرية التي لا يكون العلم بها نظرياً بل بالكييفية التي
 بالتوقف المنقضى ادراكها نظري اللهم الا ان يقال المقصود التوقف الذاتي الذي لا يمكن زواله
 اصلاً كما في العرضيات التبيدية بخلاف المعلوم النظري فانه قد يكون ضرورياً
 للنفس القدسية **قوله** اشتعاره لانه لو عبر الخ يعني في ذكر الملكة اشتعاره بان من يعبر عن
 مقصود ما بلفظ فصيح من غير رسوم ذلك فيه لا يسمى فصيحاً لانفقاء الملكة
 سواء كان في التعريف لفظاً خرج يخرج مجر هذا التعبير عن ان يكون فصاحة او لم يكن
 فلا يرد ان اللام في المقصود للاستعراق فيلزم ان لا يكون ذلك التعبير فصاحة مع انه
 لا يبعد ان يتق لفظ المقصود اشتعاره بذلك فان اللام لم يحو ان يحمل عليه لعمرة
 المقام لا نص ولا ظاهر فنه **قوله** مع فصاحته اعلم ان الفصاحة مطلقاً ليست شرطاً في
 البلاغة على ما هو ظ كالم المفتاح ولا يبعد ان يختار التفصيل ويقال مجر الفصاحة
 المعنوية شرط فيها الا ترى ان مرجعها علم البيان الذي هو جزء علم البلاغة بخلاف
 مرجع الفصاحة اللفظية فانه الحسن والدغم والنحو والضر تامل **قوله** الى ان يعبر بالملم يكن
 مقتضى الحال هو الخصومة على وجه وحدت في الكلام بل اذا كان مقرونة بالفصد
 والاعتبار زاد الاعتبار وبالفح حتى جعله نفس مقتضى الحال **قوله** مع الكلام انما لم يقل
 في الكلام لانه فنده بالمفيد لاصل المعنى فالخصومة خارجة عنه منضمه معه ولما حرم
 تفنيده به حتى احتاج الى اتيار كمد مع على في فهو لاشارة الى ان مقتضى الحال يجب ان يكون
 زائداً على اصل المعنى لا يوقد يقتضي الحال اذ الكلام مقتصر على اصل المعنى فيما اذا كان



المخاطب بليدًا لأننا نقول هذا الاقتصار في اللفظ امر زائد مفيد للسمع البليغ بلا
المخاطب **قوله** خصوصية الصلوب هنا الضم فان المراد به النكاح والنمنايا المختصة باللفظ
والخصوص بالضم مصدر فالحقته بياء النسبة واما ما في الصحاح من ان اللفظ
الفتح فلما عتبار انه يصدران بعد مصداق خقه يكذا والخصوص بالفتح ضمير فالحال
ياء المصدرية صار بمعنى المصدر وتحقيق ذلك الخ يعني ان التحقيق ان مقتضى الحال
ليس نفس الكيفية بل مطلق الكلام المكيف تلك الكيفية والتركيبا المشتملة على الخصوص
الصادرة عن جزئيان ذلك الكلام الكلي مطابقة له بمعنى صدق عليها والنظر ان المطابقة
هنا بمعنى الموافقة عنده قدس سره كما يقال طابق النعل بالنعل ولم يحمل قدسه
المطابقة على اصطلاح المعقول لانه عكسه وتطابق الاصطلاح حين ليس بشرط ويصح
في تعريف علم المعاني تامة لهذا التحقيق فسنذكر انشاء الله العزيز في تحقيق هذا الكلام
ما يليق بالمقام فان مقامات الكلام الخ فان قيل قد يختلف المقام مع اتحاد مقتضى
المقظم والمحصر تقتضيات الحذف قلنا المراد ان تفاوت المقام بحسب الاقتضاء **قوله**
اختلاف مقتضى **قوله** لان الاعتبار الخ علته لعلية قوله فان مقامات الكلام الخ
كونه زمانا الخ وجه ذلك النظم لان تطابق فان الامر الزمان المتكسر مطابق للزمان والمكان
وتقديرها **قوله** اي خلاف كل مني ما فيه ان خلاف كل من المذكورات لا يبين مقام خلاف
كل منها واجيب بان الكلام على التوزيع بان يردان مقام الشكك مثالا يبين مقام خلا
من التعريف ويمكن ان يقال ان الضمير راجع الى واحد قد ذكر في ضمن كل ويختار ان الضمير
مطلقا معرفة وان عاذا الى النكرة ويجعل اضافة الخلاف الى الضمير للمعهد **قوله** مقام
تقييده اي تقييد احدا المذكورات **قوله** هذا ناظر الى الحكم والعقل **قوله** اوداة قصر هذا

قوله هو
وهنا الاقتصار
واحد

اي كل واحد
من المذكورات

منه



بالنسبة الى الحكم والتعلق وتابع بالنظر الى المسندين والمتعلق **قوله** او شط
مخصوص بالمستند **قوله** او مفعول يمكن جربانه في الملائمة الاخير **قوله** وانما لم يقل الخ
لان الظان يذكر المخالف صريحا لكنه قد يتبع كما في السوابق خوفا من التطويل
قوله ليس لتلك الكلمة الخ وكذا للمشارك مقام مع تلك الكلمة ليس مع غيرها وانما يفهم
ذلك باعتبار انه صدق عليه انه كلمة مع صاحبها وانما قيد بالمشاركة فان صوته
المشاركة مشتملة على غرابية ومحتاجة الى بيان **قوله** في اصل المعنى لا في جميعه فلا يلزم
اختلاف مقام المترادفين **قوله** بالشروط لا يخفى ان الفعل في ان صرت نفس الشط
لامقترن به فكان اراد بالشرط اداة الشرط **قوله** وارتقاء الخ فان قيل اصل الحسن لذا
يحصل بالمطابقة فالارتفاع كما لها لا بنفسها والاختفاظ يقتضي ثبوت اصل الحسن
فلا يكون بعدهما قلنا كما ان المطابقة مطابقة ايضا فصح ان يوق الارتفاع
بجنس المطابقة كما ان اصل الحسن ايضا بذلك الحسن ثم اضافة العدم للجنس
للعهد فالمعنى الاختفاظ بجنس العدم للتعلق بجنس البلاغة لا بعدم هذا الجنس
بالكلية لكن ينبغي ان يحمل الكلام على البليغ وان جاز ان يحمل على الفصيح ايضا
ويمكن ان يوق اصل الحسن بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والاختفاظ بعدهما
الا ترى ان صاحب المفتاح قال واذ تقر بان البدل لغة مجموعها وان الفصاحة
بنوعها كما يكشف الكلام حلة التمس وتربية اعلى درجات الحسن فعلى هذا حمل
الكلام على الفصيح حسن **قوله** بالمحسنات البديعية من حيث يبحث عنها في علم البديع
واما قيدنا بذلك لان تلك المحسنات من جهة اقتضائها لآيها موجبه للحسن
الذاتي فيبحث عنها فمثل تلك الجملة في علم البديع وكذا ذكر الالفات الذي هو

قول
بها

المحسنات



المحسنات البدعية في علم المغان **قوله** يعني اذا علم الح فيه شارة الى ان الفاء في قوله
 صي الحال الح للتفريع وانما لا يحمله على التعليل لان المناسيح على مسمى
 ذو السليم ان يتوقفا لا اعتبارا بالمناسب هو مقتضى الحال مع ان التفريع اشنع
قوله اضافة المصدر ينبغي ان يعلم انه قد يستفاد من اضافة المصدر للعموم بحسب الظاهر
 كما في سائر الاسماء المضافة والمعرفة باللام لكن اقامتها للحصر غير مخط لان العموم
 قد يستلزمه كما في قول ضرب زيد قائما فانه اذا كان جميع الضربات المخصوصة في حال
 القيام لم يحصل شئ منها في غيرها لا متناع ان يحصل شخص في حالين واما المبحث
 اعني قولنا وارتفع الح فان كان الباء للسببية القوية كما هو المتبادر فالعموم
 فيه يضم مستلزم للحصر فانه لا يتعدد السبب القوي لكن المفهوم من الحاشية
 التي كتبها قدس سره على المطول في هذا اللقاع انما هو المطلق السببية وعلى هذا التقدير
 فان كان الحصر بمعنى ان الارتفاعات تحصل بهذا السبب لا بعده وعند انتقائه
 فاللزوم مسلم لكنه لا يلزم الاتحاد والمساواة بين مقتضى الحال والاعتبار
 المناسب كما لا يخفى وان كان بمعنى انه لا مدخل لغيره فاللزوم ممنوع فانه ورد
 في الحديث لا صلوة الا بقائحة وايضا لا صلوة الا بطهور ولا شاقص فليسا مل **قوله**
 فقد علم ان المراد بالح الظان المراد بيان الاتحاد بين مقتضى الحال والاعتبار لكنه
 لا يلزم ذلك كما صلا ما تقدم ولذا كتب قدس سره في الحاشية ان المقصود بالاتحاد ان
 المساواة **قوله** والا لما صدق الى اخره كتب قدس سره في الحاشية ان الحصر من متساويا
 في بطل احدها على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق فانه يكذب في الاخص لتحقيق
 الارتفاع في فرداخر ويطل كلاهما فيما اذا كان بينهما عموم من وجه وتبين كل وفيه

تحت لان بطلان احد الحصرين لا على التبيين لازم واما بطلان كليهما الواحدها
 بالتعيين فغير لازم قطعاً سواء وجب العموم من وجه والتبيين او غيرهما بل وما
 تنوهم في جميع الصور من بطلان كليهما فغير صحيح فانه لما ابطال الجزء الا
 يجابى من الحصر في الاعم الجزء السلبى من الحصر في الاختصاص وجه لا بطلان الثاني
 الباطل الاول المبطل بخلاف ما اذا وجد العموم من وجه والتبيين فان الاحتياج
 من كل منيما يبطل السلبى فلا خلاف ولا يبعد ان يتصدق الجزء الاحتياجى من
 الحصر من مقرر عند القوم فالكلام في الجزء السلبى فاذا لم يكن الاتحاد ولا المساواة
 يبطل الجزء السلبى من الحصر في الاختصاص على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق
 ويكذب الجزان السلبيان منيما على تقدير التبيين الكلى والحرى فافهم **قوله**
 نصيب على الطرف لا يحتفى انه يكون منه مصدر يسمى فان التسمية هنا بمعنى
 الاطلاق كما يقال نيد يسمى نيدا انسان اى اطلق لفظ الانسان عليهم انا نيد
 المصدر في الصفة قد لا يلتفت اليه كما صرح به السيد الشريف فى اول الفن الثالث
 من شرح المفتاح **قوله** ولها طرفان اى فردان احدهما فى غاية الكمال والاخرى فى غاية
 النقصان فانه اعتبار البلاغة امر مقيد لها طرفان **قوله** لما فى المفتاح من ان
 البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حداً اعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه
قوله لا يكون من الطرف الاعلى لان الاصل فى طرف الشئ ونهايته ان يكون فوقاً
 شخصياً لا ينقسم انما اصلا فى الامتداد الذى جعل ذلك طرفاً وظانه لا
 يكون التفرع من الطرف نوعاً ومهية واحدة مع تعدد افرادها فان الملحوظ
 فى الطريقة انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه وتعدد الافراد يوجب تعدده من

بحوثان

الامر

حيث



حيث هو ثم ان القريب من الشهاية لا يتناول المبدأ وبعض افراد الوسط والتعيين
 النوع انما يصح جميع الافراد لا يعضها على ان التعيين بها على خفاء في الاحكام الخا^{صة}
 بالطبيعة فانه لا يظهر ان يقال نريد وعمر والى غير هذا افراد نوع **قوله** وما اذا غير الكلام
 للم لا يصدق التعريف على الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة ايضا لانا نقول
 عموم ما في قوله ما دونه الى اي مرتبة دونه يدفع ذلك **قوله** وان كان صحيح الاطراب
 هكذا وقع في الايضاح لكنه لو قال وان كان فيصح الكان احسن **قوله** تتفاوت
 المقامات بدعي ان تجعل متناوله للتفاوت كمية اي قلها كما انها متناولة للتفاوت
 كيفية ومناسبة **قوله** سوى المطابقة لا يخ عن ركاكة فان البلاغة هي المطابقة والافصا
 فيصير بمنزلة ان يقي يتبع هذا الرجل بحال اخر سوى هذا الرجل متصفا بصفة **قوله**
 يعني صفة تتم في العرف وتميز كالافصح والبليغ بخلاف ما اذا اتى بمطابقة او جنة
 او نحو ذلك فانه لا يعهد بتميزه واتصافه بمحو المطبق والمجنس مثلا كذا ذكره قدس
 في حاشيته على المطول اقول الط ان يبق ان هذه الوجوه محسنات للكلام فهي تارة
 لملاغته دون بلاغة المتكلم ثم ان اتصاف المتكلم بتحسين الكلام بها تابع
 لاتصافه اي المتكلم بالبلاغة على تقدير ان يكون بلاغة الكلام مشروطة ببلاغة
 المتكلم كما ذكره صاحب المفتاح وحقيقه محققا الشريف في اول شرحه **قوله** فالبلا
 في المتكلم الخ انت خبير بان ملكة الاقتدار على كلام بليغ في نوع من المعاني
 لا يكفي في بلاغة المتكلم وصحح التعريف مما كن بالعتاية على قياس ما يستوفى في فصاحة
 المتكلم لا يلق النكرة الموصوفة على ما فهم في موضعنا لانا نقول البشارة على تقدير
 تأليف مثل القرآن **قوله** ان البلاغة في الكلام هكذا قيد في الايضاح والاحسن ترك

هذا
 التقييد حتى يعلم البداهة في المتكلم أيضا **قوله** الى ما يجبان يحصل الى اخره لا يخفى ان
 التفسير يدل على ان المرجع اسم مكان او مصدر بمعنى اسم المفعول الى المرجوع
 اليه على الحذف والايصال كما يقال مرجع الجود هو لغتي لكن المناسب للمتن
 ان يجعل على المصدرى بقريئة كلمة الى كما في قولهم مرجع الجود الى لغتي ويمكن
 ان يفي هذا بيان لمعنى مجموع الكلام بحسب المال لا بحسب المرجع لان مال رجوع
 البداهة الى ان الاختزان به مرصودى فيها فاقام **قوله** والا لولا ادى الى
 فيه اشكال لان قوله والا لم يأتى الاختزان فيه عليه انه لا يصلح حينئذ لفظه
 ربما فانه اذا لم يتحقق الاختزان يكون الكلام غير مطابق قطعاً ولما نفى لكون
 الاختزان مرجعاً فيتوجه عليه انه لا يصلح قوله فلا يكون بليغاً اللهم الا ان ياتي
 كونه بليغاً في تحقيقه على ما قال ابن الحاجب فيصح جعل الاتقيا للاختزان وبقاها
 للنفي للمناسبتين بين النفي والعلّة والظار رجوع النفي الى اخر القيد اعني قوله فلا
 يكون بليغاً فيصح جعل الاتقيا لكون الاختزان مرجعاً ولا يعيدان بخار
 الشق الثاني بان يجعل قوله والا لم يأتى دليل على انما يستلزم لكون الاختزان
 مرجعاً واجبا للحصول في البداهة وقوله فلا يكون بليغاً متفرعاً على قوله غير مطابق
 بدليل ما استتوى في تعريف البداهة من اعتبار المطابقة فيها ولذا قال في المطول
 لما مر في تعريف البداهة فليس متفرعاً على ثبوت الاختزان مرجعاً **قوله**
 والى معنيي الاحسن في المطابقة ان يثق والى الاختزان عن اسباب الاخلال
 بالفضيلة اللهم الا ان ياديه التمييز بحسب الخابرج لا بحسب العلم كما يشعره قول
 الشارح فيما بعد يعني به يعرف تميز السلام **قوله** ويدخل في تميز الخابرج اي لو لم يقيّد



التميز بالكلام لم يحتج الى هذا الاعتدال لكنه تابع في ذلك لما فعله للمص في الايضاح
نظر الى تلك البلاغة موقوفة على فصاحة الكلام اولا وبالذات وعلى فصاحة
الكلمات ثانياً **قوله** منه اي يعضده الظان ما من متبدل اخره منه لكن للتأنيب بحسب
المعنى العكس على ما حققه قدس سره في شرح الكشاف **قوله** بالحس قال قدس سره
في شرح المفتاح الذوق يطلق على القوة المدركة للعلوم من حيث كمالها في الادراك
بمتعة لا احساس او يدرك بالحس الظاهر بالحواس أي هو ظاهر وذاك لا
المقص بيان الاحتياج الى العلمين من المعاني والبيان نظر الى ان البلاغة تتوقف
على الامرين من الاحتراز والتميز والثاني بعضه بين في احد العاوم المذكوره وبعضه
يحصل بالحس وتبقى التقييد المعنوي لم يدرك بهذه العلوم ولا بالحس ولو قيل انه غير
يدرك بالحس لاحتل ان يحصل بالعلوم فلا حاجة الى علم البيان **قوله** مزيد
لخصائصها بالبلاغة اقول لا يظهر ذلك على ما ذكره للمص قدس سره من ان البلاغة
يرجع الى امرين الاول الاحتراز لا اعتبار المطابقة بمقتضى الحال المقصد للمعنى المراد من
الخصوصيات الزائدة على اصل المعنى الثاني التميز لا اشتراط الفصلية للبلاغة ولا
شك ان التميز يحصل بعلوم من جملة ما على البيان لا يتق المقص الاصل في البلاغة اداء
الخصوصيات بالطرق المختلفة الوضوح بحيث لا يكون فيها تعقيد معنوي لانا نقول
الظان ان تلك المعاني بالنظر لاصل المعنى لا بالخصوصيات نعم لو **قوله** بالنظر اعتبرت ص
الى الخواص وجعل البلاغة عبارة عن اداة الخواص ويراها التثنية والمجاز والكتابة
كما فعله صاحب المفتاح لشم الكلام الفنى الاول باب الفن **قوله** عبارة عن الالف
فالحمل بطريق الاسناد المجازي للعلامه الشديته بين اللفظ والمعنى اللهم الا

ان يراد بالفرن المعاني كما قيل الوصول الالاسه بقى عند الاول علم المعاني والعمل فيه
 محتاج اليه مع ان الجزء اى علم المعاني هنا عرف والمتعارف كون المستند اليه هو
قوله لكونه منه اه كليم من ابتداء اتصاله يدعى لكون المعاني نازلة بمثولة كاشية
 ناشية من البيان حال كون هذه الميزة مشبهة بمثولة المفرد كاشية من المركب هكذا
 يستفاد من شرح المفتاح وقال قدس سره في شرح الكشاف في معنى علم الصلوة والسلام
 انت منى بمثولة هرون من موسى اى قريك بمثولة قرب هرون من موسى فالمعنى هنا يكون
 قرب المعاني من البيان بمثولة قرب المفرد من المركب **قوله** اى ملكم تقيدربها ينبغي
 ان يراد بذلك الملكة كيفية للنفس تقيدربها على معرفة جميع المسائل اما باستحضارها
 كان معلوما مخزونا فيها امر باستحصال ما كان مجهولا منها وهذا امر لا بد من التيقن
 عليها الاول ان ظن تقدير القوم اشعر باعتبار تلك الملكة بالنظر الى استحضار المسائل و
 الاستحصال الثاني ان كلامهم انما يكون بان تيسر ويا مجر دواك القواعد وليس كذلك
 فان الفقهاء احتاجوا في معرفة تعريف المسائل القياسية الى معرفة القلة المشتركة وما
 يتعلق بها التالشان تلك الملكة حالا متغايرة بالغير لا درالك المسائل المدققة وغيرها
 مما له دخل على ما يفهم من خاشية الطول وشرح المفتاح الشريفى لكنه ذكر في شرح الواقف
 ان الكيفية النفسانية سميت حالا في الابتداء ثم سميت ملكة بعد الرسوم وهما متحدان
 ذاتا الا انه منطوق فيه للقطع باختلاف العوارض المختصة والظاهر هو احتمال
 الاول الرابع انما على الجملة لا يلزم ان تكون سببا لاقتدار على معرفة الجميع بل اكتسب
 فان بعض الفقهاء بالاتفاق قد يحتاج بعد الفقه هذه الى انظار دقيقة في استخراج بعض
 المسائل **قوله** ويجوز ان يريد به وجعل هذا الفن حامدا مرجوحا بالنسبة الى المعنى



الاول والظالعكس لانه اشيع في العلوم المدونة مع ان الملايم لحصول المعاني في
 الاولي ثم انه انما الاطلاق على المسائل سوى كان تجوز او نقلا عرفنا كما هو الظاهر ^{العلم} فان لفظ العلم
 في اللغة حقيقة في الادراك وجوز السيد به حمله الادراك وانت خبير بان المعلم باللغة
 يتناول التقليد والعلم المدون مخصوص على زعمه بالعلم عن ضرورة ودليل هكذا فهم
 من شرح على المفتاح ادراكات جزية الظاهر ان ذلك الجزيات فان مجرد ذلك يقتضي استعمال
 المعرفة في ادراك الجزى وكانت قد سره تسامح في وصف الادراك بوصف للدرك او نظرا
 الى الاستلزام باعتبار ان ادراك الجزى وان كان ادراكا كلياً جري لا ادراك الكلى من
 الاحوال ثم انه بقي وهو ان المتبادر من ادراكات الجزيات تأكيد فرع قولنا هذا الكلى
 الملقى الى هذا المخاطب يتأكد لكونه ملقاً الى المنكر نعم هذا الفرع وسيلة الى معرفة ان هذا
 التأكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار بالمسائل فرد في حوال الطر الثاني وكانت اركان
 على التقييد والاعتقاد فالكلام محمل على الوصفية لا على تعدد المضاف اليه صوتة كتحققها
 والادغام انت خبير بان توقفه عليه محل باعتبار الافراد واما وصفه بالاتفاق بالسموية
 التي من اوصاف الكلام كما في عبارة المفتاح فليس شايها بتلك التسمية ثم لا يضاف ان كلام
 القوم من صاحب المفتاح وغيره في اكثر المواضع يدل على انه مقتضى معنى من قيل ما يستفاد
 من الاعتبارات اللفظية فان الانكار يكفي في رفع التأكيد المعنوي سوى حصل في ضمن اللفظ
 العرفي او الشرعي **قوله** او غيرهما بل هو محمول للمخاطب المعلم بذلك التأكيد المعنوي هذا اعتبار
 لفظي وعلى هذا اعتبار المطابقة من اللفظ ومقتضى الحال فان ايتان الكلام واللفظ
 بقدر المعنى **قوله** واحوال الاسناد ايضا اه بهذا التحقق ينفع ان الاسناد
 ليس بلفظ فلا يكون البحث عن احواله من مسائل هذا الفن الباحت عن احوال اللفظ

فرد

حصل

كفى

٤
 واندفع ان يصح ان الاسناد من اجزاء الكلام الذي هو موضوع الفن فلما يكون موضوع
 المسئلة كذلك المحقق الطوسي صرح بان موضوع المسئلة قد يكون كذلك بقى
 مع ان صر
 امر اخر هو ان تلك الاحوال ليست من الاعراض الذاتية بالمعنى الذي حقق لعلوم الحكماء
 ولما في عنوان الادب فقل لا يظهر فانه قد يجعل الفن الادبي عبارة عن عدة مواضع
 واصطلاحات وتبديلات وبيان احوال متعلقة بامر واحد في الجملة على ما ذكره قدس
 سره في شرح المفاتيح مجرد اصالح في كون ذلك اصطلاح محل خفاء بل حق العباد
 ان يتق هذا التخصيص في التعريف بمجرد نظر المدققين مسطور على اللفظ العربي **قوله**
 ينحصر المقصود من العلم المعاني قبل كل كلمة من ما صله في ان يخرج تلك الابواب من علم المعاني لان
 من الشئ الخارج عنه وما يتبعه فانه ينحصر حصرا كاملا للخبريات وما يباينها فلا فائدة في
 زيادة المقصود الفائدة ليست لان تعريف العلم وبيان الانحصار المقصود فلو لم يرد
 المقصود الحال ويمكن ان يجاز عنه بان كلمة من يباينها فضله المقصود محدثا في المقصود من الفن
 وذلك لان الفن عبارة عن الالفاظ المفيدة للعلم وليبان الانحصار وغيره لكن المقصود
 من حملها هو العلم وجيب بان من يتبعه نظرا الى جعل المبادئ والمواضع داخل في
 العلم لكن المقصود هو العلم بانه لا يلائم احتصاص تعريف المعاني فيما استعمله الاصول والملازمة
قوله قايمة بنفس المتكلم يدعي ان يحمل قيامها بها على وجودها فيها بالوجود الظني
 او العلمي فلا تنافي انما العلم واحد الشئ من بالآخر **قوله** حظا في هذا المقام هذا مبني
 على ان المتعارف رجوع التقي الى القيد مع ان الفوق قالوا بان للاشياء نسبة لا يتق
 قد يكون لبعض الاشياء خارج بطائفة نحو ازيد قايمة بل يكون ذلك في جميع الاشياء
 لا في النسبة بين كل امرين في الواقع اما شوائية او سببية على طريق المحصول العقلي لا لنا



نقول المقص خارج يقصد مطابقة وان طابق فصادق والا فكاذب وينبغي
 ان يعلم ان دلالة الكلام ولا استعار فيه الى الامطابقة وقصدها فلا ينبغي
 تقييد تطابقه ولا تطابقه هنا بالقصد وبهذا التقرير تدفع ما يقال انه اذا
 صدر الضرب من المتكلم في الحال دون الاستقبال يجب ان يكون ساضرب
 صادقا لا كاذبا لصدور الضرب في احدا لازمه وكذا يقال ان الاخبار ^{التي} لا
 الاستقبالية كلها كاذبة لا تتقايها في الحال ووجه الدفع انه يقصد مطابقة النسبة
 الاستقبالية ولا يخفى انه لا دفع يحجر التقييد باحدا لازمه **قوله** يحصل من اللفظ
 ويكون الخ وذلك لانه اذا قال المتكلم اضرب يتصف بطلب لضرب ويعد طالبا له
 يحجر التلطف بهذا اللفظ اقول يحسب الفرق بين الخبر المحر والاشياء ما اشير اليه من ان
 الخبر يقصد فيه مطابقة النسبة المفهومة للخارج بخلاف الاشياء والافعال من
 الامر والتمني يدل على نوع طلب مخصوص فاذا لم يكن في نفس المتكلم هذا النوع بل ما يقابل
 يلزم ان يكون كاذبا وان كان كذلك يكون صادقا اللهم لا اذا اعتبر الصدق والكذب
 باعتبار مطابقة النسبة المفهومة للخارج وعدها تامل **قوله** ومع قطع النظر عن
 الذهن وانت خبير بان هذا في الظن مخصوص بالقضايا الخارجية الذهنية مثل
 شريك الباري متمنع بل مثل ما سوى الواجب نعم ممكن والمحسوس ان بين كل امرين مع قطع
 عن حيثية دلالة الكلام وادراك الذهن وفهم منه نسبة على وجه تقصينه ضرورية
 العقل والاستدلال اليه فاني يقصد مطابقة في الخبر فان طابق فصادق والا فكاذب
 وهذا معنى وجود النسبة الخارجية اي ما ذكرنا من ثبوت النسبة في الواقع بين الشئين المذكورين
 مع قطع النظر عن المذهب معنى وجود النسبة الخارجية فليس الخارج بمعنى ما يردف الاعيان

الى هذا التحقيق
 اشارة وشرح
 المقاصد



حتى يثاب في ما اشتبه من ان النسبه ليست موحدة خارجيه بل معنى الخارج هنا خارج
 الذهني الواقع ونفس الامر **قوله** لاجتهاد لتخصيص المحل قيل الجمله ان الخبر اعظم شأنا
 وأكثر رتبة واشتمالا على النكت واصل لكثير من الاشياء ولا يخفى ان هذه النكته في
 التخصيص مما لا تستفاد من العبارة **قوله** على انه لا حاجة اليه خبير بان ذلك مبني على ان
 كل لفظ في الكلام ينبغي مطابقا لمقتضى الحال تأمل **قوله** قد سبق اثباته ما اليه
 فيه رمز الى وجه تسميه هذا البحث بالثبوتيه الا انه لا يتعارف جعل الحكم بتيبها يحرم الاشارة
 والعالم بمسند هذا الخبر تأمل غير معتقد لو قال معتقد اخلافه لكان ثبوت الوسطة
 اظهر **قوله** والكلام ان المشكوك المحل هو خبر فانه دال على الحكم ولا يلزم منه
 ان يكون القابل به حاكما بذلك يجوز تخلف المدلول عن الدال في الدلالة اللفظية **قوله**
 بدليل انما صح الدليل في التعريف لانه تعريف لفظي مأو له الى التصديق وبيان الموضوع
 له **قوله** فانه نعم المحل لا يحق ان يدل على ما لا يثبت ما ادعاه هذا العالم في جانب الصدق اصلا
 فانه يجوز ان يكون الصدق مطابقا للاعتقاد مع الواقع فاذا لم يتغير صدق قدس به محاله
 بل نقول لا يثبت مدعاه في جانب الكذب ايضا يجوز ان يكون الكذب عدم مطابقة
 الاعتقاد مع موافقة الواقع الا ان هذا الاحتمال بعيد جدا فلذا لم يلتفت قدس به
 اليه فالاستدلال على بعض المدعى اوله قول الخصم ومثل ذلك شائع **قوله** بشهادة
 واللام انت خبير بان هذه الموكدا ت تأكيد لما دخلت عليه على المشهود به لا الشهادة للمتن
 المدلول عليه بقوله تشهد هذا هو الظاهر المتعارف ولو سلم فالظن من المتن ان الجواب
 الاول رجوع التكذيب الى تشهد نظر الى انه خبر مستمر الشهادة او الشهادة للعالم
 او رجوعه الى الخبر اللازم لتشهد على تقدير كونه اشياء وهذا الخبر هو الاحتمال وتكون
 المشهود

المشهود به على وقوف الاعتقاد واما رجوعه الى الجبر الذي تضمنه هذه الموكدات
على ما ذكره قدس سره فاجوب بخلافه لكن المصم ذكر في الايضاح الذي بمنزلة الشرح على
البيان حصرا للجواب الاول هو ان المعنى في شهادة شهادة وطائفة فيها قلوبنا الستة
كما ترجم عنه ان واللام واسميت الجبهة فالكذب في قولهم لشهد وادعائهم فيه
الوطاه **قوله** مع الاعتقاد بانه مطابق الحظ من تقريره قدس سره ان الطرف
حال عن الخبر اعني مطابقته وان الضمير في قوله معهم راجع الى الاعتقاد وقدس سره في
الصدق باعتقاده مطابق والمراد به في الكذب اعتقاده بانه غير مطابق فاختلج الجمع
والرجوع في ضمير واحد لكن تفسير الكذب ح بعض في المقصود والاولى ان مع الاعتقاد
ظرف لغو لمطابقة على انه مشترك لكن لا لا يجوز المذكور اعني الضمير الراجع الى الخبر
على ما هو المفهوم من العبارة وسوق الكلام بل للمفعول المحذوف بقربية المقام الى الواقع
والمعنى اي للواقع والمعنى صدق الخبر مطابق نسبة المفهومه للنسبة الخارجة
والنسبة الذهنية للمتكلم والضمير في قوله عدمها راجع الى المطابقة وفي قوله مع
الى الاعتقاد بالتفسير السابق والظرف متعلق بضمير عدمها ومثل ذلك جاز على ما مر
به المحققون في بحث التبيين في شرح المفتاح لكن المعنى على السبيل الكلي اي الكذب عدم
مطابقة الواقع والاعتقاد معا وان احتمال رفع الايجاب الكلي وتقي القيد فقط اعني
الاعتقاد **قوله** ضرورية يوافق الواقع الخ انت خير بان اعتقاد المطابقة يستلزم
قطعا مطابقة الاعتقاد وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد موافقة لان العاقل انما
يعمد الحكم الذي يعتقد انه مطابق للواقع وكذا الحال في الكذب لانه اذا اعتقد
انه غير مطابق اعتد خلافا **قوله** حصر الخ لا يخفى انه لا فائدة في الحصر لانه

جاء في نسخة
الاصالة

الافراد الخبر كانت انقع للمستدل القاييل بالواسطة **قوله** على سبيل منع الخلو الخ
يقل ينبغي ان يعلم ان منع الخلو في المشهور الحكم بالتنا في الكذب فقط من غير تنا
في الصدق فيتحذر الخبر الكاذب الخبر في حال الجنة فلا توحيد الواسطة الا انه قد
يطلق منع الخلو على الحكم بالتنا في الكذب سواء حكم في جانب الصدق بالتنا
او بعدمه ولم يحكم بشئ فيجوز عدم الاجتماع وهم من اهل اللسان فتوحيد الواسطة
وعلى هذا منع الجمع في المقص اظهر وعلى الجملة لا يتم الاستدلال لاحتمال غير
المقص تامل **قوله** لكان اظهر لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم تجويزه فلا
يلزم ان لا يرد الصدق باحدى شتى التقديد وانما الصالح للدليل اعتقاد عدم الصدق
فانه النافي لتجويزه اللهم الا ان سكف ويراد بعدم اعتقاد الصدق كونه في غاية
البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه اصلا **قوله** احوال الاسناد الخبري
لا يخفى انه يمكن في الاشياء ان يصح جميع تلك الاحوال من الخصم العقلية و
المجازا العقلية من التاكيد بانواعه وعدمه مثلا اذا كان المخاطب بعيدا عن
الايمان لا يؤكد الامر وكان التقييد بالخبري لكونه الاصل عظيم الشأن **قوله** او
بحري مجراها استمع بالمعنى خير من ان تراه ومثل الجملة التي وقعت خبرا وكونه
كون الخبر عالميا لا يخفى ان هذا ايضا حكم لازم للحكم باصل القضية مجازا بالنبذة
اليه وكثيرا ما يقصد بالخبر مجاز الحكم اللازم لاصل الحكم فلا فائدة في تميز هذا الحكم
اللازم عن سائر الاحكام اللازمة المجازية ويمكن ان يقال المراد بالحكم ما يقصد علم الحكم
به وايقاعه في الجملة وان كان المقص الاصل هو الوقوع ولا يخرج ذلك في مثل هذا اللازم
كما لا يخفى **قوله** والمراد بكونه الحائز خبير بانه لم يدع احدا ان هذا العلم فائدة الخبر او

مستفاد



مستفاد منه حتى يقال انه لا يفيد بذلك العلم عرفاً فلا يكون استفاداً ولا فائدة **قوله**
 بحسب العرف نعم لطلاق العلم على مطلق حصول الصورة اصطلاحاً للحكام لكنه
 قد اشتهر بين الناس وقد يقال في صحيح لزوم انما متى حصل للمخاطب اعتقاد الحكم
 من الجزاء اعتقد ايضاً ان المتكلم معتقد لذلك الحكم اقول انما يتم ذلك فيما اذا كان
 اعتقاد المخاطب تقليداً واما في غير ذلك اذا كان الحكم يهدي بهما يحتاج الى ادنى
 التفات وسماع **قوله** وقد يتل المخاطب الح الا حسن ان يذكروا هذا في الخارج
 على خلاف مقتضى الظاهر واعلم ان التزويل يجري فيما اذا علم القايدين معا او
 احدهما وكلام المقصود ان كان في الوجه الاول لكنه يتحمل الوجود **قوله** وتزويل العالم بالشيء
 الخ المقصود التظير فان الالام ليست من قبل تزويل العالم باحدى القايدين منزلة الجاهل
قوله ولقد علم الخ اللام في لفظ جواب القسم المحذوف وفي من اشتراه ابتداء بضمير
 المفعول لكتاب السحر والشعوذة اي لمن استبدله واختاره على كتاب الله تعالى وليس
 عطف على مجموع القسم والجواب ففيه ايضاً حذف قسم او عطف على الجواب فقط ثم الجواب
 لقوله لو كانوا يعلمون محذوف اي لا متفقوا واعلم ان وجه التظير في الالام ان صدرها لا
 على ثبوت العلم لهم واخرها ينفي عنهم فان لو امتناع الاول لان بقي العلم عنهم لا اعتبار
 خطائي نظر الى انهم لا يعلمون على مصصى العلم فيل لا حاجة في الالام الى هذا التكلف
 فان قوله لو كانوا يعلمون متعلق بقوله ليس والذم والوداعة غير انتفاء للخلاق
 والثواب فان الثاني يوجد في المباح لخلاف الاول وبالجملة مع ذلك الاحتمال
 ليس في الالام استثنى نادا قول هذا احتمال لكن سوق الالام على اختيار الذم وتنقيح
 للخلاق ووجه ذلك ان اختيار ما ليس نفع كالسحر على النافع الكلي من كتاب الله

الثاني لا متناع ص

ن

مذموم جداً ولو سلم في جميع لو كانا يعلمان أي صدى بالآية هو لا نسب ببلغة القرآن
 فإن فيها مبالغة من حيث الإشارة إلى أن علمهم بعدم الثواب كافي في الامتناع فكيف
 العلم بالذم والرداءه ولا شك أن حمل الآيات على الأبلغ واجب بقى أن متعلق
 العلم وعدمه ليس واحداً على التوجيه الأول فإن عدم التمتع والرداءه وإن كانا
 متلازمين وجوداً فهما متغايران مفهوماً **قوله** وما رتب إلى تقي الرمي باعتباراً
 تلك الآثار العجيبة خارج عن حد تلك الرتبة **قوله** ينبغي أن تقتصر إلى لا يظهر كونه
 جزءاً مسيئاً عن الشرط المذكور اللهم إلا ما لاحظته كونه محملاً للتفصيل الذي أشار إليه بقوله
 فإن كان المخاطب إلى **قوله** عن اللغو هذا بظاهره ليس لعدم نقصان فاما ان نعم
 نظراً إلى أن الكلام بتمامه **قوله** لغو غير مفيد أو يعلم ذلك بطريق المقابلة **قوله**
 أي لا يكون عالماً بالحوادث بل بالحكم التصديقي فالخلو عنه بمعنى الخلو عن نفسه
 وذاته كما في الخلو عن التردد لكن يحتاج إلى استخفاف فان التردد ليس في التصديق
 بل في الحكم بمعنى الوقوع والدأ وقوع بل في المسببة المفهومة من اللفظ ويجوز أن يراد
 بالحكم الوقوع والدأ وقوع لكن الخلو عن الحكم بمعنى الخلو عن أدائه بخلاف الخلو عن
 التردد وبالجملة إنما يظهر فساد القيد إذ لم يكن ذلك الوقوع والدأ وقوع متعلقاً بالتصور
 أيضاً بل كان متعلقاً بالتصور النسبية الحكيم كما يفهم من حاشية التفسير ويقال للشيء
 من العبادات الخلو عن الوقوع والدأ وقوع بمعنى التصديق لا التصور لكن المذكور
 في دلائل الأعمار لا يظهر أن يكون ذلك الظن شرطاً في التأكيد بكلمة إن خاصة
 على زعم الشيخ ما يفهم من المطول فنظر إلى أنها علم في التأكيد بخلاف سائر الموكيدات
 فيمكن التوفيق بينه وبين ما ذكره القوم من أنه يحسن التأكيد في صوته التردد

وهذا في قول الشيخ
 النقص

قوله

على

قوله أذكروا



قوله اذ كذبوا بالح لا يخفى انه ليس طرفا لقال والحكامه فان القول والحكامه ليس وقت

للتكذيب بل طرف للمخدوف اي حكاية عن الرسل قولهم اذ الح او ستينا على خذق الصد
اي هذا الحكمي صادرا اذ كذبوا مبني على انه تكذبا لا شين الح لا يبق يحولن يتعلو

قوله صو

في المرة يقول قال لا تانقول الثاني ح لازم ايضا على ما هو المفهوم من العبار اذ المعنى
قال الله نعم خا كيا عن الرسل قولهم وقت تكذيب الجمع في المرة الاولى كذا وفي المرة الثانية

كذي **قوله** والتقوية بموكدا لا يظهر ان يتو التاكيد استحسانا ووجوب **قوله** اي

للمخبر فيه ان الاستشراق مقعد بنفسه وكلام التقوية لا يتاخر ولا تقو ضرب

لزيد الا ان يكون ذلك من تنزيل المتعدى مترلة الان ثم رعدية بحرف الجر

او يبق الاستشراق متعدي بنفسه نظر الى اصل المعنى لكنه مستعمل ههنا في انقاع

الطلب مجازا او يعبر بصير انقاع الطلب مقام ان تردد الح قال الشيخ الرضى فقام له

ان ينصب بفيديانه يصح منه الضرب ولا قطع بثبوت هذه العبارة ههنا لا يقتضي

الاصححة التردد لا التردد بالفعل فاليرد ان التاكيد على مفصلي الطمئ المناسبات يكون

الاستشراق ايضا بحسب الصلاحية فقط والا فالظان مستلزم للتربيا بالفعل الا

ان يتو الاستشراق الحسن الخيرة لا خصوصية وغير المنكر كالمشكر جعل السيد

ذلك متناولا للساييل ايضا وفيه ان الكلام يوكد مع الساييل والمنكر معا فلا وجه

الى التثنية الى ان يعجز زيادة التاكيد بالنظر الى الانكار **قوله** على العرض لعرض

الوجه فان معنى عرض العود على الاناء فيما فهم من نكت اللغة وضع عرضه على الاناء

ثم المراد بوضع العرض ههنا كون عرض الوجه في جانب الاعداء اذ الوضع بحث يكون

لحكم علامة للتصدي للمحاربة فالوضع بحيث يكون العرض لحقهم علامة لانكار ويمكن ان نحوهم



يجعل العرض بمعنى الاظهار من قولهم عرض العسكر وانما جعل اماره الانكار باعتبار ان
 ان يفهم رايها لما قدر على ذلك **قوله** وخوطب خطباء التفات قيل ان كان السيق
 حاضر فقيه التفاتان احدهما في الخطاب الي الغيبه على راي السكاكي والثاني العكس
 وان لم يكن حاضر افلا ظهر التفات الا في الثاني بل مطلقا فانه لا يرتبط باني عمك على
 الجمله بما قبله الا بتقدير راي فقلت او قول لم ان راي عمك المح والخوان لا حاجة الى التقدير فانه قد
 يجعل شخص من جملة ذكر او صانه حاضر مخاطبا بالخطاب كما يطره من الايات ويؤيده قوله
 تعالى يا ايها النبي **قوله** تهكم واستهزاء لا يخرج بذلك عن التثنية المذكور ولكن في المعنى
 الثاني للعرض يرميه يقال رماه بالعداى لنسبه به لفتا كفتاح لفت بالكسر الجانب والكفاح
 المقابل في المحاربة فقلت تحيز المحز الذي جعل الناس في حمايته وحصنه الشكيب الجنب القطر
 الالتقاء على الحد الجانبين الزخام المزاحمة **قوله** ان يدس الخ هكذا وقع بخطه قدس سره في شرح
 المفتاح وفي كثير من نسخ المتن لكن الاولى على ما في بعض النسخ ان يداس لان الدس الاحتقا
 تحت التراب والدوس جعل الشيء تحت الاقدام لان مجرد وجوده الخ لا يجزى ان المفهوم من
 العبارة ان التامل فيه بعد وجوده كافيا لا مجرد وجوده لا يكفي في ترك التاكيد بالسنة اليه كما
 يستفاد من العبارة لكان تاما **قوله** وهذا الحكم ما ينكره الاخره في ان الخطاب النبي
 عليه واله الصلوة والسلام وصحابه ولا ينكره احد منهم ويمكن ان يقر كثيرا ما يلاحظ حال
 السامع ايضا كما هو المناسب هي هنا فان المقصود تغير الكفاية باعتبار انكاههم فالمقصود
 من الخطاب في عبارة الشرح ههنا ما يتناول السامع ايضا بان يحمل على ما يلاحظ حاله وتفهمه
 بالكلام **قوله** نظير لتثنية وجود الشيء مثله الخ اللام لام الاجل يعني ان هذا نظير للمثنية باعتبار
 التثنية وهكذا اعتبارات الخ عطف على مقدر يدعي عنه السياق كان قيل هذا الذي ذكر

قوله ص

قوله ص

قوله ص



اعتباران الاثبات في صور الاثبات وهكذا اعتبارات النفي في صورة النفي **قوله** انشا
 واخبار ما كان المراد بها ما في الجملة الاشياء والخبره سوى كان تاما او لا فينا والسناد المصدق
 مع انه غير تام **قوله** من احوال اللفظ الاضافه للعهداى الاحوال المعلومه في تعريف المعاني
قوله بان لا ينصب الخ الا ظهور بان لم لا يكون هناك قرينه **قوله** كمرض ومات الاولى
 ان يمثل بحركة المر تعثر فان المرض والموت ليسا صادقين اصلا **قوله** اذ لو علمه المخاطب الخ
 اقول اذ لم يكن المخاطب عالما بانه لم يحى يجوز ان يعلم اعتقاد المتكلم بكونه لم يحى فاما
 صالح لكونه مجازا لجواز ان يجعل المتكلم ذلكا لاعتقاد من المخاطب قرينه صارفه فالمدار علم
 المخاطب باعتقاد المتكلم يكذب به ظهور ذلك العلم عند المتكلم ولا دخل في القرينه لواقع المخاطب
 مع المتكلم في اعتقاد عدم المحيى لا يخفى **قوله** مجازا حكما لتعلقه بالحكم اى الاستناد بمعنى النسبه
قوله مجازا في الاثبات لان مجازة النفي على حظه حال الاثبات بل المحصول ان النفي يرجع الى ما
 من صور من صور الاثبات مثل ما رجحت تجارته راجع الى خست **قوله** او الموضع الذي لم يقل
 هذا التفصيل اشار الى ان المجاز لا يستلزم التحصين كما لا يخفى مع ان الحاشيه المنقوله عنه
 قد سوسه منافية لذلك وقد استتار في ما ان التفصيل باعتبار ان المثال الماخوذ في تفسيره التاويل
 اما مصدر يسمي واسم مكان وانت خبير بان ذكر المال تفسير غير ضرورى قال في الصراح وغيره
 التاويل تفسير ما يؤيد اليه الشئ ثم معنى صرف القرينه ان ظ الكلام مع اقطع النظر عن ما يفيدان السند
 اليه اللفظي فاهوله بالنظر اليها فيهم ما هو **قوله** وخاصه الخ فان التاويل طلب الحقيقة وملا
 وهنا يستلزم باعتبار العلاقة ونصب القرينه فلم تعرض لبيان العلاقة ايضا حاصل في التاويل
 لكان حسن بل لو اقتصر فان المص قال فيما بعد ولا بد من قرينه **قوله** اما اقتصر عليه لكونه الاصل او
 الصنف المشبهه لا ينصب المفعول به لا يسند اليها حال كونها باقية على مغايرتها فان معنى **قوله** هو



المصطلح جبراً مستنفاده من نصب المفعول لانهم فيما اذ رفع ما سند اليه الفعل **قوله** من افعت
الاناء **قوله** التطرف فرفع الماء الاناء لكن الشايع في عبارتهم ذلك **قوله** تستعان بها الشفا
العداوة والمخالفة **قوله** مطلق النسبة انتجيباً به يلزم ان يكون قوله سابقاً اسناداً ^{الفعل}
الى الفاعل اذا كان مبنياً للفاعل حقيقه والمغيرة مجازاً قاصراً في داء المقصود واعلم ان هذا امور ^{ينبغي}
ان ينبه عليها الاول ^{ان} يكون المفعول اعم من ان يكون بوسطها او لا لكن المفعول فيه وم
ليس ادخلين على ما يفهم من شرح المفتاح الشرعي في بحث رفسده المستند ويزعم من ^{المقهر}
شرح المقصود فيلزم ان يكون ضرب في الدار مبنياً للمفعول مجازاً الا ان الحق الرضوي قال
با نوطان من المفعول به لهما ما يكون بحسب المعنى كذلك ويصلح لان ينصب لها بعد شرايط العمل
فاضافة صواب الى امر حقيقه الثالان اضافة اسم الفاعل الى الطرف ان كانت على طريقة اصلاً
على المفعول به او بعضها فهي مجازاً ولا ينبغي ان تكون حقيقه لان للطرف وتعلقاً بالطرف ^{سل}
قوله الاقوال الكاذبة التي بعد المتكلم بها صدور الكذب قاصداً ترويحاً بقدر الامكان
فلاتأمل فيها **قوله** اول يظن الظ من عادة لم في الشرح ان الكلام على عطف النفي والنفي مقصود
فان حدثاً لا يكفي بل لا عادة لاظهار النفي لكن على عطف النفي على النفي تقع كلمة او في
خير النفي يستفاد العموم للنفي **قوله** لاحتمال ان يكون الخ اقول هذا يعيد جدي لان
فاعلية العداة او كرها او العشي او موطا غير طاهرة فلذلك لم يذهب ^{الها} حديثاً على عرف المتكلمين
ان هو ومتفاهم العرف من الانام ثم اسناد اهلال الناس الى الدهر على ما فهم من القرآن فالظان للار
وقوع الهلاك بلا تأثير من الله ثم او غيره بل لا تتأخر مادة الحيوان الى آخره وما اسناد الخو
اليه في اشعار العرب وامثالها فاطرها العزير والشكوى من الله تعمر لكن في ضمن عبارة
الدهر على سبيل الظرفه الا ترى ان شعراً العجم من اهل الاسلام ايضا قايون بهذه



الطريق في المراتي وغيره **قوله** يعني ما لم يعلم المراد منه بالعلم ههنا مطلق بحيث
تتناول الظن **قوله** مئذنة يمكن ان يكون عن معنى في اي فصل فيه القنوع عن القنوع
بالتحار ما بينيها **قوله** جذب اللبالي المراد باللبالي مطلق الزمان كما اشتبه رقت الله القيل
بمعنى التكوين على ما في الناج لكن اعتبار الارادة غير ظاهر **قوله** فانه يدل الخ فيه ان طلوع
الشمس لا ينافي ان يكون اسناد الافناء الى جذب اللبالي حقيقة فان النجسين يجعلون
المؤثر في عالمنا الكواكب المخلوقة لله تعلم تبتداء او بواسطة قائل **قوله** وانه المبدى للعدا
القابل بالفصل بين الافناء واطلاع الشمس وبين غيرها **قوله** ومجاز بينيها بالواو في
المنجى مصحح الشئ قدس سره يعني ملاحظه هذا الاعتبار في القسم الى مجموع الاقسام
الاربعة سولو وجب تمام الجزء الاول من الاعتبار كما في القسم الثاني السابق والجزء الاخر
كما في القسم الثاني وبعض الجزئيين كما في القسمين الآخرين بقى ان الكناية مقابل المحصر
والجواز على عبارة المصطلح لانه اشترط الخ واما على مذهب السكاكي فيجوز ان يكون المستند
جملة ووصفها بالحصر والمجاز للعوس محل خفاء اذا الكلمة مأخوذة في تعريفها يوم القيام
الاولى تركه لكن يناسب ذكره على وجه التفسير في **قوله** او عن طوله لا يخفى ان مجرد
الطول لا يستلزم التبع من عدم الالتقاء مع ان طوله ازيد من ذلك قطعاً **قوله** اي من جهة
العقل الخ يعني عقلاً متميزاً عن نسبة الاستحالة الى القيام لكن على انه فاعل مستعدي
الاستحالة اي الاحالة فان التميز لا يلزم ان يكون فاعلاً للفعل المذكور بل اللازم هو
المستعدي نحو امتلاء الاناء بالماء ليس فاعلاً لامتلاء بل الاملاء **قوله** يزيدك وجهه
اي يزيدك الله تعلم علم الحسن في وجهه ففى الكلام حذف مضاف ووجهه مفعول
بواسطة او وصف حسناً **قوله** وان فاعل هذه الافعال الخ اقول فقد جعل السكاكي

القنوع
قوله

بتصحيح

اخر الآية

من جعل العبدان شيئا



النفس فاعلا في قدمي والحق ان الفاعل في الجميع النفس على زعم المعتزلة فانهم جعلوا
 العبد موحدا لا فاعلا بالمباشرة او التوليد حتى قالوا العلم بالشيء مخلوق للعبد
 بالتوليد عن النظر فيمنع ان يقولوا بصدور السرور والعلم بزيادة الحسن عن النظر
 للحس في الوجود بالتوليد **قوله** والحق ما ذكره الشيخ الخ كيت قدس سره في الحاشية
 اولا لانزع في ان الفعل لا بد له من فاعل لكننا نعلم قطعا ان الموجود المصنوع في امثال
 هذه الصور هو السرور والقدر ونحو ذلك من الافعال الالزمة لا السرور والاقدم
 ونحوها من الافعال المتعدية لكن يبقى ح محل وهو ان لفظ اقدم لا يكون ح حقيقه
 لعدم محقق معناه وقد استعمل استعمالا صحيحا فينبغي ان يكون مجازا فلا يكون
 المجاز في الاسناد ثم الحق بخط قدس سره في اخر الحاشية هكذا والجواب ان عدم
 محقق المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقه ولا يستلزم كونه مجازا في معنى اخرى
 الامر ان مدلول اللفظ وما استعمل فيه لا يكون ثابتا ولا يلزم الكذب ايضا لان المقصود
 بثبوت ما هو الاصل والمرجع كالقدوم مثلا اقول الخ الحاشية السابقة اشكال على القول
 جميعا بان الواقع في الصور التجرد اللغوي في الاطراف لا الاسناد المجازي والحاشية
 اللاحقة جواب له واما اول الحاشية لترجيح كلام الشيخ لكتبه بمحمل غاية الاجمال واما
 ان الافعال المتعدية الواقعة في تلك الصور ليست بموجودة اصلا فالمقصود في اللفظة
 في ملائمة الفعل مثلا اذا وجد القدم وحده كداع وازيد بالمبالغة في ملائمة يتوهم جزاء اذا
 هناك اقدم ومقدم وينقل اسناد الاقدام منه الى الذم فان نقل الاسناد من وجد
 المتوهم كمنقلبه من المحقق في محقق غرض المبالغة في الملائمة في الشيخ ان ليس هناك
 فاعل موجود لتسند اليه تلك في تحصيل الافعال المتعدية او فاعل يعيد باسنادها تلك
 الى ذلك الفاعل

ومن دخل بدنه كلام
 حقيقه فلا يكون مجازا
 اوجب بانه استعمال
 صحيح في غير هذا

عبد القادر
 المذكرة
 اليه



اليه اذ لا فائدة في الاستناد الى الفاعل المتوهم تامل بقى بحثنا خرهون اشتمل بين الحكماء و
 المتكلمين ان كل ممكن فاعل فلا وفعال اللازمة فاعل هو وجوديكون اسنادا الى
 المتعدية اليه حصصه والمقدوم مثلا مقدم تحقيق هو الحق نعم عندنا والعيد عند
 للمقتولة سواء كان بالمباشرة والتوليد من فعل اخر للعيد فانهم ذلها الى انما ملح اقول
 لا يخفى انه قد يمكن ان يكون الشيء في المدخله مقصودا كما في صورة الاسناد الى
 السبب وما في غيرها فلا كما في الاسناد الى المصدر والزمان والمكان فكلام السكا كحل
 تحت **قوله** اللواتم المساوغة الخ كان المراد المساواة بحسب القراين والمقام فلا يريد ان الخا
 ليست متساوية للسبع **قوله** وهذا مبني على ان قيل اسناد راضيه والضمير جميعا
 ايهم مجازي على مذهبه فالمراد بعينه الصاحب قطعاً قلنا اذا كان الضمير عبارة عن
 الصاحب فليس اسنادا للمجموع **قوله** وهذا اولي فانه نوقش في مثال المتن
 بان الخوف في اسناد الصاييم الى الضمير ^{الضمير صاييم} والحوار ان مبني الخ فيه انه يلزم ان يكون
 الاسناد مجازيا لان حق الاثبات مثلا ان يثبت الى القادر المخنار ولا الى الزمان
 المشتمل به مع ادعاء القادرية له فلا يسعي السكا في عن المجاز العمل على المباشرة قدس
 في حواشي شرح المختصر في الاصول **قوله** من حيث انه مستند اليه ينبغي ان لا يجعل
 الحديثية للعليل بل للقييد المحتاى المحو عنه ههنا الحال المستند اليه كونه حجة
 لهذه الحديثية فلا يريد ان الحذف والاثبات ليس هو وضع لاجل كونه مستندا اليه شيها على
 للمستند اليه الخ لا يخفى ان هذه النكتة متناقضة لنكتة تقديم الحذف ووجه التوفيق ان هذه
 النكتة تخيليه باعتبار شمول الحذف في لعدم اللاحق والنكتة السابقة بالنظر الى
 الواقع **قوله** بناء على النظر الخ لا يخفى ان كونه ركنا من الكلام لا ينافي كونه عينا فانه لو علم

قوله ص

قوله ص
 ابراسنا وراضيه
 الى عيشه مجازا وكنها
 الضمير الى عيشه
 مجازا ايضا
قوله ص

قوله ص
 احوال المستند اليه
 يستغنى

قوله ص



معنى الكلام صارت عامة عتبا فكيف بالجزم منه ففي الحقيقة ايضا اذا علم عتبه فحق العبارة
 بناء على القرينة وان كان مع قطع النظر عنها ليس بحيث **قوله** لان الدال حقيقة الح
 انما حصر الدلالة عند الخذف في اللفظ مدخله العقل ايضا اما للمباني في مدخله
 اللفظ وما ان العقل شرط للدلالة والحاكم بذلك والدال هو اللفظ فلتعليل
 هذا يصلح مثالا لادعاء التعيين ايضا هل سمع ام لا اصل العبارة اهل فخذت
 الهمزة اذا م المتصلة لازمة للهمزة **قوله** او ايها صوته المراد صوت بحسب واسط
 المراد على اللسان فصح فيه ذكر الهمزة **قوله** والظان ذكر الاختراذ الخ يمكن ان يقال
 العتب في ذكر السند اليه يكون باعتبار من احدها باعتبار القرينة الدالة على تعيين
 لاسناد هذا المستند في قصد المتكلم والذات وتاينها ما يقتضيه لاسناده بحسب
 نفس الامر بحيث لا يصلح ان يسند هذا المستند اليه او يجمع او قافية هذا ان فيما
 اذ يجب تقديم المستند الذي يحصل السمع او القافية ثم المقابلة بالوزن يقتضي ان
 لا يتغير الوزن بذكر المستند اليه وحذفه بل يتغير المقاييم وذلك فيما يكون المستند الذي
 القافية على وزن المستند اليه فيذكر المستند اليه وحذفه لا يتغير الوزن **كقول**
 الصياد والآخره الظان مثال لقول الفرقة فالاحسن اتصاله به **قوله** رمية من غير رام
 هذا مثل اول من قاله الحكم المنقري وكان من ارمى الناس وقد نزلت يذبح مهاة
 وشكر حاضر وكلمة **قوله** على الغيب فلم يمكن ذلك اياما حتى قصد ثقل نفسه ثم رمى ابنه مطم فاصاب فعند
 ذلك قال الحكم يضرب في احسان صدر من المستنبي بلا تدبر وتوردد **قوله** ولا مقتضى
 للعدول الخ الظان الطرف ليس بخبر بل متعلق بالاسم فيلزم تنوين المقتضى لا نية
 شبه المضاف للمم ان يتقذهب بعض النحاة انه لا يجب تنوينه وعليه قول عليه الصلو
 ثم البغداديون قد قرئ

قال الشاعر

فشكر حاضر وكلمة

وخبرك رمية من غير رام

والسم

ثم البغداديون قد قرئ



والسلم لا مانع لما اعطيت واظهار تعظيم ادراج لفظ الاظهر بان كان الحاصل من لفظ
المستند اليه التعظيم نظرا الى ان الكلام على تقدير القرينة فاللفظ المحذوف المدلول عليه
بالقرينة يفيد التعظيم وذكره يفيد اظهارها حيث الاصغا الى السماع ليصح في حقه
تعميم قوله نعم حكاية لا يبق لا يلايم قوله ولي فيها ما ربا اخرى لجعل ذلك ذكرا المستند اليه
في الاية لمطلوبه الاصفاء والبسط لا نقول هذا القول مجمل يقتضي ان لبيان الحقا
بالماء وب في بحث المتكلم تنقيصا لما فيقع زيادة البسط في الاصفاء لان الخ الاول
دخولا لفاء في لان كما لا يخفى **قوله** الخطاب مع معيّن الاول ملعين اذيق خاطبه
والخطاب له اللهم الا ان يجعل الظرف حالا اي كائنا مع معيّن **قوله** الى غيره اي مالا
غير معيّن وانما لم يقل في توجيه العباد هكذا اي يترك الخطاب لمعين الى غيره
اي الخطاب لغير معيّن لانه يدل على عبارة المفتاح والا يصاح على ان المراد غيره واجمع
الى معيّن **قوله** وهو ما وضع الخ في له يلزم ان يصير محيّا عند تبدل الشخصات تامل
قوله لاحضاره بعينه اي يشخصه بشكل بما اذا لم يكن الموضوع له معاوما للسامع على
الخصوص كما في المثال المذكور في المتن اي لفظه الله **قوله** واخر به هذا الخ يشكّل بمثل جاء
وجعل حاكم القوم في البلد الا ان يق هذا الوصف لا يختص بالفرد المعين بحسب اصل الوضع
فلا يند ايضا ما قيل ان الرحمن ليس يعلم مع انه مختص بالحق تعالى اي اول مرة ينبغي ان تعلم
انه لا يلزم ان يكون كل علم للاحضار اول مرة فلا رد ان مثل جاء زيد **قوله** وعوضت منها
اي جعلت منها حرق التعريف عوضا **قوله** ثم جعل علما الخ اعلم انه ان كان على شخصيا

علما

ينبغي ان يكون الواضع هو الحق نعم على وجه الخصوص غير معلوم بالكنة لغرض تعالى في ذلك
من الاعلام انما اليه كما يستفاد من شرح الكشاف فتصح عليه الاستعمال في الفرد المعين باللفظ
لان لفظ الله مع صله بمتل لفظ واحد والا لكان المنكاسم لكل معبود ثم غلب عرفا وشكرا لكن
الله

الله وآله



الغالبان يستعمل في الشايع على العبودية حتى المفهوم الكلي تأمل **قوله** لما افاده التوحيد بحسب

قوله ص اللغة تدون القرينة المعينة كناية عن كونه جهنمياً فيه بحيث لا ان اللفظ مستعمل في

المكثي عنه وهو هنا مستعمل في الشخص لا في كونه جهنمياً اللهم الا ان يجعل كناية

عن مجموع الشخص مع الصفة اعني كونه جهنمياً فان المجموع ايضا لازم ولا حسن

ان يبقى الكناية بالنظر الى المعنى الاصل لا يلزم ان يستعمل فيها هو كناية عنه فان الدلالة

والفهم تبعاً لا اصالة وتطير ذلك دلالة الحذف على التكرار المناسبة لم بلا استعمال

فيها تأمل **قوله** استعارة يجوز ان يكون مجازاً مرسلأ من قبيل اطلاق المقيد على المطلق

الواقع في ضمن مقيد آخر كما طلاق المشعر على مطلق الشجر لكنه واقع في ضمن شجرة

الانسان ولما كان يجعل مجازاً متفوعاً عن مجاز آخر فنظر الى خصوصية المقيد الآخر

قوله او ايهام استلذا اذ انما ذكر الايهام قصداً الى اعتبار الذات الحسية في

ذكر العلم او الى اعتبار اللذة بنفس العلم من غير ملاحظة الدلالة على الذات لكن

على التوجيه الاول والتبرك عطف على نفس الايهام **قوله** سوى الصلة اما الجبر

فلا يلزم ان يكون من الاحوال المختصة به بوجه ما اذ يجوز ان يكون من الاحوال العامة

بخلاف الصلة فانها معنية للموصول بحيث يصير معرفة بواسطة اتصافه فيختص

به اختصاصاً تاماً **قوله** لقد جدوى الى هذا مسلم بالنظر الى خصوصية المثال

والافقولنا الذي ملكه الوهم معظم للعلماء يفيد فائدة تامة **قوله** مفاعلة من

راد برود ومعنى المفاعلة هي هنا المبالغة في رودها والدلالة على اختلافها

فيه وانما جيء بدلالة على الابعاد فان هذا الجاذبية اشارته الى ما غشيم بحيث

لا يمكن ان يعرف ويعبر عنه فان قيل الموصول معرفة معروفة للمخاطب باعتبار

الصلة فلا ايهام قلنا ذلك بالنظر الى اصل الوضع لكنه قد يعدل عنه كما في المعروف

قوله ص اللغة تدون القرينة المعينة كناية عن كونه جهنمياً فيه بحيث لا ان اللفظ مستعمل في المكثي عنه وهو هنا مستعمل في الشخص لا في كونه جهنمياً اللهم الا ان يجعل كناية عن مجموع الشخص مع الصفة اعني كونه جهنمياً فان المجموع ايضا لازم ولا حسن ان يبقى الكناية بالنظر الى المعنى الاصل لا يلزم ان يستعمل فيها هو كناية عنه فان الدلالة والفهم تبعاً لا اصالة وتطير ذلك دلالة الحذف على التكرار المناسبة لم بلا استعمال فيها تأمل قوله استعارة يجوز ان يكون مجازاً مرسلأ من قبيل اطلاق المقيد على المطلق الواقع في ضمن مقيد آخر كما طلاق المشعر على مطلق الشجر لكنه واقع في ضمن شجرة الانسان ولما كان يجعل مجازاً متفوعاً عن مجاز آخر فنظر الى خصوصية المقيد الآخر

بها ص

ملع

يلام العهد



بلام العهد الذهني **قوله** نليل صدورهم الغليل بالغين المعجم المحقد وحرارة العطش من
الغطاء الخ وذلك لانه يشكل عيشل ان الذي سماك السماء الخ فان السمك ليس علة لبناء البيت
الغطاء الخ وذلك لانه اللهم الان يجعل صغير ثم انه ربما جعل الخ رجوعا الى مجرد الايمان
بالموصول من غير اعتبار الايمان ولا يخفى ان سوق الكلام ينافيه اذ يدل على ان المرجع
الايمان **قوله** فقي قوله ان الذي سماك السماء فان قيل لا دخل للايمان في التعريض وانما نشاء
الاعظم من نفس الصلة للتشابه اثار موثر واحد قلنا العظيم المستفاد من نفس الصلة
الصلة يحتاج الى التوسل للايمان واما النقطي الممدول عليه مجموع الكلام فلا يحتاج اليه
كما يتبين لنا بتيك من سماك السماء ان التي للضرب البيت كتابه عن الاقامة وانما اضاف الكوفة
الى الجند لاقامة جند كسري بها فوالله بالقول المهلك **قوله** ابو الصقر خبرا وبيان والجزء قوله
من نسل **قوله** او على الحال والعامل معنى اسم لا شاره من نسل حال اخرته لا متعلق بفرد الا
يصير التعريف بالاتقارح قاصرا بين حال من شيكان **قوله** شجران الاول شجران بدو والثاني
لانها نوعان من الشجر لا فردان لان قصدا لعزل الخ الاول لان كالافصاحة للمغرب البدو
المخلص **قوله** وعلم المعاني من حيث الخ لا يخفى ان ذلك يحصل من علم اللغة ايضا فانه اذا عرف
ان هذا القريب عرف انه اذا قصد بيان قرب المشار اليه يوتى بهذا **قوله** وهو زائد الخ فيه
بحث لانهم ان ارادوا بالزائد على اصل المراد المعنى لخطا يمكن ان يعبر به في هذا المقام **قوله** وهذا
طرف فساد الخ انتجيب بان ظن هو الفساد بما استيق ان يحمل هذا القايل المشار اليه على اسم الاشارة
والافساده من جهة ان لا يفهم من العبارة لا لما استيق لان كون الاوصاف في عقب المشار اليه
لا ينافي ذكرا اسم الاشارة عقب الاوصاف **قوله** وهو الذين يؤمنون الخ اذ واثم على ان يكون صفة الايمان
خارجة بقرينة عدها من الاوصاف وانما يقل هو المتقون لان قوله نعم الذين يؤمنون قد يجعل
ايد كلاما براسه

ضربت ص

المعنى الزايد على المعنى
الوضعي للفظ الذير
عبر به عن المقص لا المعنى
الزايد على معنى لفظ
آخر ص



الاولى عما سبق على ما في الكشف وغير وحي لا يحسن جعل المتقين شارا اليه الا الى حصته ان يتولى فرد
قوله لكن المحرور المح اراد ان كلمة مامع وصف التخرج خاصة في نفس الامر بالذكر فصار مذكورا كناية فلا
يورد عليه انه اذا قل الانسان كاتب كان الانسان مستعملا في مفهومه وان كان خاصا ببعض

الافراد اعتبارا من الافراد بقرينة المحول **قوله** من غير اعتبار الى اخره ينبغي ان تعلم انه لا يلزم من عدم اعتبار عدمها
فلا ينافي ان يكون الاستغراق والعهد الذهني من فروع لام الحصة قول المفهوم من الكتاب
وساير كتب القوم ان الاصل والحقيقة لام العهد الخارجي ولام الحصة وسائر الاقسام
من شعبها والحمس وان معنى اللام الاشارة الى ما دخلت هي عليه فان كان اسم الجنس
موضوعا بازاء الحصة فالاصل لام الحصة والعهد الخارجي ايضا من شعبه فجعله اصلا
اخر دون ساير الشعب تحكم سواء اعتبر فيه وضع اخر ولا فان تقدم الذكور من جملة القران
وكذا تقدم علم المخاطب فلا يحل نفعا في الفرق ان معرفة الجنس غير كافية في العلم الخارجي
بمخلاف ساير الاقسام وان كان موضوعا بالزاء فرد ما فالاصل لام العهد الذهني وسائر
الاقسام من فروع بحسب مقامات والقران **قوله** وقد ياتي المعرفة بالح علم ان المعرف
بلام الجنس والحقيقة قد يعتبر فيه بواسطة القرينة الوجودا ما مطلقا غير مقيد بالبعض
والكلية كما في المهمل واما في ضمن البعض واما في ضمن الجميع وقد يعتبر فيه عدم الوجود كما في
الانسان نوع وقد لا يعتبر الوجود ولا العدم كما في التعريفات **قوله** المطابقة ذلكا لوال
الحا لا يخبر بانه لاحاح ان تلك المطابقة في اعتبار عهدته لان فردا ما مع هو مقرر في ذهن
من كل ماهيته **قوله** وان كان في اللفظ لا ينبغي ان تعلم اجراء حكم المعرفة عليه لسبب اللفظ
بدون المعنى كما يتبادر من العبارة لان اللفظ مستعمل في الموضوع له اعني الحصة والجنس ثانيا
الامر ان الفرد مستفاد بواسطة القرينة كما حقق ذلك في المطول نعم ان جعل المعرفة بلام الجنس

مطلقا



مطابقا لكونه كما قال ودرس الله سبحانه في شرح المفتاح ثم هذا الكلام وكذا ان منع كون

اللفظ حصص في صورة العلم هذا ذهني كما هو الحق عندي وقد يتنبه في حاشية المطول بحسب

الاسم الاولى بحسب الوضع لانه لو اريد بالصلوة جميع اوقادها نظر الى وضع الشرح كان اسما

حقيقيا **قوله** واستعراق للفرد **قوله** ينبغي ان هذا مسلم فيما اذا استلزم الحكم على كل فرد

ان تعلم ص

الحكم على جميع الاثنين ولما اذا لم يستلزم فلا مثل قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل جبال اشمل

قولنا لا يرفع كل رجل وكذا قولنا هذا الحجر يشبع كل جبال اشمل من قولنا هذا الحجر يشبع كل

رجل قال اشمله فمختلفة بحسب المقام **قوله** بل الجمع المعروف الى الخرة والجواب ان كلام القوم على

تقدير ان لا يبطل معنى الجمعية الى لام التعريف وتبلى الجمع والمفرد على معناها الاصلى وح لا يرد

هذا الاعتراض **قوله** مظنه اعتراض الح لا يخفى ان ذلك لا اعتراض على تقدير ان يكون اسم الجنس

مصوغا للماهية ايضه واراد على مثل ما من رجل ولا رجل بالرفع اذ الاسم مقرون بالمتنوي الدال على

الوحده وتقرر الجواب الاول بالنسبة الى المثالين انه تجردا لاسم عن معنى الوحده واعلم انه يرد على مثل

قولنا لا رجل بالفتح اشكال فوجه اخر على مذهب من جعل الاسم موضوعا لفرد ما وذلك لان معنا

نقى الجنس يعبر عنه في الفارسيه بقولنا نيتب مرد ولا مخلص الا بان يعبر وضع اخر للجمع بازاء

نقى الجنس للمحافظة الى اخره في ان هذا لا يفيد الامتناع فانه قد يرعى المعنى وقد يرعى اللفظ في

مثل من باعتبار انه مفرد اللفظ مجموع المعنى وقد وقع في الحديث الصحيح وصف الشعر بالاولى

في بيان ليله القدر الا ان العشر معناه متعدد لا جنس قابل للوحده والاولى ان يق لا يطرده

نبعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي ولا يهمل معنى كل فردا نيتب جدير به لا يجري في مثل لا رجل

بالفتح وليس رجل بالرفع فان معنى الاول نيتب مرد ومعنى الثاني نيتب مردى فعلم ان كلام المص

مخصوص بالمعروف باللام لكنه انما يظهر السؤل على تقدير ان يكون الاسم موضوعا لفرد ما **قوله** لاها

احضر طريقاً لردان الاصنافه احضر طرق التعريف بل انى ما قد يكون كذلك بحسب ^{المقام} نظر الى ^{حال}
 المتكلم والسماع **قوله** اى هو شئ ثبت يا دات يا دان من نفس الكائن ويا والاضافه
 اليماين جمع بيان تخفيف يعنى مشوب الى اليمن محذوف احدى اليماين ^{بعض}
 الالف المتوسطه **قوله** له حاجب المح يعنى نفسه الانسان من حيث هو وان كان
 مائلاً الى المعاييب والامور الدينيه الدينوسه لكنه حصل لها من العنايه الالهيه ما يمنع
 عن ذلك كحبه عالم القدس والتشبه بالملائكه عن طالى العرفاى الاحسان لكنه عن
 بمعنى فى اى فى شان طالى الاحسان او مضاف محذوف اى احسان طالى حاجب **قوله** يمكن ان يكون
 التوئين للمفرد شخصاً **قوله** اى الكيات هذا مخصص بالعدد عند الادباء على ما فهم
 من تفسير الرضى لتعريف اسماء العدد **قوله** هى نطفه ابيه تشكىل يادم وحوى وعيسى
 عليهم السلام ويكثر من الحيوان الغير المتولد من النطفه فلذا قال المحقق البضاوى
 من هو جرم مادى وقال بعضهم لفظ كل فى كل دابة يعنى الاكثر **قوله** او كل نوع تشكىل
 تقرير الشرح بان خلق نوع البغل ونوع الخمار من نوع اى ماء الخمار نعم يمكن ان يتوفاى لانه
 ان النطفه مطلقاً نوع من المياه ويجوز ان تصحح تقرير الشرح بان نوع الماء المختص
 بالبغل هو المركب من نطفه الخمار والفرس معاً **قوله** كان قد راي الى اخره اى حال كونه مثل ذى
 الرؤيه والسمع او صفه الظن يجعل اللام المعنى هذا لذهنى **قوله** اشتركة اى الاشتراك
 المعنوى بخلاف الاحتمال فانه بالنظر الى الاشتراك اللفظى **قوله** لكان الوصف مخصصاً
 اى على لطفه لا يبين المثال وقد يكون الوصف لبيان الخ الفرق بينه وبين الوصف
 للتاكيد ان الموكدا لا يلاحظ فيه بيان المقص الاصل بل مجرد التاكيد بخلاف هذا الوصف
 ثم الفرق بينه وبين الوصف المخصص ان المرفوع ثمة لحد افراد المعنى الواحد المعانى وهذا احد
 للرؤس



الجزئين **قوله** وبهذا الاعتبار افاد الخ فان قل كل منهما ما توجبه على حدة للموصف لانه اذا قصد
بيان الحدس لا يتصور زيادة التعيين للأفراد اذ الجنس من حيث هو واحد قلنا زيادة من
الاستغراقية لنا كيد العموم فيما يدخل عليه والاحاطة بافراده بضابحيه لا يتحمل غير ذلك
عندنا راي العربنة حصفا مع ان سوق الامة لبيان شمول قدرته وعلمه نعم لكل فرد للدابة والطيور
شمولها لأفراد الامنان بدلتها وتفهم جعل الوصف لبيان الجنس لم ير بالجنس مع اعتبار عدم
الصلوح للفردية بل قصد بيان ان خصوص فردا او نوع غير مقصود بل المقصود الجنس في جميع
الأفراد اذ الوصف لا يختص بفردا او نوع فالاستغراق حقيقة لا عرق في فعال توجيهه من واحد
فانهم **قوله** او عن جملة على معناه اي غفلة السامع عن التوجيه الى ما يرد به حصفا او مجازا **قوله** بنا
على انهم في حكم شخص لا ظهر ان يتق بناء على ان البعض في حكم الكل لكنه نظر الى انه قد يفسر
في العرف الفعل الصادر عن البعض الى الكل كمال اتحادهم ثم انه اعترض عليه ايضا بان لا يكون تواما
عدم الشمول في لفظ القوم بل في نسبة الفعل للشئ الى الكل اقول ولا يخفى انه يمكن ان يجعل عدم
الشمول في عبارة المقصود بحيث يتناول عدم العموم في النسبة ايضا حتى يندرج فيه التجوز العقلي
فدفع توهم التجوز بخصوص بالعقلي في الكلام تعميم بعد تخصيص وان عم في الاول فينبغي ان
يعتبر في غير صور الشمول بقى انه قيل لا يدفع مثل جميعون التجوز في الاستناد على ما هو الطاق
وكذا ينبغي ان لا يدفع التاكيد اللفظي هذا التجوز وقد انفقوا هذا القايل مع القوم في دفع
اياه تامل **قوله** والمومن الخ اخوه ركيان مكة بن الغيل والسند والمراد بالمومن الحق تعالى
وبالعائدات الطير الملتجئة الى الكعبة للامر عن الصياد اذ لا يلخذهما الركيان بل يسميها
والغيل بكسر العين موضع الاسد على ما في شرح السعديان وقال بعض الغيل بفتح الغين
والسند بفتح السين والنون موضعان في جاني الحرم فهما الماء ثم العايدات اما منصوب وهو
الاول

على الاحتمال الثاني
اعتر قوله وان عم
الاول

الجزء العقل وهذا
مبنى على التخصيص
الاول اعتر قوله
الاول اعتر قوله
الاول اعتر قوله



او محروبا لاضافة وح الطير منصوب باعتبار الحمل على المحل **قوله** على ان اجزما قبلها
 الى اخره لا يخفى انه ليس مدلولها ان تلك الاجزاء مترتبة في ذهن السامع ولا ان تعلق
 الفعل ببعض معتبر هو قبل تعلقه بالآخر فالوجه ان معناها الاشارة الى ان تلك الاجزاء
 بحيث اذا لاحظها العقل وجد كذلك **قوله** بين ان يكون الشيء لا قد ذكر قدس سره في قوله تعالى
 لم يصروا على ما فعلوا وهو يعلمون ان القيد في الكلام المستفي قد يكون لتقيده وقد يكون
 لنفي القيد بمعنى انتفاء كل من الفعل والقيد والقيد فقط والفعل فقط فليتأمل
 في **المقام** خلافا لبعضهم يعني ان الحاجب لانه ذكر في الايضاح اذا قلت جاني زيد بل عمرو فقد
 اضربت عن نسبتي للجي الذي زيد وابنته لعمير وهو ذن من باب الغلط فلا يقع في صحيح الكلام
 وانت جاني بانه ان اراد ان التلفظ عن محم زيد غلط على وجه سبق اللسان مع التدارك
 بقوله بل عمرو على ما قاله السيد رحمه الله في توجيه كلامه يرد عليه ان ذلك معنى الاضرب
 الموجود في صورة التقى فينبغي ان لا يقع ايضا في القصيح تأمل اولاديهام الفرق بين
 الشك في ان المقص في الاول الاحتمال بحسب ما يدى الى حتى ينظر من مخاطبا لانها
 والاعتراف بالحق **قوله** ولانه في المعنى عبارة عنه هذا لا يتم على تقديمك يكون صيغة
 الفصل للربط وتأكيد الحكم نظر الى ان معنى زيد هو العادل زيد مستكه عاد
 على ما قاله المصنف في شرح الكشف وذكر في المعنى ان اكثر البصريين على انه حرف **قوله**
 ولا بد من محضه قبل الحكم اي المحكوم به قول المراد التحقق في الذهن فقوله لا بد للوجه
 الاستحسان اذ تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب ولا شك ان ترتيب اللفظ على
 ترتيب المعنى امر لا يوقفنا سبب حج تقديم المستند اليه وان اراد بالحقن الوجود الخارجي
 فقوله لا بد على ظاهره لكنه يختص بالوجود الخارجي لانه صحيح تغلغل التقديم فاما



ناسب ترتيب اللفظ على وفق الخارج الذي مدلول مدلوله اعني المعنى **قوله** ولا
 مقصي عطف على الاصل وحال من انه لا متعمول ان اذ لا يكون ان وان عاملان في
 الحال **قوله** بديل ما قبله بان الح انت خبير بان مجرد هذا البيت لا ينفي ان يراد بالحج
 ثعبان موسى عليه السلام فانه معجزة يعترف بها بعض الناس فيدعوا الى الحق وبعضهم
 على خلاف ذلك ففهم هذا البيت مع غيره من الايات والسياق يدل على المقص **قوله** علم
 لتعجيل الح ذلك لان التفاول في المشهور قال نيكوكرفت و ذلك بما يسمع في منفتح الكلام
 اذا صلح لذلك وكذا الحال في النظر يعني قال يدكر فتن لكنه لا يخفى ان المتقديم يكفيه مجرد اللفظ
 او تعجيل المسر بل المسر **قوله** او انه يستلذاي لفظ المستداليه لذة المحسوس فلهذا اقتضا
 الهمام فيه وقع بعد هذا البعيدية غير ظاهرة من الولي بحسب اللفظ **قوله** ليتحقق تخصيص
 المتكلم الح وجهه بحسب الطان السالبة الكلية في بعض المحبة الكلية وذلك كظ الفساد
 بل الوجه ان تخصيص المتكلم بالنفي في الاصطلاح انما يكون فيما اذا اعتقد المخاطب وقوع
 الفعل على وجه النفي واخطا في تعيين فاعله فرد المتكلم ذلك بان نقى الفعل عن زعم
 المخاطب انه الفاعل وعين غيره للفاعل والشاهد على ذلك الذوق والسليقة فمنع ذلك
 غير نافع كما في كثير من النكات البيانية **قوله** نجح لا غير هذا بظاهره ولا يتناول نفس لا
 غير فينبغي ان يجرى نحو عن مغايرة لا غير فيراد مطلق التركيب الدال مطابقة على
 نفي صدور الفعل عن الغير فيتناول لا غير ومثله وقس على ذلك امثاله مثل نحو جدي
قوله الى تخصيصه بعدم السعي لكن يسعى ان يفرق بين تخصيصه ما سعى كما هو المقص
 في المقام وبين ما انا سعى على ما سعى بان انا سعى بتقديم المستداليه على النفي عند
 قصد التخصيص انما يتق لمن اعلم عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطا في فاعله الذي

واذا كان الامر كذلك
 فلا بد من ثبوت ادوم
 كل احد بالخبر عن
 المتكلم ليحقق
 بمذاق النفي



لم يسع فرغم انه غيرك او انت بمشاركه الغير وما انا السعيت بناخير المسند اليه النفي
انما يقال لمن اعتقد وجود السعي واصاب لكنه اخطا في قاعله وزعم انت انت انفراد
او مشاركة ولا بد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي ان عام و عام وان
خاص فخاص **قوله** هذا الذي ذكر من التخصيص المح المتبادر من العبارة ان المعطو
عليه بقوله وان بني المح هذا القدر لكن المناسب لتفصيل ما ذكر بالتخصيص والتقوى
ان يعتبر عطفه على قوله ياتي المح لكن بتقدير قيد وشرط اعني ان بني على معرفه
فقد ياتي المح **قوله** واستثنى السكاكي المنكر المح اي في قولنا ما لا يمكن تقديره موخر يقيد
التقوى دخل مثل رجل قام على الط والقول المختار لكن السكاكي اخبر من به بالناويل
والميل الى المذهب المرجوح **قوله** واذا قد صرح متعلق محذوف اي ولزم طلبه
اذ قد صرح المح لان هذا اعتبار محض اي كونه قاعلا في الاصل مع جعله متبادرا
اعتبار محض هنا لا بحسب الواقع ثم لان امتناع ان راد المح قال السيد تبادر من قولهم شاهر
ذئاب كون الشر بالقياس اليه فالخبره ايضا بالقياس اليه وظاهر انه لا يكون مظهر
لان الهير صوت الكلب عند تاذيه وعجزه عما يؤذيه وعجزه عما يؤذيه اقول جعل صاحب الكلب
في المقدمة الهير بمعنى مطلق الصوت وقال في مستقصى لا مثال كانهم سمعوا هير كلب
في وقت لا يهر في مثل السوء فقا لاذ لك اي ان الكلب انما حمله على الهير بشرط
فيما يستدل به على وقوع الشر ونقل صاحب المفسر عن بعضهم ان الهير يتأخر الذي
يتشام به طوائف الناس لكن بما يهتدى به المصلحة خصوصا في اليا الى المظلم وهذا
قال وقال في النهاية من طبع الكلب ان يهر دون اهله ونذبه عنهم بان يروى بالمدح
يلبغى ان تعلم ان هذا ليس تعريضا مصطلحا بل سناه تعريضا نظرا الى ان فيه حقا في المحلة

فقد صر

المراد به

اذ الفا



اذ الظان يرد بالمثل والغير مطلق المماثلة والمغايرة فاذا اريدى ما الشان مخصوص كان فيه
 نوع خفاء في الجملة **قوله** لان الافاده خير من الاعاده فيه حال المخاطب اذا قصي ^{التوكيد}
 والاعاده لا يجوز تركه ويمكن ان يتجاوز ان يستوى الامر بالنسبة الى مخاطب
 باعتبار انه مذكور معه ما يزيل ان كان ^{عطف تفسير} ~~مختلف~~ ^{مختلفة} ~~منه~~ ^{منه} ~~انت~~ ^{انت} ~~تجيب~~ ^{تجيب} ~~بانه~~ ^{بانه} ~~يحمل~~ ^{يحمل} هذا
 المثال ان يحمل على سلب الربط فيكون سالبه لا محو **قوله** با لاسناد اليها لا بد ~~من~~
 للتأنيث من تاويل بان يرجع الضمير الى الكل اى كلمته **قوله** قال عبيد القاهر الخ المقم
 انما ذكر صاحب القيل الساتو حتى لكم دليله باطل ^{قوله} والحق ان هذا ويمكن ان يق
 كلام الشيخ مبني على الوضع وافاده تلك الامثلة لشمول النفي لوسط القرين كل ذلك
 لم يكن في المقام اشكال لاستلزامه صدور الكذب عنه عليه الصلوة والسلام لان
 يجوز ذلك من موافقها ليس من الاخبار من الوحي وما يتعلق به على ما قال بعض السلف
 واما قول الجمهور وراى لا صدور الكذب عن الرسول فله تاويلات مذكورة في كتب الحديث
 وقد قال السيد في تاويله كل ذلك لم يكن في ظني واعتقادي اقوال انت جدير بان اعتقاد
 خلاف الواقع منقصه سيما اذا ظهر ذلك الاعتقاد تأمل **قوله** من نحر الامر على اهر
 تميز على ما قال قدس سره في اخر سوره النساء لكنه لم يبين انه تميز من اى نسبة ولا في
 العداة بين الاصل والمأداهى الاتقان والاتقان وكانه تميز عن نسبة للفعل والعدا
 بين القيل والتعين والنظير فان القيل التذكير عن الدماء والرطوبة فكذا الكلام
 يرفع الشكوك والشبهات تريد في موضع الاستيناف والبدل **قوله** قد ظفرت
 استيناف في جوب هل ظفرت **قوله** فمن رحم من استنفاها مبه ورحم مجزوم لجره للوصل الى
 الوقف وبالعكس لا طهر او بالعكس لانه يكفي لغير واحد في الالتفات **قوله** نحن اللذون ^{تعبير}

صبيح الخ آخر يوم الخيل غارة ملحاً حائق صبحته اذا استقاه الصبح وهو ما تيسر في الغذاء
والخيل اسم موضع والغارة اسم من الاغارة او الخيل المعيرة والمحتاج كثير الملح فقد
لان لصيغة الغايد الى الموصول غايب وحق الكلام بعد تمام المنادي ان يكون بلفظ الخطأ
طناً بكالبا للمعدي **قوله** اي حين ولي الخ فعمل هذا جعل بعيدا اكثر بعيدا للكلام
هذا فينبغي ان يعتبر الشباب والمشيبي متصلين بلى فاصله الكيولة على ما ذهب اليه
بعض اهل اللغة حتى يصح ابدال عصر حان الخ من بعيد الخ واما على تقدير الوسطة
فالمناسب تفسير بعيدا الشباب بزمان الكيولة اي ذلك الخبر الظان يقاى خلافه في
كما يشعر به قوله اخر الخيل على الفرس لادهم الخ اللهم الا ان يؤيد بالغير الخلاف فانه لا يلزم
العهد الخارج اتحاد العنوان وان يراد بالقصد الترتيب والتوجه لا الاستعمال **قوله**
لان النفقة لا يعتد بها اقول ان كانت الآية في الصدقة المفروضة فليس بيان المصروف
او محل الصدقة لهم من الاخر اذ لا يفهم كلاهما الا من الشرع وكذا ان كانت في المطور
لان الاصل الاتفاق والخير يحصل بانصال النفع في الجملة الى احد واما الكمال فلا يحصل
الا باس معتد به في موقع حسن **قوله** والجواب ان كلامي ما الخ لا يخفى انه لا يدان ما
سياق من ان دلالة الصفة على الزمان تقر به خارجية ما يصنف فعل هذا كل عجا
خلاف مقتضى الطفال حصص بهذه المجازات غير طامل **قوله** والقابل ان
يقول انه الخ ذكوري لا سيما من ان الساع بالكسرة لا له فلا يرد الاعتراض لكنه
جعله في البيت بمعنى الطين او الجص **قوله** ومن يك الخ الجزاء محذوف اي حسن
حاله مع رداة حالي ثم سى ناقصة خبره بالمدينة ورحله بدل من محل الجزاء من
امسى واتامة فقوله بالمدينة خبر رحله **قوله** والمحذوف خبره لا يجوز جعل المذكور



خبره لان الالام لا يدخل الا على خبرات **قوله** والراي مختلف اشارة الى تفقات المطالب بحسب
 علو همتته ودنائتها **قوله** اي فصير حبل الحمل من صبر غير جميل فيه قصور بحسب
 الظر لان المفصل عليه يجب ان يكون جميلا في الجملة وقد قيدنا بانه غير جميل ويمكن
 التصحيح بان عدم الجمال بحسب الاخره وثبوتها باعتبار تسكين القلب في الدنيا وبان
 التفصيل على سبيل الفرض كما في قوله زيد افضل من الحمار **قوله** لان هذا الكلام للح
 انما اعتبر وصف السؤل بالفعول باعتبار التمثيل بجذف المستند فيما اذا قيل الله
 في جواب من خلق فوجه كلام المتصم بما ترى ولولم يعتبر وصف السؤل بالذات
 السؤل لكان خلافا لظاهر العبارة يمكن اعتبار التمثيل بجذف المستند في نفس الآية
قوله والدليل على ان المرفوع الى اخره لا يتحقق ان السؤل جملة سميت فايراد الجواب عليه
 .. يحتاج الى حكمة ترك المطابقة فذكر السيد رة ان السؤل في الحقيقة جملة فعليه ان
 في معني قام زيدا وعمر او خالد الى غير ذلك ولا رادة الاختصار وضع كله من الالام
 على تلك الذات اجمالا المتضمنه للاستفهام ولهذا التضمن قدم من فصارت الجملة
 اسميه صوته فايراد الجواب بجملة فعلية تنسبه على المطابقة المعنوية اقول فيه بحث لانه
 تقرر عندهم انه يجب ان يقرن بالهزمة ما هو المقص بالاستفهام من الفعل والفاعل ويؤ
 عينها ما هو محقق غير محتاج الى الاستفسار كما يسبح في بحث الاستثناء ولا شك ان خلق
 السموات والارض محقق وبعين الفاعل والمخالق محتاج الى الاستفسار فالسؤل ليس لانه
 جملة اسمية بل الحكمه في ترك المطابقة الاشارة الى بلائه الكفار وعنادهم بانه اذا نحو
 خلق السموات والارض وحدوثها ينبغي ان لا يقع شك في تعيين الفاعل المناسب
 بحالهم التردد في ذلك الخلق فافهم وفي المقام لنا زيادة بسط في حاشية المطول **قوله** غير

فضيلة بل عمدة في الكلام يجب ذكرها فيه وهذا مناسب لان المرتبة ليزيد **قوله** فنخرج
 ما يفيد الخ يعني نخرج من افادة التقوى لا من ضابطه الا **قوله** ويمكن ان يفسر ^{المسند}
 الخ اعترض عليه السيد به لان كون المسند سبباً ضابطاً لكون المسند حملاً فلا بد ان
 يعرف أولاً لكونه سبباً حتى يصير وسيلته في معرفة كونه حملاً وهذا التفسير يقتضي
 العكس اقول يمكن ان يجعل الضابطه ملية لا يراد المسند حملاً لانه كما في القدر
 المحمور وغيره او يقال هذا تفسير باللائم فالضابطه يمكن نخرجها من التفسير بان يقال
 اراد المسند حملاً فلكونه تام الا فادة مرتبطاً بما قبله بغايد غير المسند اليه **قوله** ونحو
 قل هو الله احد الخ فيلزم على ذلك افراد المسند لان المسند غير سببي مع عدم افادة
 التقوى اللهم الا ان يقال لا اطراد ولا انعكاس بين المقتضى والمقتضى **قوله** والرومان
 انت جيب بان ذلك لا يدل على تحدد الحدث وحدوثه كما هو المطلوب في مفهوم الفعل
 على وجه المطابقة رئيسه وبين الحدث فيلزم تحددته ولذلك قيل احداً والفعل القديم
 زمان **قوله** متسوق اسم مكان من سوق القوم اذا باعوا واشتروا **قوله** وجئوا الخ يعني
 ان الى على كل قبيلة حبيسة فاذا وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم وهذا مدح في العرب
 للمحرمي منهم **قوله** فلا فادة عدمها فيه انه ذكر والاصوليون في المبادئ اللغوية المسلم
 في فهم ان اسم الفاعل حصصه في الحال مجاز في غيرها واستندوا بقول اهل اللغة تأمل قائم
 الشيخ عبد القاهر الخ لا يخفى ان هذا يخالف لما يتبادر من المتن والمفتاح والكشاف
 مع انه يرد عليه انه يلزم ان يجوز حمل الاسم على الاستمرار **قوله** كاللوام و
 الثيات بمعونة المقامات بلا تفاوت وقد سبق في بحث الحمد بنده من الكلام في ذلك
 ايضاً **قوله** على زمان الفعل فيه بحث لان الفعل يصير بحال على زمان معين الا ان يراد
 بالزمان

بالزمان مثل الصباح او لا فعل الدغوى ليتنا والصفات المشتقة **قوله** او عدم العلم
 الخ في جعله مانعا من الزينة بعد **قوله** في عرف اهل العربية قيد الخ صرح به صاحب
 المضاجح والروضي وما يدل على ذلك قطعا ان النحاة فيما اذا تقدم الشرط على القسم
 جعلوا الجواب جواب القسم على تقدير اعيان القسم ثم القسم مع جوابه جزاء
 الشرط وجواب القسم كلام تام بالاتزان وكلام فان قيل يخرج اداة الشرط عن التام
 قلنا ذلكم على هذا التقدير بل يستقيم ذلك على تقدير ان يجعل الجواب جزاء الشرط
 والمجموع جواب القسم حتى يؤكد بالقسم الملازمة بين الشرط والجزاء كما يظهر عند ملا
 المعنى بالانضاق فيخرج ما هو في محل الجزاء عن التام لكن ينبغي ان يكون تفصيل
 في جعل الشرط قيد الجزاء على ما قاله قدس سره في شرح الكشاف في خر سورة الزمر
 اداة الشرط حرفا فالكلام هو الجزاء وانما الشرط قيد له معتلة الطرف وان كانت اسما
 من اسماء الشرط فهو متبداً خيره الجزاء والشرط مع الجزاء في الاصح وهو مفعول
 او ظرف او غير ذلك **قوله** فمفهوم قولنا الخ الماعلم انه ان كان الغرض احداً في التخي
 بحسب الاصطلاحين مع اتحاد المقص بالمأل اعني التعليل فاللفظ لان الظرف
 الصريح قد يحكي بمعنى التعليل فلا يبعد جعل الشرط قيد الجزاء بذلك المعنى حتى يود
 مودى الحكم بالزوم بين الشرط والجزاء لكن المتبادر من المطول ان صدق الكلام
 على اصطلاح العربية بحكم الجزاء بلا اعتبار بالتعليل والحكم بالزوم ويرد عليه
 انه يتوقف الصدق على صدور الحكم المقيّد بالشرط مع صدور القيد والظاهر لا يخفى
 بحسب العرف الى صدور شئ مني ما وحقيق المقام يحتاج الى نيته بسط لا يهتم لها
 هذا المختصر **قوله** موقعا لان اقترن عليه السيد رحمه الله بان المتساوي الطرفين

موقع لان واما الذي راجح لا وقوعه فليس موقعه ولا شك ان الحكم النادر الوقوع
 راجح لا وقوعه اقول ذكر في المفصل انه يفيج انه طلعت الشمس لا في يوم الغيم والظ
 ان الطلوع فيه مرجوح وقوعه وقال الرضوي ان ليست للتشكيك بل اعدم القطع
قوله لمن يكذبك مدعي ان الريد لمن لا يصدقك والا فلا يكون موقعه
 لان كما سبق **قوله** اي لا تتزيل المخاطب المح فيه تامل لان علم المخاطب وجماله
 لا دخله في ان يل عدم حوالتهكم اللهم الا ان توهنا مجتوز واعتبار حالكم
 على الحصة **قوله** والمحال وان الحالت خبير بان جعل اعتباره محالا واسطة
 مما لا يفهم من الكلام اي كلام المصم وان كان ادخل في التوخي **قوله** غلب
 جانب المعنى المح لقايل ان يقول التعليل مجاز فواجهه هنا والجواب ان صغيره
 مجتهدون موضوعه للخطاب مع جماعة غير مذكورة بلفظ الغائب فيما حمل هذا
 الصيغ عليه وصاوت وصنعاه بحسب المعنى كما يشهد به سياق المعنى **قوله**
 وفي مثل ابون المح لكن ارتكاب المجاز في المادة بضرورة الهيئة اذ هي موصوفة
 للمشركين في المفرد بحسب المعنى او اللفظ فقط **قوله** متعلق بغيره والظ
 ان التعليل بطريق الالغاء ووجه ذلك ان الصيغ والرجع الى المعنى المصدرية يجوز
 ان يعمل في الطرق فكذا الغير الذي عبارة عن الحصول **قوله** بعدد والمحال
 المح العامل ما هو بمنزلة الجزاء والمعنى زيد متصفا باليجل حال كونه كثيرا ما لم
 مفروضة وقس على ذلك **قوله** وفي غير ذلك لظهوره للمعنى على المضى
قوله فيا وطني المح المعنى ان كان زمان سبق من الدهر فوصف على المقام
 في وطني فليطوب به قلوب ساكنيه **قوله** فيتاتكم اي اماكم على البغاء اي لا
قوله المبالغة

لغة

قوله المبالغة في النفي الخ لا يخفى ان اداة الاماء للعنف مفروضة فالمبالغة
 في تلك الصورة لا مطلقاً تأمل **قوله** والظاير دفع الخ انت خبير بان الكلام
 في فائدة الشوط ولم توجد مع ان الاجماع لا يمتنع شيئاً تأمل **قوله** لا معنى
 للتعريف بمن الخ هذا رد لتوهم ان التعريض انشاء من اسناد الفعل الى من
 يمتنع منه ذلك لا من جينعم الماضي ^{في} الرذالة لا يقر في التعريض بالنسبة الى من
 يصدر عنه الفعل في الاستقبال **قوله** ولهذا صح مثل الخ لان استئثار
 نقيض المقدم لا يمتنع شيئاً بحسب العلم على ما في علم المنطق فقائده الاشياء
 الى المية انتقاء الجزء **قوله** لو دامت الخ يعني لو رضوا بان يكونوا رعايا للدور
 لما ذهبت دولتهم **قوله** والاد على هذه الخ اعترض بان ليس يدان وهو
 الاية على قاعدة الميزان بعيد جداً اقول قد حمل الشعر في قوله تع وما علمناه الشعر ^{السيد} الخ
 على القياس الشعري في حاشيته المطالع على ما يتبادر من حيث انه قد سبق فيجوز ان
 يقع غير العربي في القراءات النازل بعد ^{في} القواعد الميزانية ومفعول يؤخذ ^{تقرر} ص
 اي على ذلك الوجه مطلقاً **قوله** واما الاستحصاء صورة روية الخ فيه ان الحقول
 ذكر في اخر بحث اذا ان حكاية الحال المستقبل لم تثبت في كلامهم كما ثبتت حكاية الحال
 الماصوية **قوله** وفيه نظر لان التكرار الموجبة ليست شائعة باعتبار الدلالة على الكثرة
 فلا يكون تخصيصاً واما الشيعون باعتبار احتمال الاقراء في الفعل ايضا متحقق
قوله في الحملة الخيرية اما فينبذ ذلك لان سيديوه قال في مثل من ابوك بان من
 الاستفهامية المنكرة متبداً خبره معروفه خلاف لبعض النحاة والحق قول سيديوه لان الخبر
 وان كان معلوماً في الحملة لكن المتبداً في المعنى اعرف لانه في معنى ازيدا وعمروا وخالد

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله



الى غير ذلك من الخصوصيات المعينة غاية التعيين **قوله** حال كون
 المنطلق انما خص هذا الكلام بالمثال الاخير لما نقل من المطول عن النجاشي
 من ان تعرف الاضافه باعتبار العهد الخارجي لكن الحق جريان جميع اقسام
 اللام فيها ايضا **قوله** فظاهر لفظ الخ وذلك لانه ذكر المثالين لتعريف المستند
 معلوما وينبغي ان يعلم انه فعل كذا في الايضاح فوجه التوفيق لا يتم في تصحيح
 كلاميه في الايضاح **قوله** الف قنطار في تفسيره اختلاف قيل هو مالا يعطد
 ثور ذهبيا **قوله** قولنا ان ليس المعنى الخ اذ لا وجه لان بقا اذا وقع البكاء على قنطار
 لم يحسن الالبكال **قوله** ويدان المعنى الشخص الخ فيه ان ذلك لا يظهر على
 البصر من الغيو القائلين بالتأويل في الخبر الجامد **قوله** ويخرج عنه الخ لان
 الضمير ليس صادقا للمستند الى المتبدا فان الصرف للاستناد والحكم ثابتا بان
 يكون مستندا اليه عبارة عن المتبدا الخ **قوله** فيها غزلا لغول ثايب
 شرب الخمر من وجع الواس وثقل الاعضاء **قوله** دون العكس كما توهم
 بعضهم لا يخفى ان قول علي كرم الله وجهه لنا علم وللاعداء مال يدل على ان
 العكس ايضا صحيح لكن الكلام في ان قصر المستند على المستند اليه يستفاد من
 تقديم المستند او موافقه المقام بلا دلالة من اللفظ **قوله** لئلا يفيد الاول لئلا يتوهم
 بثبوت الرب بعده فان التقديم لا يلزم ان يكون لاقادته الحصر بل لانه لا يعلق
 بالقبس عرفا في اداء المقصود عنى فيكون القران محل الرب وينبغي ان يعلم ان ثقي
 الحصر باعتبار انه غير مقصود في المقام لا باعتبار ان اثبات الرب في سائر الكتب
 بطور ذلك لان غير القران ليس بمعجزة فيكون محل الرب **قوله** او ذكر الفعل
 الخ

نحوه

ما يتبع

ح

بسم الله

٧٩

الحمد عدل عما في المطول من منع هذا التوجيه لانه يؤيده قول المصنف الفعل مع المفعول
 وايضا ضمير تليسه راجع الفعل وبه الى المفعول والفاعل فالمناسب للسوق ان يكون
 ضمير ذكره للفعل ومعهما كما انه يؤيد التوجيه الاول كون الكلام في متعلقا
 الفعل وايضا الطاهر ان الفعل متبوع والشايح دخول كلمة مع عليه **قوله** غر
 كريم يكسر الغن اي محدد لا تقباده ولينه لكم ليس ذلك بل كوما حسن خلق
قوله خب هو يفتح الخاء الخداع وهو الخزي الذي يسعى بين الناس بالفساد
 والتعيم مفاد الخ فيه بحث لان ما يكون مقصودا من العبارة لا يعتد به ولا
 من خواص التركيب في عرف هذا الفن فالاولى ان يقر العهم من المقام لا يتا
 ان يكون العرض من نفس الفعل الثبوت او التقي طلقا او تقصلا لا طلاقا بعد
 التقيد بالمفعول بلا تعرض لافراد الفعل ولم يقل لو شئت بكيت تفكر الخ
 وفيه ان لو كان الامر كذلك لوجب ان يذكروا تفكر مفعولا لا بكي **قوله** ففرت
 جفوني مرتب الناقه مر بالراء المهملة لا مستحق ضوعها بقدر **قوله** كما اذا
 قلت لو شئت الخ لانه ان يقر لو شئت ان تعطي اعطاء ما اعطيت درهمين
 من سوء الفهم لان سوق كلام المصنف على خلاف ذلك مع ان الخالف المشهور
 بين القوم في حذف مفعول المشبه للمفراة **قوله** تحامل حادث الخ اي ظلم
 الحادث فالاصناف بيانها والاصناف الى السبب اي ظلم حادث الزمان **قوله** ههنا
 بحث وهو الخ قد اجاب عنه قدس سره في شرح المفتاح وتبعه السيد محمد
 ههنا بانه اذا لم يكن قرينه معينه للمفعول فيتوصل بالحذف في المقام الخاطي
 الى تقديره عاما حذرا عن الترجيح لخاص بلا مرجح والمحدث مدخل في تقديره

قوله وايضا الظاهر الخ
 انما يقيد بالظن لان
 التقيد مقصود
 اصلي بحسب الاقادة
 منه

يشغل بفكر بقوله ايكي
 على سبيل التنازع لانا
 نقول هو مفعول البيت
 على من ذهب اليك
 ولو اعمل ايكي البصريين
 راي الكوفيين كان
 المختار ارا از الخير
 ايكيته منه

وذلك



حاجة

عاما اقول المقام الخطا في اى الموضع اللاتيق بالعموم ك مقام المدح مفيد للعلم
الى المتوصل بال حذف فانه لو ذكر المفعول ايضا حمل على العموم مطلقا في ذكر
المقام اذ لم يكن دليلا على خصوص بلاتفاق **قوله** نعم لو كان التقديم
من هذا يعلم ان التقديم لا يلزم ان يكون للاختصاص بل هو اغلبى كما يذكر في
هذا الكلام لما فيه من التكرار لا يخفى انه ليس في كل تأكيد على تأكيد قصور وخصيص
كما في مثل ان زيدا لقيام ومثل عرفت عرفت زيدا ويمكن ان يتقيد بالخصيص
على اثبات ونفى والتكرير يؤكد الجزء الاول او يتقيد لما كان الاثبات السابق للاختصاص
يمكن ان يعتبر الاحتواء ايضا كذلك يقرينه كونه تفسير لم الى ذلك اشار قدس سره
في شرح الكشاف في قوله تعالى وايلى فارهبون مع نويد كثيره **قوله** وهم نبيا
اعنى هو من قولهم عنى بكذى بالضم واعتنى به على ما في الاساس فيكون بمعنى المفعول
على ما يتبادر من المفصل بمعنى اشد مشغوفية ومشغولية ببيان الاله ويجوز
ان يكون بمعنى الفاعل من قولهم عنت بكلامى كذاى اى اردته **قوله** والله اعلم
لا يلقى تخصيص الموحى اسم الله بالابتداء ولا موده يكون ردا للمشير كمن حيث يدوا
افعالهم بغير اسم الله **قوله** لاننا نقول مخاصم التخصيص ان المتبادر ينبغي ان يكون اسم
تعالى لا اسم غيره فكان الامر بالقراءة اهم من اسم الله تعالى وان كان السامى اهم تطو الى
ذاته وانما اعتبر الاول لان سبب هذه السورة في القول به صلى ان لا يعلم امر القراء
وحالها وبعد اسم الله نعم موجب ان يكون ذلك معلوما وانما المجهول ببيان
ما يمتنع به القراءة لانه عمدة في الكلام لا شك ان المفعول ايضا عمدة في الفعل
المتعدي والاولى ان يتقيد المناسب لترتيب المعنى ان يقدم الفاعل **قوله** جرى

لا من الامر بالتخصيص
لما ذكره السيد رحمه الله
لان ذلك غير مستفاد
من العبارة

الاصل



الاصل الح المارد بالاصل القاعدة الكلية المشتملة على الفروع والكسرة والعناية
 في هذا اللقاه جارية مجريها في الشمول للموضع الكثرة اى مواد الاعراض **قوله** وج
 العناية اى سببها ومنشأها ويعرف لمعنى اى صفة واس يكون لاجله العناية سببا
 لها **قوله** بطريق مخصوص وسبب بيان مشروحا وهو حصص الح انت جيبان
 السوق ليس لافادة ان بعض الافراد معنى حصص للمفظ القصر وبعضها معنى
 مجازى كما ذكره السيد ^{نفس} وبان عدم التجاوز بحسب الاصناف الى شئ لا يظهر متفاه
 لعدم تجاوز بحسب الحميم ونفس الامر كما فهم من الشرح فان كل ما في نفس
 الامر وظنى ان التقسيم الى الحميم وغيره باعتبار انه قد يلاحظ الحميم ^{نفس}
 الامر بالملاحظة حال المخاطب من اعتقاد القلب والاشتراك والتردد
 وقد يلاحظ حاله قد ذكرنا ان الانقسام الى قصر الافراد والقلب والبقاء
 يلاحظ حال المخاطب من لوازم القصر الغير المحقق دونه **قوله** وان يمكن
 الح الطوان تجاوزا الا ان يتق كفى في غير الحميم عدم التجاوز الى ما يقبر
 القصر باضافة اليه **قوله** اعنى المعنى القائم الح لا يفت هذا اصطلاح المتكلمين
 والمناسب هنا اللغة لانا نقول ذكروا في الصحاح الصفة كالعلم والسود **قوله** اعنى
 التابع الح لا يفت يخرج من الحد مثل جاء فى القوم الشامل لزيد لانا نقول لزيد
 المثل ان المارد بالشمول فى الحد استغراق جميع الافراد بقوله يدخل فى الحد
 جاء فى زيد اخوك ويمكن ان يفت ليس فيه دلالة مقصودة على الاخر بل الغرض
 الاصل بكون النسبة **قوله** لتصادقها الح فيه تامل لان الصفة المعنوية معنى و
 النعت لفظ الا ان يحمل التصادق على التحقق واما فى القصر الغير للحصص الح

قوله هو

يمكن ان يعتبر الغير المحسم انصاعا لوجه المبالغة بان يجعل ما يكون القصر انصاعا اليه
 بمنزلة العدم ادعاء ومبالغة على ما يفسح عنه حيث قال في الايضاح والمخاطب بالثاني **قوله**
 اما من يعتقد العكس واما من تساوى الامران عنده **قوله** لو سلمنا انما قال
 كذلك اشارة الى ان المخاطب في قصر التعيين لم يثبت الصفة الاخرى في قصر
 الموصوف يثبت المتكامل مكانه ما اثبتته **قوله** وغيرها قد سبق الخ وهو ضمير الفصل
 وتعريف المسند وكذا جعل المسند اليه ضمير معرفة بلام الجنس وكذا مجرد
 الاستثناء على ما في شرح العنصرى على مختصر الاصول من ان الاستثناء من الاثبات
 نقي اتفاقا **قوله** بل شاعره هذا المثال لا يظهر على قول الجمهور والقيالين بان المعطوف
 عليه يمل في حكم المسكوت عنه **قوله** كقول المفسرين انت بخير بانه لا يثبت له
 ارباب المغاني يقول المفسرين المتبعين لكلامهم بل المناسب لاستعمال ان العرب ارباب
قوله اي العهد المراد به الحفاظ ورعاية الحرمه على ما في النهاية للربيع فانه المناسب
 لتفسير الذم اي بل لم يحفظ ما وراكم وسعلق بك **قوله** لمعارف تفيد القصر في
 كان على وجه المطابقة والتضمن او الالتزام **قوله** النص على مثبت فقط بشكل
 مثل ما انا قلت هذا على ما سبق في احوال المسند اليه **قوله** ما اوجبه للمبتوع
 بشكل يمثل زيد قائم لا قاعدا لا ان يبق ان المبتوع اعني قائم قد وقع له ايجاب البتوت
 للمسند اليه وهذا البتوت متفي بلا عن التابع اعني القاعدا فان المفهوم من الخ
قوله يتبع ان تعلم انه ذكر قدس سره في وابل شرح المفتاح ان الضمير راجع الى الجبر
 في قوله داب الكرم ان لا يجادى بدون كلمة لا و لا موط فان الكرم لا يجتنل
 معاد انه لغيره بخصه لكنه يمكن ان يتو من جهة المبالغة في حبه لهذه الحلية انه



. بحيث يعادى من لم يتصف بذلك الصفة **قوله** قصر الفعل المستدل الخ أي هذا الفعل
 المستدل إلى الفاعل لا يتعلق بغيره ومحصلة أنه ليس بضرورية حيث حصله لغيره **قوله** لأن
 إلا لا يخرج هذا معنى على أن الكلام في الاستثناء المتصل **قوله** بقرينة قوله الخ
 لا يخفى أن ليست موضوعا بإزاء الإلقاء للكلام انشائي مخصوص وكان جعل اللام
 في قول المتص واللفظ المصنوع له للغاية والتعاقيل **قوله** ما خوده من مركب الخ
 فيكون الماخوذ والموجود منه متحد بعد التقييد بالتركيب ويمكن أن يقر قوله مركب
 حال لشان الأخذ مثل قوله نعم نذيرا أو يقر الموجود على تقدير الأفراد بلا اعتبار
 التركيب والموجود منه على بهدي ملاحظة التركيب ثم وجه المناسبة أن لو للمتن
 ولا يفيد انما وقع كان غير مناسب فتولد من ذلك التعميم وقصر الباقي على
 ذلك **قوله** وهو لا يوفق الخ لأنه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبين بالترام
 التركيبا البتة على الترام هل ولو على معنى التمني **قوله** وهو طلب حصول الخ يتقصر
 بمثل علمي أمر ويمكن أن يقول المقسم الأصلي في الاستفهام المعلوم من حيث وجود الطن
 الذهني بخلاف مثل هذه الأمور فإن المطلوب الأول في العلم من حيث الوجود الأول
 ولا يبعد مثل هذا الفرق فإنهم اختلفوا في أن المتيقن قصداً وإطلائاً في النظر المعلوم
 أو العلم واما الفرق بان اللط في هذا الأمر حصول في الخارج لكن خصوصية الفعل
 اقتضت حصول أثره في الذهن **قوله** فيفيد لأن الطان صيغ لا من حيث يقي
 لحصول المراد بها في الذهن أو الخارج **قوله** فإن كانت وقوع نسبة الخ هذا القسم
 مبني على أن المراد بالصورة المعلوم على ما في بحث الكل من حاشية المطالع **قوله** أو الطلب
 التصور لا يقر لا يتفاوت **قوله** الطرفين بعد السؤال للسائل فالظ أنه لطلب التصديق



فان السائل صدق قبل السؤال فان الحاصل في الالاء مثلاً الدرس والعسل اي الحصى
 احدهما الاعلى التعيين وبعد السؤال صدق بحصل احدهما معنياً لانا نقول وان لم
 تتفاوت حال الدرس والعسل بحسب التصور لما كن تفاوت حال المسند اليه اي حال
 ما اسند اليه كونه على الاشياء فانه لو حظا ولا بعنوان احدهما مجمل انتم تصور ويعنو
 المعين منهما الا يرى ان مره قام لطلبه التصور بالانفاق ويجاب بمثل زيد ولا
 شك ان السائل عرف زيدا بخصوصه قبل السؤال الا انه لم يلاحظ ما اسند اليه القيا
 الا اجمالاً فبعد ما يجب بزيدي لاحت بعنوان التعيين نعم يحصل للسائل بعد
 السؤال التصديق بثبوت المسند للمسند اليه المعين واما الفرق بان السائل يثلم
 يعرف بالخصوصيات تنظر الى مقتضى السؤال ولا يحدى تفهلاً لان السائل
 عارف بالخصوصيات غاية الامر انه فاهل عنها فيحصل التذكير بالحواس وليس
 الاستفهام لا فائدة التذكر ولو سلم فيجوز ان يكون السائل بمن عارف فاحضراً بها
 سائل يجوز ان يسأل بهذه الطريقة عن من هو لا والاشخاص من فعل ذلك وكذا
 الاستفهام بكلمة اي مثل اي هذين الفرقتين خير مذهباً وكذا الاستفهام
 بكلمة كيف في مثل كيف حالكم اصح ام سقيم وليس شيء من تلك الكلمات
 لطلب التصديق قطعاً بالانفاق **قوله** ساعسل غنى الخ والتقدير
 ساعسل اي سا دفع عن نفسي العاد استعمال السين في الاعداء وفي حال جليحكم
 الله على الشيء الذي يحل به والمقصد المبالغ في انه لا يترك دفع العاد في حال من
 الاحوال **قوله** واعجب منه الخ انما كان اعجب لان دليل قساده يظهر مما جعله دليلاً
 على دعواه اعني قول النخاه فان ذلك في الجملة الحالية لا في جاملها **قوله** هي مدلول

لافعال

لأفعال معني بالاصالة وأما في الأسماء والمشتقات فبالعارض وبالشع فلا بد
 أنه يلزم أن لا يدخل هل على الجملة الاسمية **قوله** الأمن البليغ هذا الحصر
 يظهر على تقدير أن يكفى في البلاغة بمجرد الافتدار على كلام بديع فيمكن أن
 يعرف غيره أيضاً وجه هل زيد منطق تأمل **قوله** إنما حدود اسمية الح كان عليه
 قدس سره أن يتعرض فيما سيقول من قد يطلب بما الشارحة تفصيل ما دل عليه الاسم
 اجمالاً أي تفصيل الموضوع له وجوابه ما هو حمله بحسب الاسم فان ذلك الحدا لاسمي
 يصير حداً حقيقياً بخلاف بيان الموضوع له بلفظ اشهر كما لا يخفى **قوله** العار
 الشخص الظان المراد بالعارض لاسر المتعلق به سوى كان عالماً أو وصفاً خاصاً
قوله ويحتمل أن يكون معناه الح في بعض النسخ التي عليها خطه قدس سره بد
 بالزيادة لا وهو الط كما هو اختياره السيد الشريف حيث قال وقد بقي لا مانع
 من حمله على حصره الاستفهام بمعنى أي امر وقع لي وتلبس في حالة عدم رؤيته لهذا
 امانع وظايل امره هو غايب **قوله** ايقنت لني الح سيجي معنى هذا البيت في أول بحث القشيم
قوله هذه التفصيل من تقرير الفعل والفاعل والمفعول وانكار كذلك للتقرير بما دل
 النفي الح وهذا لا ينافي ما سبق من أن المقرر به يجب أن يلي الصيغة لان معناه أنه إذا
 تقرير الفعل مثلاً يلي الصيغة الفعل إلى الفاعل والمفعول وقس على ذلك تقرير غيره
قوله من كشف الدخان الذي من علامات القيمة وعذاب الآخرة **قوله** غيب
 كف الماد الكف عما هو اخذ الاشتقاق فيدخل كلف ويخرج لا كلف **قوله** على
 جميع الاستعلاء قيد بذلك ليصير أمراً بلا تراخ والافتد ذكرانه ليس بشرط **قوله**
 موضوعه لطلب الفعل الح اعلم ان لفظ حصره بحسب اللفظ في الصيغة الأمرية المشعلة

للعجب او النذب عند الجمهور واما المباح فليس بما هو فيه لكن الصنيع في الو
فقط عندهم خلافا لبعض ثم الطاب استعلاء ان شمل النذب ايضا كما
فهم من المطول ففي كلامه ميل الى قول الجمهور ولا فلا تأمل **قوله** وقد
يستعمل منه الامر لغيره اقول لا يظهر ذلك عندي استعمال الامر في كثير من تلك
المعاني كالتهديد والتعجيز وغيرها غاية الامر انها مفهومة من سياق الكلام
كالنظيم المستفاد من جهة الاستدالية تأمل **قوله** والتسوية الط
ان ذلك معني او الا قاله ايضا **قوله** ولم يقل احديك تأمل
عندي قاني ملتبس في النهار ايضا **قوله** تبارح التبارح بالحاء
المهمل الشدة والحوى بالحيم الحرقه وشدة العجد من حزن أو عشق أو
طلب الترك هذا الاختلاف مبني على ان عدم الفعل مقدور لا **قوله** وكالدها
فيه ان الظ عطف على قوله كالتهديد فان في كل من الدعا والالتماس طلبا لكف
او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء فكان في العبارة اختصارا تأمل **قوله** الى
بين الكتابيه وذلك لان المراد بالكتاية عندهم انشأ انشأ الضب والنون فان
الضبت بالفارسية سوسمار والنون ماهي **قوله** النوى صبر النوى مقصو
الفراق والصبر بكسر الباء هو الدوام **قوله** البيا السابق وهو زعت هو
عفا الغداة كما عفا عنها ظلال اللوى ورسوم والمعنى نعمت الحبيب ان يهوى
يا ابا تمام قد اندرس كما اندرس اثار ديار هذا الموضع فقلت ليس الامر كذلك
واقسم بالله الذي هو عالم بان الفراق من المذاق وان الممدوح كرم ما لعد
عن طريق المحبة **قوله** بيان لقوله نعم الخ يدعي ان يحمل على البيان اللغوي

للتسوية
بالهمزة

قوله

لا البيان



لا البيان الصناعات فان قوله انما نحن مستهزئون اما تأكيد لقوله انما معكم او بدل
 او استيناف لا عطف بيان **قوله** ففيه خفا واشكال وذلك لان المقصود
 النصوري على قصد الاجتماع بين الجملتين في الواقع لكن لا يحسن لابين جملتين
 كانتا متوسطتين بين غاية الاتحاد والتباين ومعرفة تلك خفية جدا **قوله** لا بد
 له من عامل الح هذا على مذهب اكثر النحاة لكن المحقق الرضوي جعل العامل في اذا
 النظم الشرط دون الجزاء فالاولى في التعليل ان يقول المتعارف في الخطابات تقييد
 الجزاء بمضمون اذا مع الشرط **قوله** وهذا امثال الح هذا ميني على ان التمثيل باعتبار
 الحكاية وكلام الحاكي لا المحكي وكلام الزايد فانه ليس لها فيه محل من الاعراب والطه هو
 الثاني تأمل واعلم انه ذكر قدس سره في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى انما
 نحن مستهزئون ويعنون بما لا لهم من الاعراب من الجملة لا يكون خبرا او صفة او حالا وان
 في موضع المفعول للمقول فتأمل جزاء فابا لكسرة على ما هو المصحح في شرح المفتاح لكن
 المذكور في شرح النهاية للكرماني انه بالضم معرب كزاف **قوله** فوزا انه الح في شرح المفتاح
 المعنى لنسبة وقرنه مع ذلك الكتاب لشبه نفسه وقربه مع زيد وله احتمالات اخر ذكرنا
 في حاشية الكشاف **قوله** مع اتفاقها في المعنى الح ولذا جعل هدى تأكيداً لفظياً
 ولا ييب تأكيداً معنوياً **قوله** او الاشتغال لا يخفى انه يكون ذكر المبدل منه متقاصفاً
 الى ذكر المبدل الاشتغال وهذا لا يجري في هذا المقام وكان ذلك الاشتراط في المفرد
 فقط **قوله** مغاير لا ارتحال فلا يكون الح وفيه ان قوله لا ييب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب
 مع مغايرة المعنى كما سبق وقد ذكر في الكشاف ان قوله انما نحن مستهزئون تأكيد لقوله
 انما معكم لان رفع نقيض الشيء تأكيداً لثباته تأمل **قوله** وهذا لا يتحقق في الجملة سيما الح لان

مصدر جاز في ص

ذكره



ها
 التأكيد المعتمد في الحد لا بد ان يغاير لفظه لفظ المتبوع اذ ليس المراد تأكيد الجملة تكريرا
 وحينئذ لا يتميز احد هاتين الاخرتين هذا القيد ثم الحمل ليس لها محل لا يتصور فيها
 ما هو مقصم بالنسبة اعلم انه ذكر قدس سره في شرح الكشاف ثم الظان قوله
 انما نحن مستترون بل الكل من قوله انا معكم وايابا بالبيان لا يقولون بذلك
 رقة خف ص في الحمل التي لا محل لها تامل **قوله** ما سمى ما من نقب الح النقبة خفصه البعير
 والديج راحة ظهر الدابة والقصة ان اعرابيا جاء الى عمر ابن الخطاب فقال ان اهلي
 منصرف **قوله** بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء وطلب من كويافظنه كاذبا فانطلق الاعرابي
 مستقبلا وقالت البديت وهو يمشي خلف بعيره فاستقبله عمر فعلم صدقه فحمل
 على بعيره ونودته وكساه **قوله** فلكونها اي الثانية اعلم انه الخ ذكر في اخر بحث الانفا
 من المط قول الشاعر فلا حرمة يبدي وفي الناس راحة كانه قال فلا حرمة اي حرمة
 ويقل له ما تصنع به فاجاب بقوله وفي الناس راحة ان يثق الاستيناف يباوي واللعطف
 لا مطلقا الو كالموا لا يتداني الذي اثبتته في معنى البيت مثل قوله تعالى ومن يضل
 فلا هادي له وفدرهم يسئل عن مرضه وسببه فيه انه قد يستدل ^{بمعنى} اسمية الجملة من
 الموكدات فلا يتاسس بان يحل البيت على السؤال على التصوي اي تصور المرض وتوجيه
 الا ان الفاضل الخطابي اخذ بانها ليست من الموكدات مالم ينضم معها موكد
قوله احسن لكونها بالجملة الخ انت خبير بان كون الدوام اولى من الاستمرار التجدد
 الفعل المستفاد من المضارع محل تردد وخفاء **قوله** لما اذا احسن اليها عرض عليه
 السبيد رحمه الله تعالى بانه لا معنى لسؤال المخاطب عن سبب حسنة فانه اعلم من غيره
 بالاسباب الكائنة لامقالة الاختيارية اقول يمكن ان يكون السائل غير المخاطب بل السامع ولو سلم

فالسؤال



فالسؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام **قوله** وجه القصد عن ذلك الحاصل أن لا
 قد يشمل على سبب الحكم وقد يشمل على سبب الاستحقاق أيضا كما في الصورة
 الثانية قول يمكن أن يكون ذكر العلم أيضا إشارة إلى استحقاق الذات من حيث
 جميع الصفات كما قالوا في تعليل الحمد بلفظ الله إشارة إلى استحقاق الذاتي نظرا
 إلى أن كل صفة صفة كمال **قوله** وبالغائي ما لا يمكن فيدخل في الغائي الكليات
 المدركة بالعقل **قوله** غير المص عبارة السكاكي الحيات ذكر الشئين بمكان الحملتين
 وعرف التصور بدل تصور منكر **قوله** كما يأتي عن قريب إشارة إلى هذا في الشرح أيضا
 على ما استنتج في باب التشبيه لا يخفى أن المتضح هناك تحقق التماثل والتشبيه مجرد المشاركة
 في وصف خاص دون الحقيقة **قوله** بين العلّة والمعلول أي بين هذين المفهومين
 أو الداس لكن مع حيثية الوصفين **قوله** الثلاثة من نوع واحد نظر إلى الملك الثلاثة
 منصفه بالاشتراك أو بالمشابهة ولو دعاه **قوله** متعاقبان على محل واحد قد وجد قد
 آخر في بعض النسخ هو ما غاية الخلاف على ما في المطول أيضا وهذا بناء على ما نقل في شرح
 المقاصد عن الشيخ اعتباره في التضاد مطلقا قوله لأن معظم أبوابه المفصل الح محل
 تردد فالأولى أن يبق تفصيل احتياجا لإحصاء الكمال وقوع الفصل والوصل **قوله** فانه يكثرون
 لا سيما الجامع الخيالي لا يتناهى على العادة والالف بحسب الأسباب المحتاج إلى كثير من
 التشيع مع أنها لا تدخل تحت الحصر قطه وإن ليس المراد وذلك الطهور من تفسير المص
 لاقتسام الجامع **قوله** بل جميع ذلك معان معقوله وأعلم أنه إنما حكم بكون التماثل
 جامعًا عقليا والتضاد وهما مع كونهما معقولين لأن التماثل في نفسه صالح للجمع
 واختال فاذا التفتا لعقل وحيد الجمع بينهما بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح

أنه

فانه يكثرون

قوله

لذلك بل يحتاج الى احتيال فنسبنا الى الوهم الذي من شأنه الخيلاء ويدعى ان يكون الوهم
على ما ذكر في المحاكمات سلطان القوى الحسية لها مدخل بان تصير آلة للتفكير في هذا
الحسنيين بل في العفليات المفترجة عن الحسنيين بل في المعقولات الصرفة الا
المعاني الخرسية القائمة بالمحسوسات خاصة له ثم الصواب في الجامع مع ان الجمع ما سبب
التقارن في خزانه الصور اولا فالاول هو الخيال والثاني اما ان يكون بواسطة
مناسب للجمع ونقيضه محسوس نفس الامر بل الاحتيا لفق العقل والافه الوهمي **قوله**
ومن محسنات الوصل الى ما يخص الكلام ان النسب بين المسندين قد تقصد على ثلثة
وجوه الاول ان يرد بتجريد هاتين الخصوصيتين كما في قوله زيد منطلق على راي من
ذهب انه مجرد الانشباب بلا تجديد او دوام او ثبوت واستمرار تجديد الثاني
ان يقصد خصوصية ولا يجهج رعاية التناسب اذ ربما لا يتفق الحملان الثالث
ان يقصد النسبة في ضمير اي خصوصية فهنا يجب رعاية التناسب كذا يستفاد
من شرح المفتاح الشريفي **قوله** قام زيد وقعد عمر والح فيه بحث لان في المثال
الاول تعرضا للتجديد لا محالة وان نقش في التعرض للثبوت في الثاني والجواب
المراد التعرض في القصد والاداء لا مجرد دلالة اللفظ في ما يكون قصده مجرد
نسبة المسند الى المسند اليه فيورد الجملة الفعلية واسمها فيجب رعاية المناسبة
ليكون حسنا الا ان الكلام في ان مثل هذا هل يدخل في حد البلاغة هكذا يستفاد
من شرح المفتاح للشارح **قوله** قد سرقه لكان المناسبة نظرا الى اصل
والحال ايضا العطف **قوله** وكل جملة حالية الى لا فائدة يعدها في هذا الاختار
فيه قريب من المسند اليه مع انه يظهر مما سبق ان حق الكلام ان تعرض مجرد ان



المضارع المثبت لا يح عن ضمير صاحب الحال ولا يكون بالواو **قوله** فلما خشيته الخ ^{لمعنى}
 ٩١ حين خفت ان تنشب في الاعداء اطفارهم وان يظهر وا في سيجوت منهم وار هتتهم
 ما لكاهو اسم رجل واسم فوس **قوله** والاشكال المذكور الخ واجيب عنه بان النخاة
 صرحوا بما وجد حتى مستقيلا بالنظر الى ما قبله وان كان ما ضينا نظرا الى زمان التكلم
 فيجوز ان تغير الماضوية والحالية والاستقبالية في الافعال التي جعلت قيوما بالقياس
 الى العامل المقيّد بها لا الى زمان التكلم فاذا قلت جاءني زيد راكب فهم منه كون
 الركوب ماضيا بالنسبة الى المحي فنفت المارة واذا دخلت عليه قد قربه من زمان المحي
 وفيهم المقارنة اقول ذلك الاعتبار ليس بالزم في حقي فانه يجوز فيما بعد الاستعمال
 نظرا الى زمان التكلم ايضا على قياس كلمة ن فكل من المضا الماضى والمضارع الذي للحال
 "يحتمل غير المقصود ولا يكون كلمة قد المقررة للحال كافية لاحتمال الحالية بالنظر الى زمان
 التكلم لا العامل وفيما اذا كان الحال مضارعا يحتاج الى مردد على اعتبار زمان العامل
 لا التكلم مع ان كلمة قد لا يفيد الا التقريب دون المقاربة **قوله** المشهور ان
 دخولها الخ ومن العرب ما ذكره العلامة الزمخشري في باب المخرقة مع النون في الفاتحة في قول
 عليه الصلوة والسلام من استمع الى حديث قومهم كارهون له الخ والذي سونغ كيهو ^{كيتوتتها}
 حال اعنه تضمنها ضميره بمضيعة بكسر الصاد واسم مكان من الضياع الى الاطراح ^{المضيعة}
قوله لم تزعم الخ عطف على قوله ان تقول والخاص لانه لو لم يعتبر الاستيناف في
 اعادة الاسم كان بمنزلة عدم اعتباره في مثل جاني نيد وعمرو يسرع امامه مع ان
 اعتبار الاستيناف فيه لاتم فعلى هذا وجوب الواو في هذا المثال بالطريق الاولى
قوله وهو مشعر لوجوب الخ لكن ظاهر المتن يشعر بخلاف ذلك **قوله** وان جعل نحو على كيفية

اعلم انه ذكر صدق الا فاضل ترك الواو قليل في الجملة الاسمية الحالية التي خبرها غير جار
ومجور **قوله** مع الباري ليسكون الياء **قوله** ونحن الرمالح وطائنا سيب القام
ذكر الشارح قدس سره في تفسير قوله نعم ان تتفعلوا ما في صدوركم الآية انما اتخذ
في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي عاملها معنى الفعل **قوله** وللمام المشيب
الامام التزول **قوله** قد دق الاديم اى قطعنا الجبل الماصو بهذين العرقين
قوله وهي معروفة وتفصيل القصة في الجملة ان الزبا قتل اباها جديمه ابا
ملك الحيرة فلما انتظم ملك الزبا وسلطنتها كتبت اليه بان ملك النسا لا يحسن
ضعف في السلطان وفيه بحسب الشاع فلم يجد غيرك كفوا لي فاقبل الي لا اجمع لي
الى ملكك وما ارادت الا العذرية قد بلغت اليها غير المحرب بوعدها وقد اعدت في
ابواب حصنها جماعة من القوسان للاحاطة به واحده فلما وصل الى حصنها اخذ
فاموت بقطع راسه فذهب دمه في طشت قدم اليه حتى مات **قوله** شعوب
بفتح الشين المعجمة وتيقن الصابر لا يق ذلك المتفق على تقدير الموت وعدم
الخلود **قوله** وغاية اعتدائه الخ ليس شئ فانه على تقدير الخلود جوف لا يتلا
بالشده والاحتياج اكثر وعلاقة القلب لمحبة المال اشده ولما رجا البذل للمال
به مدخل لا حوائ في غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الخلود ولذا كان
ترك الشاب للمال افضل من الشئ الثاني اياه تأمل المنتهى بالنون ثم انشاء اسم كان
من انشاء عنه اى بعد **قوله** ذوسعة باعتبار المسافة التي بين المخاطب ومقامه
قوله لا بالكناية الا مخوف في القصاص الخ اثنا عشر **قوله** فان قاتل
تقدير القتل لظانه لا يحتاج الى حذف الا لا مرفطى كما في قوله تعالى لا يحق



المكر السعي الاباهة ثامل **قوله** يعرفون شجاعة الان عند وضع العمامة ^{للمحبة}

واليسل البيض ويجوز ان ^ب متى اضع العمامة التي سرت بها وحي للمكاره يعرفون ^{لحق}

الحق الخ كيثبت الاسلام ويظهره ويجوز الكفر ويعدمه ^{قوله} فعل ما فعل كلمة ما كناية عن كسر

قوة الكفار وغلبة المسلمين عليهم مع قلة اهل الاسلام وكثرة الكفار **قوله** فاء

فيصحه لا فصاحها واطرها عطف المحذوف قوله لا احدها على التقييد لا يخفى ان

التقديس لا يظهر هنا كما في الاية السابقة الامر شامل لنفس العذاب ولا مارتد والدلائل

العظيمة الواقعة في يوم القيامة **قوله** وفي الاصطلاح ان يوتى الخ هذا عكس النعم

وكانهم نظروا الى ان المني في الواقع مفسر ميني باسم من فقي ذكواتني لفضل المنشور **قوله**

وتشبه بالكسر على ما في الصحاح **قوله** بالفتح اي فتح الجيم لكن مع سكون النون

قوله مستبق من الاستيقاء لانهم تقام شعبة اي صلح حاله الشعث في الاصل انتشا

الشعر وغيره لعله نعهد وملخص معنى البيت انه لم يبق لك اخ على تقدير ان لا يقع

اصلاح الحال **قوله** وعقود عن جرايم من الرجال مذهب الحال على الاطلاق **قوله** ود

تمهي الديم بكسر الدال المطر الذي اقله ثلث النهار والليل واكثره ما يبلغ وتلهي

من هسي الماء والدمع اذا سال كلام للصبر في الاصل ^{بمعناه} حيث مثل للتميم بقوله نعم

لن تخالوا البر حتى تتفقوا مما تحبون الظان انه لا يتم المعنى بدون مما تحسون فان

الاتفاق متعدد **قوله** وانه محصن الخ فانه يحوي في الاعراض ايضا **قوله** لنكته

سوى دفع الابهام ذكر الشارح قدس سره في تفسير قوله نعم سواء عليهم

عانذتهم الاية اما اشتراط كونه اي الاعتراض للتاكيد بينهما لم يسمع لكن

صاحب المغني جعل التقوية والسديد والمتبادر من تقدير الكشف ايضا في آخر

سورة الزمر انه للتاكيد تأمل **قوله** ولهم ما يشتهون عطفاً له فيه انه يلزم الجمع
 بين الضمير الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب واجيب بان لهم ظرف مستقر لا
 لغو ولا امتناع فيما يكون الضمير ان معمولان لفعل واحد لا ان يكون لهما معمول
 لمعوله على ان ذلك الجمع جائز فيما اذا كان احدا معمولين مجرورين بحرف الجر كقوله
 تعالى وهزي اليك وقد اجنيان ذلك الجمع جائز في المعطوف قول بعليل انما
 يلازم بمنع الجمع مطلقاً حيث قالوا انه قل في غير افعال القلوب ان يكون فاعله و
 مفعوله شيئاً واحداً وعند الجمع بين ضميريهما لا يثبت الوهم الى انهما مختلفان بقضا
 بالاكثرة فيقع اللبس فعدلوا الى نفس النفس الزاما باتحادها واما افعال القلوب فانه
 كثيرا ما يقع فاعلها ومفعولها شيئاً واحداً بل هو الاكثر لان علم الانسان وطمه
 بامور نفسه اكثر وقوعاً من غير قائل **قوله** الى ترجاه بفتح التاء مع فتح اليم يضم او
 او يضمها ظاهراً بالثامل فيها لان هذا المثال مما يقصد فيه العطف ما قبله بخلاف
 الوجه السابقه سوى مثل قوله نعم حافظوا على الصلوات الخ لكن مثالنا هنا ليس
 فيه ذكر خاص بعد عام **قوله** اذا كانتا عليا هي تقع العين ممدودة هي الفار
 برتق درهر مبدا **قوله** واصول الخ فيه انه يلزم استعمال المشترك في
 التعريف بلا قنية معنيه والجواب انه لا يضر استعمال هذا النوع ^{مشترك}
 لا يجوز اعادة كل من الاصول والملكه وتعريف كل منهما يستلزم تعريف الآخر
قوله والمقصود بالحقيقة واحد اذا لمطم من التعريف حصول البصيرة للوضع مدخل
 فيه لو زاد اولتهم الوضع لكان احسن لدخول المفردات فان المحرقي الاول استعماله
 لتوهم وضعها يضاهل لتوهم ان اللفظ المحرف عين الموضوع تأمل **قوله** وهذه

لفظ



٩٥ الدلالة الخ وفيه ان دلالة اللفظ الفصحى على وضاحتها المتكلم خارجة عن الاقتضا
 مع مدخلية الوضع فيها ويمكن ان يقر المراد بمدخلية الوضع وصنع لنفسه
 المعنى او لما يتعلق به **قوله** انما هي من جهة الخ ينبغي ان يحل على ان الدلالة
 بواسطة حالة اجمالية وقوة قريبة الى حصول هذا الحكم من العقل **قوله** وبعد
 الاولى تقتيد الاضافى لا الوضعى كذا نقل قدس سره في الحاشية **قوله**
 الا يخرج كثير الخ وذلك لانفكاها عن مجرد اللفظ الملازم ثم وان جعل
 الدال مجموع اللفظ والقرينة فنقول لم يوضع المجموع لمعنى يلزمه تلك المعاني
 المجازية الكثيرة وان جعل الدال اللفظ للمشروط بافتتان القرينة فنقول
 يمكن انفكاها القرينة ان يصح لما يأتى من الاختلاف الخ اعترض عليه بان دلالة
 اللفظ على لاقمه اوضح من دلالة على لازم والجواب لا شبهة ان الملازم عدم
 التفاوت في دلالة الالتزام على الاطلاق وان كان يغير واسطر كما هو الواقع
 المعتر عند القوم وان المراد باختلاف العنصر التفاوت في الانتقال بحسب الزمان
 لا بحسب لزمان والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازم وبين دلالة على لازم
 اللازم من السلسلة الثانية والاعتداد بهذا التفاوت كما لا يخفى نعم بعض البعض
 ح باعتبار التفاوت بحسب دلالات التضمن **قوله** فيما يليه المعاد المخاطب
 اى المعهود يعنى فذهن المخاطب فلا يريد ان الاعتقاد متعلق بالضرورة لا مثبت
 له على ان الاعتقاد يجعله ثابتا في ذهن بوجود ظنى عرف عام ثم يطرأ عليه
 فكانه اراده تخاطب النحاة في الجملة بلما يقتضيه علم او غيره والا فلا لزوم
 اتفاق جميع العالم والعوم فقط **قوله** اذ المفهوم الخ هذا ليس نظرا في اللفظ

عن صر للشيخ
 لازم

المنكر فالوجه تعميم العرف وجعله اوسع من اشارة الى سائر القرابين المحالمة والمقابلة
 الطريق ص **قوله** لا يبالى بالوصفية الخ لا يخفى ان الدليل يقتضي ان لا يكون جميع الطرق دالة
 بالوضع لان يكون بعض الطرق كذلك لكن المقرر عندهم ان الدال بالوضع يترتب
 اصولها حيوانات تامل هذا وقد ذكر قدس سره في الحاشية ان العلم بالوضع
 انما هو الظن به وهو قابل للشك والضعف فيجري الوضوح والخفاء في
 الدلالة المطابقة ايضا لقول التناقض في الظن بالوضع لا يوجب التناقض
 في الانتقال كما لا يخفى **قوله** اذا اقيمت مقام كل لفظ يعنى مع اتحاد الهيئته
قوله والجواب ان التوفيق الخ فيه ان العلم بالمطلوب الا التزمى لازم بعد حصول
 العلم بالعلاقة فالاولى ان يقرب المراد بالاختلاف وضوحا بالنظر الى نفس الدلالة
 بان تكون بعض المدلولات واضحة للعلاقة قليل الواسطة والبعض الاخر
 بالعكس فيمكن تادية المانزوم الخ فيه ان الكلام في دلالة الالتزام الا ان يقرب
 باللائم من الجانبين ويولد باللائم والمانزوم من التابع والمتبوع فدلالة الشيء
 الخ لا يخفى انه لا يحتاج الى حذف اي دلالة لفظ الشيء **قوله** بين الامر
 المراد بالعكس ان يكون دلالة اللفظ الذي ذلك المعنى خبره من جزء معناه وضح
 من دلالة الشيء خبره دون اوضحية **قوله** وهو العكس بحسب الطول ولا يلزم اوضحية
 الدال بالاضمن على شيء عليه بالمطابقة ولذا صرف قدس سره الكلام في الحاشية عن الظن
 وقال يعنى قد لزوم من كلامكم ان دلالة الشيء على خبره اوضح من دلالة الشيء على خبره جزؤه
 لوجود الواسطة مثلا اذا كان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه لزم
 ان يكون دلالة الانسان على الحيوان اوضح من دلالة الانسان على الجسم والمسألة



للوضح اوضح لكن الامر بالعكس لكن المراد من الح والدليل على ذلك ما في المفتاح
 من ان يراد المعنى على صور مختلفة لا يتأتى الا في الدلالات العقلية وهي لا تنقل
 من معنى الى معنى بسبب بنيتها وبواقفه ما في شرح القسطاس لكن شارح المطايع
 رد هذا القول لا انه من اهل الميزان لا يوقد حوايا بان التضمن لازم للمطابقة
 بالمركبات وملاحظه الجزء على ما ذكره لا يلزم فمصر الكمال للزوم باعتبار الصلاحية
 كما ان الشارح وجه في شرح التسمية استلزام التضمن والالتزام للمطابقة بحال الاستلزام
 على الصلاحية **قوله** فالجواب المقصود الح يمكن ان يراد بالمقصد اعم من المقصد بالذات
 ومن المقصد تبعاً كالنسبة فلا حاجة الى السكف في جعله مقصداً آخر **قوله** فلم يأت
 بالضمير نقلاً الح نوقش فيه بان يجوز عود الضمير كاللام الى المطلق الذي في ضمن الخاص
 المذكور سابقاً مع ان اللفظ في كليهما العود الى الخاص وغاية التوجيه ان اللفظ في المقام الضمير
 فاذا عدل عنه الى اللام يمكن اعتبار هذه النكتة فيه **قوله** وهذا شامل لمثل قائل الح
 اقول ان كان الدلالة وضعاً للكلام فالشمول غاية الظهور فانه لا يشترط القصد في مدلوله
 والاحرج المدلولات الا لتراخي عن كونها مدلولاً عليها بالكلام ولا شك ان كلاماً من المألوف
 يدل التزاماً على المشاركة في القتل او المجحى بان كان صفة المتكلم فالشمول لا يصح باعتبار القصد
 اصله غير شرط فانه صحيح ان يكدل وهدى الحق خوصه اي الاسرار القرآنية مع ان الفاظ القرآن
 محمولة على ظواهرها كما نقل في شرح العقائد عن بعض المحققين وكذا يقدركم الشاعري الاسم المراد
قوله اذا المراد بالانظار مجرده الح غير لازم لانقصا صبه بالاستعارة بالكناية **قوله**
 لو لا دلالة الح اي لو لا القرآن المعاملة والمقالة الدالة على ارادة المنقول اليه ثم هذه عبارة
 الكشف وفيها اشكال مشهور لان الكلام غير صالح للمنقول اليه على عدم القرينة وغاية

التوجيه ان خلوا الكلام عن المستعار به اي المنقول اليه مصحح لان يراد بالمستعار
المعنى
المجازى عن المستعار له وان عدم القرينة مصحح لان راد به المعنى الاصلى اي المستعار
فيكون مجموع الحلو عن ذكر المنقول اليه وعدم تلك القرينة متعلقة بصلاحيته
المعنيين على التوزيع ولو قدم ذكر المنقول اليه لارتض كل شرط بشرطه
قوله بالكاف ونحوه هذا منبى على احواء انه مراد في التعريف على ما في المطول
قوله الملك الى الخ يمكن ان يبقى العلم في هذا التوجيه رضا على نفس الادراك
فان ادراك الدليل يستلزم ادراك المدلول كذا قيل وفيه بحث لانه لا يختص العلم
في اصطلاح هذا الادراك ولا يصح ان يبق الكواكب تشبيه بالملاحية مع ان التشبيه
الشيء **قوله** . والا فالمحسوس اصل للمعقول قول اصالة المحسوس باعتبار العلم و
الادراك به لا مطلقا كما تشعير به بعليته والتشبيه لا يقتضي الا اصالة التشبيه في
التشبه لا مطلقا فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير المعقول
محسوسا نعم تشبيه العطر بالخلق ههنا ان اعتبر في الراجحة الملائمة للمشابهة فالمشبه اصل
ففي الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير لكن اعتبر التشبيه في المحسوس والى الغير
فالمشبه به اصل كما هو المعهود بلا حاجة الى كلف **قوله** لان العلوم العقلية الخ بيان ذلك
في العلوم العقلية الصرفة بان النفس في مبداء الفطرة خالية عن العلوم كلها فيحصل
العلم **قوله** لها العلوم باعتبار استعمال الحواس واما الحضور في قليل ساقط عن درجة الاعتناء
قوله ما لا يدرك بالقوة فيه ميل الى منهج الحكماء والايديرك عند المتكلمين
سوى القوة العامة والحواس الطاهرة فليس المحسوس الباطني ثبت عند المتكلمين **قوله**
مثل الخيال لان فيه القوة المتخيلة ليس مدرك بل معنية على الادراك من شأنها التركيب فادراكها
بالنفس



بالنفس الناطقة المراده بالقوة العاقلة لايق المراد انما ليست مما تشد كما النفس بل
 مهوته امر اخر لا نأقول فادراجها في العقل لا يحتاج الى عن صرف الطما هو
 المتبادر من العبارة **قوله** ولكنه بحيث لو ادرك الخ حق العبارة ان يوق غير مدرك
 بها لعدم وجوده لكنه بحيث لو وجد لا يدرك باحدى **قوله** والحال ان مضاعف
 الخ فعلى هذا في البيت قلب وكان قد سره لغير ذلك مبالغ في عدم الخوف
 باعتبار الحصر المتفاد من تعريف الاضافه الخبيسة في مضاعف **قوله** متخيلة متفكره
 ذكر في المطول انه اذا استعمل النفس تلك القوة بمعونة الوهم شتى متخيلة ومعونة
 القوة العقلية لسمي متفكره ولا يخفى ان هذا موقوف لما نقلناه فيما سبق عن المحاكمات
 لكن المقرب عند الحكماء انه لا يصيد ومن قوة فاعمل واحد فعلا ان فينبغي ان يختص
 بالوهم نوع من الادراك فقط **قوله** وبالوهم الخ المسطور في كتب الحكماء
 ان الوهم المعاني العالم بالمحسوسات **قوله** ادراك ونقل انما زاد النقل بمعنى الوجدان
 لان الله تعالى يحصل بحجود ادراك اللذيد بل لا يدعه من وصول اللذيد الى الملتذ
 عند اللذذ من انما يتد ذلك لان المعبر كالمية بالقياس الى المدرك لا بحس
 الامر **قوله** كمال وخير اى امر الايق بالمدرك كالتكيف بالحلاوة للذائقة
 من حيث هو كذلك لان الشئ قد يكون ملائما وجه دون وجه
 فادراكه لا من جهة الملائمة لا يكون لانه فان ادراك المسك الرائحة لذه دون
 الطعم **قوله** المدركه بالقوى الباطنة ينبغي ان يعلم ان القوى الباطنة على الاصطلاح
 الحكماء لا يتعلق الا بالمحسوسات او المعاني القايم بها والظان الله والاله ليسا
 من هذين القبيلين فلا يظهر جعل ادراكهما بها ولذا جعل بعضهم الوجدان القوى

سوى القوى المشهوره على ما في بحث القوى من شرح المقاصد وكان ارباب البيان
ارادوا بالواحد اينات ما يتعلق بنفس المدرك فقط **قوله** والضمير للنجوم
بل الى الليل الذي جاز تانيث ضميرها بانه المناسب للبيت السابق اعني الليل
قطعت له لصدود **قوله** او فراق كان فيه وداعا **قوله** في جوانب شئ الحالمات
لبيتان يقين الظلمه **قوله** ولزم بطريق العكس لا يخفى انه يمكن ان يجعل كل
التشبيهات اصلا براسه كما في المفتاح لكنه جعل المقصود السنه والعلم بالتو
في عاذا زيادة التحصيل في اثبات وجه التشبيه المشبه بالحنيفه الخفيف عند العرب
من كان على دين ابراهيم هم واصل الحنف المييل ومنه الحديث بعثت ^{بالحنيفه} بالحنيفيه
السميحه **قوله** وهو قوة الح الاول ان بحال معرفه على متفاهم العرفه والمغفه **قوله**
تيلاقيان اى في مقدم الدماغ **قوله** من الالوان لوزاد الاضواء على
احسن وكانه جعلها تحت الالوان قال في شرح المقاصد الخوان الصوامع
لللون وليس عبارة عن ظمير واللو كعلما يراه بعرض الحما **قوله** بالجسم كالدائر
الح كذا وقع في التجريد وغيره مركبت الكلام وفيه اشكال مشهور من تخصيصه
بالمجسمات واخراج الاشكال المحتطه كالدايره وبضيقها ويمكن ان يوجه الى
قدس سره هنا الا حاطه على ماهو بالذات والحقه وما هو بالعرض والمدخله
في الحمله الاظهرها كون الشكل من الصفات الحسميه ويود عليه ان المحيط بالمحيط
لبشئ ليس محيطا بالشئ لاختلاف وجهه الا حاطه ثم الظاهر حمل الجسم على التعليم
كما اشار اليه في شرح المقاصد مفصل **قوله** قال اذا اى مجتمع الاجزاء
واحترق بالقيده الاول عن العدد وبالثاني عن الزمان **قوله** الخروج من
القوة

١٠١
 القوم الخ انما يعرفها بتعريف المتكلم من حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر
 اثبات المقادير بلا يمد الى الحكام وفي جعل المقادير الخ يمكن الدفع بالنسبة الى الحكم
 بانها من مقولة الكيف عند البعض وهذا كاف في التمثيل بل نقول يكفي لاحتمال
 العقلي للتمثيل ولما حمل الكيفيات الجسميه على الصلوة الكلام فحسن لكنه لا
 يلائم سوق كلام المفتاح والمصه واما حمل المقادير على الطول والقصر والتوسط
 والحركة على السرعة والبطء والتوسط فقيه انه لا يصلح قوله وما يتصل بها
 التهم الا ان نقول استخدام لكن لا فائدة في اجرام المقادير والحركات عن المتصلات
 تامل **قوله** او بالسمع الخ ينبغي ان يكون قول من الالوان وقراينه ونظايره بيانا لما يدرك
 لكن كل واحد من القرائن على تقدير وكذا ذكرت متفصلة اتصل كل منها بعدده للاشارة
 الى المقتضى اى التوزيع ولا يلزم بيان المبدأ البصري بالالوان ولا حاجة ايضا الى
 تقدير موصولات في المعطوفات **قوله** يحصل من التموج اى بحسب جري العادة فلا
 نيا في ما ذكر في شراح لمقتضاه من ان الصوت عندنا يحدث بحض خلق الله نعم من غير تأثير
 للموج **قوله** دال وبيان منها الخ وجه التخصيص في التسمية باعتبار ان العقل اى الجمع و
 التفرق في الاولين اظهر من الاعتقاد والادب العكس في الاخرتين كالعلم اعم من الكيفية
 من المقتضى لسهولة التشكل **قوله** المختصم بذوات الانفس الاختصاص بالنظر الى
 البنات والجماد فلا يورد ان بعضنا كالعلم ثابت للجودات وهي شدة الخ اى الاولى بالعلم
 تفسيره بان يكون للنفس ملكة تحصل المطالب بشئ قال في اساس فيه ذكراى
 فطنه وتوقد مثل الكرم الاهلك للملايكه فان قيل ما اللائحة الذاتية بمثل الكرم
 قلت كانه اراد بالذات ما عود لصاحبها لا بالعمد والاساس نحوط به السى ما لا يكون

كذلك بان لا يكون ضروري في نفسه او لا يكون له محقق في نفسه او لا يكون اصلا و
الاضافه انه ان كانت النسب والاصناف موجوده كما هو المشهور عند
قدماء الحكماء فالحق ما في شرح المفتاح والا فالحق ما في هذا الكتاب موثقا
لمذهب المتكلمين اما واحد لم يرد ان لا يكون له جزء اصلا بل ان يكون بحيث يقد
في متعارف اللغه موحد **قوله** لا يكون الاحياء الجسم الطبيعي ليس محسوسا الا
بحسب العرف لكن الجسم العقلي محسوس حقيقه وكذا الصوته تامل اما حسبان
اراد بالطرق الحسي ما يدرك بها ويكون محمعا من امور كل منها محسوسا بالعقل
ذلك صار دلتهم على ان حسيه الوجه ولو كان بالبعض كما في المختلف ليشترك حسيه
الطرفين بالتام **قوله** وقد يفرق حركه الجراة والجراة بمعنى واحد على ما في المقدمة
قوله ومعنى التركيب ههنا الخ يعني ان يعلم ان المقصود في تركيب الطرفين تشبيههما
في ان حقيقتهما هيتكهما واحده لا تشبيه هيتة احديهما بهيتة الاخر في امر بالذات
غير عن الطور لطرفين ما انتزعت فيه الحسيه وقد جرت تشبيه المفرد بالركب
وعكسه ولا معنى لتشبيه الذات بهيتة شي وكذا العكس لانهم ذكروا في هذه
الاصول ان كلا من طرفين هيتة والمقصود ما ذكرنا **قوله** كما ترى الكاف
بمعنى على والظرف صفة او حال من الشيا وقوله كعنقود الخ صفة مصدر لاج
اي ظهر ظهورا كظهور عنقود الخ او حال من الشيا او خبر متبدا محذوف وكما
يرى في الوجهين حال فرضي والخبر فعلى الجملة حاصل الكلام ان مشابهة الشيا
يا لعنقود على تقدير الحالة المرتبة وباعتبارها لانها في نفس الامر كالكبار
فلا تثبت المناسبه **قوله** قد سلت اي خرجت كبر الغيت غلاف السيف **قوله**

الغمد هو

ويوسب



ويرسب هو المناسب للمقام لكنه وقع في كثير من السخ على ما في شرح المفتاح بخطه ١٥٣
 قدس سره ويرسو من رسي قدامهم في الحرب اذا لم يست **قوله** يواقع لم يوجد في كتب
 اللغة ولذا غيّر الى التدافع لكنه قليل الاول هو الوقوع في دلائل الاعجاز **قوله** على ما
 في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين **قوله** يقع عليها الحركة المتبادر منه ان الهيئات
 صفات الحركات ليس الامر كذلك كما يفهم من تقرير المصير في وجه التشبيه فيحمل الوقوع ^{للم} الحركة
 على وجودها مع وجود الخرج مع الكل تامل **قوله** والاوضح عبارة فاسرار البلاغة وذلك
 لان المناسب يقال بحى التشبيه في المصير والط من عبارة المصير بحى وجه التشبيه **قوله** في
 كف الاشمل المشهور في اللغة انه المفالوج وهذا ليس بمورد بل المرتفع على ما في شرح المفتاح
قوله والمعنى ظهري الح اى اصل المعنى على تقدير القاع على اى الراى يقرب هذا المقام ويمكن ان يكون
 من قبيل دارة **قوله** في كل حال الى جهتين وهذا هو المناسب لما اشتق من اختلاط الحركة
 مع ان المصحف في الانقراض والانفتاح يتحرك بعض الى اليمين وبعضه الى الشمال والجمع الى
 العلوي في الاول والى السفلي في الثاني **قوله** وكذا في جانب التشبيه لكن عدم الحمل والجمع على وجه
 التقدير نظرا الى عدم العمل فالبناء هنا مثلها الح يمكن ان يكون البناء بمعنى في على ما
 جوزه صاحب المغنى **قوله** حتى لو حذف ذكر البعض الح فان كل تشبيه من التشبيهات
 المجتمعة مقصم بالا فاده وملحوظ قصدا ومط استعلاء لا يمكنها جمعت في اللفظ اشار
 الى اجتماعها في القنوت واما التشبيه المركب فالمقصد فيه الهية اجتماعية الحاصلة من الجمع وليس
 من الاجزاء ملحوظا بقصدا بل بنبعا واجمالا وليس بعد الحذف الا فاده لعدم القصد
 وان وجدت الدلالة تامل من نفس التعناد والمراد به ما يتناول التناقض ايضا ثم تنزل الح
 كلمة للتراخي في البرقة بحسب الاعجاب وتتميل التضاد منزلة التناسيب بحسب وجه التشبيه الما ذكر

قوله

في اشتراط الصدين قنوطية لذلك وتمهيد ودلالة على ان اخذ الشبه من المتضا
 ليس يستنكر بل له جهة مناسبة في الجملة ويمكن ان يراد بالشبه المتشابهة لوجه
 الشبه يعني يتنوع بواسطة التضاد المتشابه بل العلم بها فيعتبر التناسيب
 الصدي ثم يجعل ذلك من قبيل التناسيب والاشتراك الواقعي ادعاء لقصد
 تمليح اوتهمك **قوله** فسل اغيظه على صيغ المجهرول ومعناه ذات كجسم منه
 مرض السيل والصحاك اسم ابى اسن **قوله** لا يحصل من سعيه على طایل ذكوى
 طرفه المقدمه حصل عليه يعني باقى مائد روى فالظان قوله على طایل لغو ومن سعيه
 بمعنى لا حيل وقيل حصل ملحق بالافعال الناقصة فالظرف خبر **قوله** بزيادة
 التقوية والتقوية اجداى الشبه بهذا الامر الذى النفس شديدة الميل اليه اجداى
 بافاة بزيادة التقوية من التبشير بغيره فالباء ليس بمعنى اللام اى لزيادة الخ كما توم
قوله ولا نذكر دية اللانور دية بكسر الزا والمعجمة وقيل بالفتح معربا لارورد بالواو
 الغليظ وهو حجر معروف **قوله** والثقايق الحمر هذا شعر يحمل حمر الوقت على شقايق
 النعمان كما تعارف ذكر النفس مع لکن قوله بين الرياض يالى عنده وكذى عن حمله
 على حقيقتى الوقت الحمر **قوله** كأنها اى تلك اللانور حية حال كونها فوق قايما
 صغفن بسبب حمل اللانور وكيم لا يستطع حملها او صغفن من سعيه بها **قوله** اويل
 النار اى النار المتصلة بالكبريت التى تنضرب الى الزرق لا الشعلم المرتضفة كان فى
 عزرة اصناف الغره اى البياض الى الصباح من اصناف الصفة الى الموصوف لكن الوصف للمباني
 على طريقه رجل عدل فان ذالبياض مشبه بالوجه للتعدية وليست بزيادة ذلك لان
 المسطوف فى اكثر كتب اللغة استعمال الاسيال والاصل فى الحروف عدم الزيادة لكن ضا

د
 اشتراط الصدين قنوطية لذلك وتمهيد ودلالة على ان اخذ الشبه من المتضا
 ليس يستنكر بل له جهة مناسبة في الجملة ويمكن ان يراد بالشبه المتشابهة لوجه
 الشبه يعني يتنوع بواسطة التضاد المتشابه بل العلم بها فيعتبر التناسيب
 الصدي ثم يجعل ذلك من قبيل التناسيب والاشتراك الواقعي ادعاء لقصد
 تمليح اوتهمك **قوله** فسل اغيظه على صيغ المجهرول ومعناه ذات كجسم منه
 مرض السيل والصحاك اسم ابى اسن **قوله** لا يحصل من سعيه على طایل ذكوى
 طرفه المقدمه حصل عليه يعني باقى مائد روى فالظان قوله على طایل لغو ومن سعيه
 بمعنى لا حيل وقيل حصل ملحق بالافعال الناقصة فالظرف خبر **قوله** بزيادة
 التقوية والتقوية اجداى الشبه بهذا الامر الذى النفس شديدة الميل اليه اجداى
 بافاة بزيادة التقوية من التبشير بغيره فالباء ليس بمعنى اللام اى لزيادة الخ كما توم
قوله ولا نذكر دية اللانور دية بكسر الزا والمعجمة وقيل بالفتح معربا لارورد بالواو
 الغليظ وهو حجر معروف **قوله** والثقايق الحمر هذا شعر يحمل حمر الوقت على شقايق
 النعمان كما تعارف ذكر النفس مع لکن قوله بين الرياض يالى عنده وكذى عن حمله
 على حقيقتى الوقت الحمر **قوله** كأنها اى تلك اللانور حية حال كونها فوق قايما
 صغفن بسبب حمل اللانور وكيم لا يستطع حملها او صغفن من سعيه بها **قوله** اويل
 النار اى النار المتصلة بالكبريت التى تنضرب الى الزرق لا الشعلم المرتضفة كان فى
 عزرة اصناف الغره اى البياض الى الصباح من اصناف الصفة الى الموصوف لكن الوصف للمباني
 على طريقه رجل عدل فان ذالبياض مشبه بالوجه للتعدية وليست بزيادة ذلك لان
 المسطوف فى اكثر كتب اللغة استعمال الاسيال والاصل فى الحروف عدم الزيادة لكن ضا

الاساس



الاساس استعماله متعد يا حيث قال فاسيات منى عثر اى صسمى بالمنا سبكون

الباء زائده **قوله** باعتبار الطرفين اى افرادا وتقييدا وتركيبا ولا فقه طرعا

قوله

اما حسيان او عقليان ايضا تقسيم للتبشيه باعتبار الطرفين والفرق بين المركب

اذا التمس التقييد بالتركيب فان كل هناك امر واحد هو الاصل فيما قصد من التبشيه

او التبشيه به وكان ما حدا تته وتعاله في الاعتبار وكان مفردا مقيدا وان كان مركبا

قوله زهر الربى الربوه بفتح الراء وبالكسر بالاء والجمع الربا على ما فهم من مذهب الاسماء

وايضا ان تعدد الح يلغى ان يعلم التبشيه في تلك الصور متعدد لكن له وجه واحد

كالاداة او التعلق باسم واحد كما في المثال المعروف ههنا اى الطيب الراجح فالمشبه الراجح

الذاتية النار والمشبه به رايحه المسك على حذف المضاق او نفس المسك فيهم مبالغة

قوله

حديث جعل الراجح ذات رايحه كالمسك كما انها هم ضمن معنى يكشف فعدي **قوله** قوله

قوله

او برد بفتح الراء اقاح بفتح الهزه جمع الاقحون يضم الهزه منتزع من متعدد لا يخفى

ان الانتزاع من المتعدد لا يقتضى كون المتعدد في طرفي التبشيه غاية الامر ان المتعدد يكون

اخرا والمنتزع فيه لا المنتزع فان الهيئ الخاصة من اجتماع اجزاء المنتزع منه فلا بد

عليه شئ في قبيل التثنية التمثيل بالتثنية الذى طرفاه غير هوكيين مع ان المتعدد لا يوجب

التركيب نعم لاستعانة التمثيلية مما يكون طرفاهما مركبين لكن الط الموفقة هذه عن

الاستعانة والتمثيل في افراد الطرفين وتركسهما تامل **قوله** اى فمن المجهول ما الح

ليس في المتن لفظا ما هو كغيره فيلزم حذف الموصول مع بعض الصلة او الموصوف

بحملته مع جربها واستاثار الفاعل على الصفة الجارية على غير من هي فكان ما ذكره

وقد سمي بيان الحاصل المعنى لا تقدير للاعراب **قوله** او فمن الوجه ينبغي ان يعلم

قوله

ان تقسيم الوجه لبيتلزم تقسيم التبشيه فلا يرد التقسيم الى التبشيه لا للوجه لظهوره

تحت لان ظهور الوجه في نفسه لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه وظهوره والوجه
 من حيث الثبوت للطرفين وان استلزم لا يستلزم كونه حلياً ويمكن ان يقع هذا
 تعديل على وجه التقييد اي التثنية المستدل ما يقع الانتقال من المشبه الى المشبه
 بشرط ان يكون الانتقال لظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان الوجه الطاهر
 الثبوت فان الجملة استوى الى النفس لا يخفى انه يتم بالنظر الى المفصل الذي ذلك
 المجمل خرج منه تامل مع عليه حضور الخ فيه نوع مصادره لان العلية جزء من علم الطاهر
 الذي علته الانتقال من المشبه الى المشبه به والجواب ان حضور الطرفين في الازمان
 السابقة مستلزم الانتقال من المشبه الى المشبه عند التثنية فان قيل لا حاجة الى
 واسطة ظهور الوجه قلنا لا ابتداء لا يحصل بمجرد الانتقال المذكور بل مع
 ظهور المشابهة ولا شك ان الوجه الذي وصف مشترك اذا كان قليل التفصيل
 قريب الحصول وكثر حضور الطرفين ايضا فالظهور المشابهة ايضاً فالمراد من عليه
 حضور المشبه به حضوره مع وصف التثنية **قوله** كدثية الجرة الصغيرة هي بفتح الجيم
 في الفارسية سبوي نقوش بانه لا مناسبة بينهما والجواب ان الكلام في الكون للمعول
 في العرب لا العجم تقى ان الطكون الكونا اكثر مكرراً على الحسن من الملة المجلوة فجعل الـ
 غالب المحضو مع المشبه والثاني غالب المحضو مطلقاً تحكم والجواب ان الغالب
 عند العرب شرب الماء في الاناء المعمول من الخشب والجلد او تدور الخ لا يخفى انه يمكن
 ان يجمع كون الوجه حلياً لا تفضيلاً فيه اصداء وكون المشبه به تاذر المحضو فلا يظهر
 ادخاله في المتبذل ولا البعيد على التفسيرين ويمكن ان يبقى مدار ابتداء على ظهور الوجه
 والبعد على عكس ذلك وكون الوجه حلياً سبب اكثرى لظهور الوجه فالمنااسبة ادخاله
 في البعيد اي رديته بضم الواو اسم مراده يعمل الرياح سنان السنان بالفارسية سنان

قوله

قوله

حضوره
ذاته فليز

قوله

قوله

استا



سنا لوجه السنا وثنائي والذهب التثني دودنداشته باشد **قوله** ونقاه اي

الارتصال فاعتبر وجود الشكل ونظوته وعدم الارتصال والتشبيه البليغ

الحاي المناسب بحالهم عند مخاطبتهم معهم ذلك دون المتبذل فلا يوردان

البلاغة المبالغة المطابقة لمقتضى الحال وجازان نصبي الحال التشبيه المتبذل

لشوقهم السامع بعد طلبة الذفيه انه ذكر في اول بحث المستند من المطول

ان حصول رغبة غير مترتبة الذوق يمكن دفعه بما ذكرنا في حاشية المطول

قوله بما يجعل غريباً ومخرج الح فان قيل الابتذال من ظهور الوجه والغربة بخلاف

وليس التصرف في التشبيه جعل الوجه غير طلق في ظهور الوجه من حمله لاسيما

المقتضية للابتذال فيجوز التخلف لما في كماله التصرف في وجهه يجعل التشبيه

دقيقاً بعيد التشاؤل ومخرج عن الابتذال وتناول العامة **قوله** الابهوج اي الامليسا

بوجه **قوله** ثوابها حال لان مثل النجوم في معنى مماثل النجوم **قوله** وهي ثمرة الحاي الحيا

يوم القيامة ثمرة مثل السحاب **قوله** وهجانه الهجان يكسر الهاء شتر سفيد

والله من اسبب بدثراد فينشعار ان لفيض الكلام ورويه **قوله** والمشي به مذكو

قطعا فيه بحث لانه يجوز تركه كما في قوله نبيد في جواب من يشبه الاسد كذا في

شرح المفتاح اقول بل يجوز تركه كما في قوله نبيد في الشجاعة محجوب من يقول في

شيء يشابه زيد الاسد وقد اجاب في شرح المفتاح بان ذلك ليس من تشبيهات

البلغاء **قوله** لان اختلاف المراتب لا يبعد كل البعد ان يبق جازا لاختلاف

باعتبار اختلاف الوجه ايضا بان يبق زيدا كالاسد في التخييف او في الشجاعة **قوله**

ان ذكر الجميع ينبغي ان يجعل على ذكر الجميع لفظاً او تقديراً باعتبار صحة الاعمال

فدخل فيه ما ذكر الوجه والاداء دون المشبه فان الكلام يجب التخييل به بدو المشبه

الذي هو المتيدامع انه بقى معموله واثره على قول من جعل غامل الخجة المتيدا
قوله والافتوسطه فان قيل الا في جميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف
الوجه والاداء ففي حذف المشبه فقط ينبغي هذا المجموع وان تحذف
الوجه والاداء قلت المراد بقوله السابق واللاحق ففي حذف الوجه والاداء
معاً **قوله** فرع الاستعمال فيما وضع له ظاهره يدل على انه يشترط في الجا
استعماله في الموضوع له او لا وليس كذلك فينبغي ان يحمل على الفرعية
موجب صحة الاستعمال او على الاعم الاغلب **قوله** من حقيقته لا مشدداً
قوله والنأيها الى هذا على الثاني واما على الاول فلما عتبار ان يجعل وصفاً لذكر
كالاسناد لا لمونث فيقول مع التاء **قوله** اي وضفت له في الاصطلاح
اقول لا يصح هذا على تقدير ان يكون الواضع للالفاظ هو الله تعالى كما فعله
الشارح في المطول المذهبي الطوكذي على تقدير التوقف في تعيين الواضع
كما يشعرون تقرير المفتاح والجواب ان المراد بوضع كل طائفة واصطلاحهم
اعلم ان يكون صادراً عنهم بتعيينهم او ان ينسب اليهم باعتبار ظهوره
عليهم بواسطة الوحي والعلم الضروري وهم متشككون به ومخاطبون
به في محاوراتهم عن اللفظ اي الخطأ على سبيل القصد ينعم على قانون الوضع
القوم بلا اثبات وضع من عنده لا على وجه السهو **قوله** واحترز بقوله في اصطلاح
الح اقول يجوز ان يكون لفظاً موضوعاً لمعنيين في اصطلاح المتخاطب وقد
استعمل في احدها لا من جهة انه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى
الاخر كما يشعرون تقرير المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا استقارة
العمى لعمى البصيرة من عسى البصر مع انه حقيقة فيهما كما يفاد من الاساس وانما
اعتبروا

قوله

اعتبروا الاستعانة للمبالغة في ان ذلك الامر المعقول بمقتضى المحسوس
 فافهم الاحتراز عن ذلك المجاز بملاحظة قد الحثية فيدفع ويؤيد في الاصطلاح
 التقاطيع كما لا يخفى تأمل **قوله** العلم بالتعيين كافيا الخ اي بالنظر
 الى جانب اللفظ بحيث لا يحتاج الى امر تفيد التعيين واما كون المعنى
 محتاجا الى الغيرة لعدم تمامية وصلاته لاحتياطه للالتفات فغير مضى فلا يلزم
 ان لا يكون الحرف موضوعا لمعناه **قوله** فخرج المجاز الخ اقول هذا على الاطلاق
 محل بحث لانه قد يكون المعنى المجازي لازما بديا للموضوع له فلا يحتاج الى
 القرينة في الفهم والدلالة وان احتج اليه في الارادة وبهذا يعلم حال قوله و
 عدم فهم احد المعنيين الخ لوجب ان لا يختلف الخ اي لوجب ان يكون
 لفظ الخبر مثلا كما انه عربي تركيا وهنديا ايضا **قوله** ولا متنع ان يجعل
 اللفظ الخ فيه ان قرينة المجاز لا تدفع الا الارادة دون الفهم **قوله** وقد
 تناول انه لا يحى في جميع كلمات لغة وضد عن جميع اللغات **قوله** كالنحو
 هو نون الذكر وثمة على الالف **قوله** والحيدى يقى حمار حيدى بالخاء المعجمة
 اي بعد عن طم البساط **قوله** من تجللا كان الخ المذكور في كتب الاصول و
 شرح المطالع ان المرجح لما نقل عن معنى عن اخر بلا مناسبة بين ما هو لا
 والمنقول ما نقل بملاحظة حطتها والمشارك ما وضع ابتداء لمعان بلا ملاحظة
 لوضع اخرى وقال العلامة الابهرى المرجح لما يكون وضعه ابتداء من غير
 سبق وضع وجعل بعضهم المرجح تحت المشترك **قوله** يتعين ناقله
 لكن ينبغي ان يفهم الشرع بقريته المقابلة **قوله** لا يتعين ناقله الخ لا يخفى انه لا

قوله

فهم

ان يكون لفظ موضوعا في عرف الناس جميعا بل يكون عرف طائفة مخصوصه
 فليس الناقل فيه ايضا وكانهم ارادوا بذلك انه لا يختص النقل بجماعة مخصوصه
 كالخوى والصرفي واهل الشرع او غير ذلك بل يجري النقل فيما بينهم
 تأمل **قوله** وفعل اللفظ والحدث الفعل بالفتح مصدر فعل فاعل وكثير
 بمعنى الامر وانسان في اللغة فنقل في الخوى الى الكلمة المخصوصه لا شتما لها
 عليه فاذا استعمل الفعل باللفظ في الحدث جرمناها لاني كان مجازا خويا
 وليس حصه لغويه فيه كما ترى من الصلوة والداية **قوله** ودأبه لذي الاربع
 ينبغي ان يقيد بغير الفرس فان المجاز فيه على عدم المص في الايضاح **قوله** والمجاز
 مرسل اي مطلق عن قيد التشبيه **قوله** في المراده اي المردد الى اخره اعلم ان الرواية
 اسم الفاعل لحامل الماء دون الطعام والمردد ظرف الطعام قطعا فالطاركة
 يفسر ههنا المراده بالمردد لعدم المناسبة بينه وبين الرواية لكن صاحب
 المذهب والشافعي والعلامة وغيرهم فسروه به فوجه الصحيح ان المراده في الاصل
 ظرف للطعام وصالح لطرفية الماء ايضا لكن اطلاق الرواية عليه بشرط طوقه
 الماء دون الطعام تأمل **قوله** وهو سمي ووغاية التوجيه ان المقص بالتمثيل الاكل
 الذي مجاز عن سببه اعني لاخذ لكن الاولى حينئذ التعرض لذلك لان هذا السبب
 غير متعين وتلك التعرض لقوله اي **قوله** المشتمل فانه لا فايده في ذكره **قوله**
 فان قيل الخ لا حاجة الى السؤال والجواب بعد ما قرر في المقدمة ان اللزوم ولولا
 اعتقاد مخاطب يعرف وغيره كافي **قوله** فاللفظ الواحد بالنسبة الى فاعله بحث
 لان المعنى المطلوب عليه يعني الاستعمال فيه في الاستعارة وشفة الانسان وفي المجاز مطلق

الرفيع

الشف



الشفه وذلك المطلق ليس مشبها بالمشعر لكنه يطلق على شفه الانسان بمعنى
 وقع عليه لا بمعنى انه مستعمل فيه والاطلاق يحى بالمعنيين نعم لو اعتبر المقابل لعلا
 المجاز لصح الكلام **قوله** والممكن عنها فيه ان اللفظ لا يجب ان يكون مستعملا في صورة
 وهي محضه على مذهب المص وغيره بخلاف التحليل **قوله** ثنا كى السلاح من شكى التو^{حل}
 على المسمى فاعله اذا ظهرت شوكة والاصل شاكر الى الاوجه فنقلت الياء الى موضع اللام
 فقيل ثنا كى السلاح كالتقاضى فيجذف الياء فيقال ثنا كى السلاح **قوله** حذف به كثيرا
 الخ من حذف به ورمى به اى القاه فالمعنى القى كثيرا فى الحروب وحذف بالهم الظان الياء
 مبين اى روى بواسطه كثرة الهم **قوله** فيكون مجازا استعارة الخ فان قيل لا فائدة
 فى هذه الاستعارة قلنا اذ حمل على زيد بالاسد الذى جعل استعارة عن الرجل الشجاع
 كان بمنزلة حجه على مشاهير زيد بالاسد فان قيل يجب ان يكون اثبات التشبيه
 فى الاستعارة مسلما معروفا والمقصود اثبات امر اخر قلنا ذلك على الاطلاق فى
 الاستعارة غير مسلم فانه لا يحى فى الاستعارة التمثيل المكيه للمصر لا فى الاستعارة
 مثل نطق الحال والحال ناطقه فيجوز ان لا يكون التشبيه مسلما فى الاستعارة
 الاصلية فى المفردات والفرق غير ظاهرا تبا الامر الشيعى فى ذلك لكن الكلام
 فى الوجوب **قوله** ويدل على ما ذكرنا الخ فان قيل لا يستعار اسد لمفهوم الشجاع
 بل لذات صدق عليه هو وليس الشجاع عنه داخله فى التشبيه فيجوز ان يعمل الاسد
 المستعمل فى معناه نظرا الى كونه المسمى وادعى الشجاع قلنا لا نسب ان يجعل الاسد
 الغامل مستعملا فى التشبيه نظرا الى انه لو جعل عاملا باعتبار المعنى الاصل كان
 الاظهر ان يجعل المعلومات قيودا للمتشبه دون المشبه به تامل **قوله** نظام

عا طلع عن الشجاعة فان شجاعته منحصر على النغامة الفارسية **قوله** اي باكية والعلان
 الغراب يجعل كانه يخبر عن الموت **قوله** مجاز لغوي اي غير عقلي سوكا نعرفنا ونسبنا
 اولغويا **قوله** وقيل انها مجاز عقلي الخ قول ان حمل المجاز العقلي على معناه المتعارف
 فحصل الخلاق الكلام المستعمل على الاستعارة اما ان يقع التجوز في الطرف فيكون فيه
 مجاز لغوي او في الاسناد فالجواز عقلي فيه بخلافه لا يوافق الاستدلال ولا الود
 على ما لا يخفى وايضا ليس المقصود في المجاز العقلي المشابهة المستفادة بالكاف ونحو
 المستحدث وان حمل على غير المتعارف لا اعتبار منه **المتحدث** اي التصرف العقلي في قول الخلاق
 جعل الطرف مجاز لغويا او جعله حقيقة لغوية لكن على التصرف من العقل فانه علم
 ان لزوم التصرف العقلي ينبغي ان يكون في محل الاتفاق بالارتاع واستنباه وبالجملة لا
 يظهر ان تردد الشيخ او غيره من علماء البيان في ان اللفظ مجرد التصرف والادعاء لا
 يصير حقيقة لغوية تامل لان مجرد نقل الاسم الخ فيه مناقشة لانه يجوز ان لا يكون
 في الاستعارة الادعاء ولا مجرد نقل الاسم ولو الى معنى بوضع اخر ايضا **قوله** من
 يلي غدا لئلا يلام مقصود كنهه شدة والغدالة بالكسر اذ راء الزن بكسر الزاي كريباً
 جامه فالطائر الضمير راجع الى الغدالة بتاويل الشعاع ويحتمل الرجوع الى المحبوس
قوله لما سبق من انما تقتضي الخ اقول الاستعارة لا يقتضي تاويل الجنس في المشبه به ثم
 ادخال المشبه في جنس المشبه على التاويل ولو سلم فتقول المستفادة من استعارة اسم الجنس
 بحسب الطائفة من افراد جنس الحقيقة كسائر افراد الحقيقة لكن يصح جعل من جنس
 في الواقع على الادعاء وتاويل الجنس المتعارف وغير متعارف على ما زعم القوم ولا شك
 ان المقصود في استعارة العلم بحسب الطائفة المشبهة عين ذلك الشخص ويمكن ادعاء الجنس
 والتاويل

والثاني فيه بان يدعى ان العلم موضوع بازاء ذات له تلك الصفة المطلوبة مطلقا لا

جنسية

عائنه الامر ان اسم الجنس له خصيصة في الواقع فيدعى له جنسية اخرى فوقها بخلاف العلم
فانه يتخصص فيدعى له الجنسية ولا فساد في ذلك قد ذكر السيد انه لا يتجرى الاستعارة
في العلم الا نادرا باعتبار انه يجب اشتراط المشابهة به بوجه الشبه وذلك لا
في العلم لا يوجب الندوة وانت خبير بان ذلك لم فانه يكفي احدا الامور انما كون وجه الشبه
في المشبه به حليا بنفسه او كونه معروفا بوجه المشبه على ما قال في المفتاح وايضا المنا
اعتبار الاشتراك عند مخاطبين لا مطلقا كثيرا ما نادرا فيشترى الاشتراك بالاصا
الخاصة في الجملة عندهم فافهم **قوله** فتعلق قوله تعافوا الخ لوضم اليه قوله في
ايماننا ايضا كان احسن **قوله** لدلالته اذا المتعارف المحاربة بالسب لا بالنار **قوله**
على انفس الاقران انما اورد الاربعة جميع قوله اشارة الى ان اروس اقرانه قليلة كمال
شجاعته اي انامله بما قال فامله دون صابغة اشارة الى ان صابغة الصاعقة بسبب
من غير كلفه ففيه مبا الغنة في شجاعة الممدوح **قوله** اسقار الطير لن العدو والضو
للذهاب بسرعته اذا العدو لا يناسب الراكب كما يشعر به اول الحديث **قوله** تعرف
لجماعة متعلق باستعارة **قوله** قد تقرر في غير هذا الفن الخ هذا هو المشهور عند القدر
لكن الدليل على ذلك ليس تمام ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف بالشدة والصع
في الدلائل ايضا الى ذلك اشارة قد سره في بحث اللون من شرح المقاصد **قوله** قريته
القرية تفتح الراكب قد يسكن لضرورة الشعر كما يفهم من الصحاح **قوله** وهوان
يجمع الرجل الخ فعلى هذا الاستعارة تجمع مخصوص لازم للهية لا نفس الهية
قوله باطراف الاخاديد اي قنوبها ويجوز ان يراد بها كلامها اذ توه من طرف العز



أي كولهم **قوله** دقاق الحصى الدقاق بالضم بمعنى الدقيق كما في قوله واشتعل الراس
 شيئا لا يخفى أنه اسند في الآية الشعل القيام بالحال أي الشعر إلى المحل أي الرأس
 الاستعراق للحال وشيوعه في المحل فالتشبيه بالآية يقتضي أن يكون هنا
 السيلان للحال عن المطر لكنه اسند مجازا إلى المحل أي بالطح فالباء ليست للمتعة
 بمعنى الأذهاب فإنه ليس فعل المطر بل فعل الله تع فالباء للملازمة أو بمعنى
 في لأن الكلام على القلب صلة سالت المطر بالباطح **قوله** حل القبط الحل فتح
 الحاء وسكون اللام بالفارسية يترانه جمعه الحل بضم الحاء وتشديد اللام
 والقبط قبيلة فوعون **قوله** نار السامري هو شخص سبك في عمه يدعى عم حليا
 على شكل العجل فزعم أنه آله **قوله** وموضع القاء ظله المناسب ظله بدل ظله
قوله وهما حسيان انتخبا بيان كشف الضوليين بحسني إلا أن يقبح شيئا
 نظرا إلى الحاصل بالمصدر حسني **قوله** سترها بضوء هذا مبني على جعل الظلم وجود
قوله فقيه اشكال لأن الح والممكن أن يجاب عنه بأن النار عبارة عن مجموع المدة
 فالوقع عقب المدة جمعها الدخول في الظلم **قوله** وذلك تعار ولة اعترتتا الباع
 ولحومها هذا استفهام على وجه الإنكار أي لما عترت البان لايل ولحومها ولا تنقا
 بها جاز شرعا وعقلا لا تنق عيرته بكذى وكذى وريطر بفتح الراء مرادة **قوله** تلك
 شكاه الخ أوله وعيرها الوشتون أي احبها ثم الشكاة بمعنى الشكوى **قوله** وقوى
 فيه بحث وتعليله لا يقتضي ذلك والمستعار له التبليغ فيه أن التبليغ لا يتعدى الباء
 أصلا فالمناسب أن المستعار له الفرق بين الحق والباطل كما يشعر في قوله والمعنى ابن
 الأمر الخ ثم ما في قوله بما توهم مصدريه أو موصوله والغايد أي بما توهمه من السرايع
 مخدريه

ويبقى

وينبغي ان يعلم التعدي بالباء في طريقه التجزئة والا فالصنع بمعنى الشق ^{الكسر}
المتعدى بنفسه على ما في كتب اللغة كما في الاعلام المنشورة الخ وانما الحق تلك
الاعلام باسماء الاجناس دون المشتقات لان تلك الاوصاف خارجة عن
الاعلام كما في اسماء الاخياس لا داخله كما في المشتقات **قوله** وانما يصلح للموصوفين
الخ انت خير بان المجاز المرسل لا يحقق الا اذا انصف المعنى الحقيقي بالمعنى
فلا يجري ذلك ايضا في المشتقات الاسماء ولم ينقل ذلك عن القوم بواسطة
دخول الزمان فيه ان التعبير عن الماضي المستقبل او عكسه يعد من باب
الاستعارة كذا ذكره وفيه ان هذا الاستدلال يفيد ان لا يعتبر التشبيه
اصلا في الافعال والمشتقات والحروف بل الكنى بالتشبيه في المصادق والتعلقات
لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعارة تنعانا في الحروف على وجه السراية من
التعلقات **قوله** بعد استقامته فيه اشارة الى منع الاستقامة مرجح بين
احدهما ان كلا من الحركة والزمان يقع موصوفا مثل حركة سريعة وزمان طويل
مع انه ليس حقيقهما ذاتا بالمعنى الذي ذكره الشارح قدس سره متابقة للعدا
وكثير من شارحي المفتاح نعم يمكن ان يفسر الحقايق بوجه لا يرد عليه ذلك
وثانيها ان المدعى هو ان الفعل والحرف هو ان الفعل والحرف لا يقع تشبيههما ^{بلس}
بشيء متناع ان يصير تشبيههما واجب بان اقتضاء التشبيه كون المشبه موصوفا
ومحكوما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه قوله لا يخفى
انه لا يلتفت الى ذهن قصد او تفصيلا الى انصاف التشبيه بوجه الشبه كما يظهر
للمصنفين فلا يلزم ان يكون المشبه به معنى مستقلا بالمفهوم ^{صالحا للحكم}

عليه تأمل **قوله** غير مستقيم على مذهب المصلح فيه ان هذا مسلم عنده لكنه
يدع الاستعارة التبعية في الحلاف الداعي ولفظه بل انه تقيد التشبيه
بين العداوة والداعي ثم يستعير اللام الموضوعه لرتب العلم لاجل ترتيب
غير العلم فيه ذكر المستعار منه دون المستعار له وهذا كاف **قوله** ولا نقر المراد
ما هو عموم بحسب اللفظ او المعنى اى ذكر امر يلا يما حدهما بعد تمام الاستعارة
وقبيلها **قوله** اى شارعا في الصحك المح يعنى انه قد تجاوز حد التسم الى الصحك
فيكون ضاحكا حالاً باعتبار التوسع في زمان التسم والحال مقدرة واما
اذا كان التسم من مراتب الصحك فالحال موكده بضجكته بالفتح على ما فهم ^{الصحيح}
قوله اى اذا تبسم المح لكن المفهوم هو مص تاج المصادره ان الصحك محمول على العطاء
تجوز **قوله** والثالث مرشحة الترشيع في الاصل ترينة الولد باللين قليلا
قليل لا حتى يقوى على المص ويقال انهم ترشيع للولادة تربي وتوهل لها
قوله هذا ترشيع يظهر بالنسبة الى قوله له ليد دون متخذف لانه لا يحصل
بالمستعار له على ما سبق معناه في اول الاستعارة ودون اطفاله لم يعلم الا
الا ان يراد ان ليس من عادة جنسه وشانه التقيام والافقد يوجد في بعض
افراد الانسان ايضا ذلك وينبغي ان يعلم للمبالغة في النفي لا النفي وتطير
ذلك قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد **قوله** ومبناه لتذكير في النسخة الصحيحة
يصححه قدس سره ولما تانيثا لصير على ما في اكثر نسخ المطول فبالرجوع
الى الاستعارة لكنه قد استبان مبناه على التناسي فيقع الذكر مع ان السو
ياياه حتى لطر باللام وصيغته المجرى هو الرواية واللام لا ابتدأ على ما يفهم
من شروح

من شروح المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضي المنتصرف بدون قدعالم
بمحوه الجهور ويمكن ان يجعل في جواب القسم المحذوف مع قد **قوله** جمع
اي حيد الاصل الخ فان قيل معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه وذلك في صوت
التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد من لفظ المستعار الاصل اي التشبيه فلنا
المستعار في صورة الاستعارة اللفظ المقتد بالخاصه ادعائ ان الاصل
المشبه عين الفرع اي التشبيه فلا يرد عليه انه ينافي ما سبق من ان يذني على علو القدر ما يذني على
علو المكان وقد وقع في اشعار العجم الخ فيه انه ينافي ما سبق من انه لو لم
يعصد بتناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والتهني عنه جملة اللهم
يقال التناسي في نفس الترسخ الواقع بعد تمام الاستعارة والتشبيه **قوله** واما
المجاز المركب الخ اقول لا يخفى ان الهية التركيب موضوعه للايقاع والانتزاع و
الوقوع والملاوقوع ولا فائدة في تشبيه شيء مني ما وذلك لان المقص من قولنا
اني اراك الخ مثلا تشبيه التردد المعنوي بالتردد الحسي بل تشبيه الهية الحاصلة
لاحد المتوردين بالآخر قائل **قوله** فيقدم رجلا المراد بالرجل ههنا الخطوه
يعني انه يخطو خطوه الى قدام وخطوه الى خلف لكن القدام بالنظر الى موضع
الاول والخلف بالنسبه الى موضع عند الخطوة الاولى لان ذلك حال المتردد
فافهم لا يغير الامثال اي من حيث التذكير والتانيث والافراد والتشبيه للجمع
على ما فهم من شروح المفتاح لان الاستعارة الخ وايضا المثل ما تشاء استعماله
فلو غير لم يكن اللفظ المتداول بينهم فلا يسمى مثلا **قوله** بالصيف صيغت
اللين الخ ذكر في الصحاح المثل بدون الباء وجعل الصيف منصوبا على الطريق

وقال في الاله ملحوظ بالمثل امرأة تحت رجل موسى فكرهته لكبره فطالما
 فتزوجها رجل مغسرو بعثت الى زوجها الاول يطلبها شتاء فقال الريح
 ذلك المثل **قوله** امر محصل الخ الاختصاص بالاضافة الى المشبه **قوله** القيت بالقفا
 بمعنى وجدت الخزانة الحربية التحريك الذي ينظم الواحدة خزانة **قوله** معاذ
 هي بمعنى التعويد **قوله** ولا يقيا اي رحمه وشفقه من ايقنت على فلان اذ ار
 به **قوله** به قوامها اي قوام الدلالة فيه محل مناقشة لان الدلالة فيه يتصور
 بالاشارة نعم الانسان المتكلم لا يمكن ان يوجد بدون اللسان تامل **قوله**
 اسرعكن الخ خطاب للنزوحات الطاهرات في مرض الموت **قوله** كما هو شأن
 الكنانة اي للكلام تشبيهه بالكناية في الاشعار الى الحق المقص بلاته يرح
قوله اي سلا السلوزا يلشدت اندوه وعشق من الناج **قوله** واقصر باطله
 لايق اعتبار القلب لازم لانه ذكر في كيتا للغم يقال اقصر عن الامر اذا امتنع
 عنه وهو قادر عليه لانا نقول ذكر صاحب الاساس ومن الجار اقصر المطر اذا
 امتنع مع ان في اسناد اقصر الى الباطل بدون اعتبار القلب اشعارا الى
 شغله به لاعن اختيار **قوله** فالصبي على هذا الخ الصبي بالكسر مقصور مصدر
 بمعنى الميل المذكور لكن الاشيب ان يحمل ههنا على العجالة التي للانسان
 عند الميل الى الهوى فوجه الشبه الاشتغال النام بتوابعها كما في جانب المشبه
 به اي جهات المسير ويمكن ان يحمل على ما يمال اليه ويتكبه من الجرائم والشهوات
قوله ويحتمل انه الخ جعل المص الصبي على هذا بمعنى اخراى كونه صبييا
 ويحتمل حمله في كل من وجهي الاستعارة على معنى واحد **قوله** تناخذاي
 تجتمع

تجتمع **قوله** بمنزلة قولنا في الاصطلاح فيه بحث كما لا يخفى **قوله** ويمكن
الجواب بان السكاكي الخ الفرق بين هذا الجواب وبين ما اثار اليه بقوله
الله لا ان يقصد الخ ان المخطوط في هذا مطلق الوضع ودفع بان يحمل مطلقه
على غير الوضع بالتحقيق وفيما اثار اليه الوضع بالتحقق ودفع بان يجعل
ذلك متناولا للوضع بالتأويل ايضا **قوله** وفي كلهما نظر ما وجه
النظر في الاول فظاهر وما في الثاني فهو ان الوضع الذي به الخطاب معهود
بين المخطوبين المخاطبين في المويد الجريئة لا بين صاحب التعريف ومخاطبيه
قوله الراجع الى معنى الكلمة الخ لحرر عن المجاز الراجع الى حكم الكلمة هو
الاعراب بخو قوله تعالى اوسيل القرية حيث امرت القرية بالنصب الذي حكم
المصنف المحذوف اي لاهل واحترر بالتضمن للفايدة عن الكلمة الموضوع
لحقيقة من الحقايق مع قيدها المستعمل في تلك المحصر بدون القيد بمعونة القر
قوله وصف احدى صورتين اراد بالوصف الاول للفظ على المشبه بها
وامناعير عنه به لان اللفظ كوصف يكسبه المعنى وبالوصف الثاني معنى اليا
فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى **قوله** فيحتمل
يريد الخ يعني لما يدخل المجاز العقلي والراجع الى الحكم في المجاز بالمعنى المذكور تحت
ان يتناول الراجع الى معنى المركب ليصح حصر المجاز في اللفظ والعقل والا
لبطل لان المجاز داخلة في المجاز الذي هو مقسم وقد خرج عن المجاز لانضم
للفايدة تخصيصه بالمفرد من كثرة الاعتبارات الظان ذلك باعتبار المو
قوله ادنى مناسبه الخ وهي ان كلام الخيال والوهم قوة باطن متعلقه بما لا تحقق

حسا وعقلا على تضم الخ الاولى التمسك بما في كتب العرب خشيته قال صاحب المصالح يقال
 خيل اليه انه كذى على ما ليسم فاعله من التحيل والوهم وصاحبه لا ساس قال افعل كذا
 على ما خيلت اى على ما ارتك نفسك وشبهتهترواوهت **قوله** نعم تجبه ان يق الخ انت
 بخير من مخالفة القدم في اصطلاح جديد بلا استد غير متحصصه **قوله** ولما كان
 ههنا مظنة سوال الخ الاظهر ان يجعل كلام المتصمنا لكون تلك الاضافه دليلا
 على استعمال لفظ المنيه في المشبهه به حصه **قوله** واختار السكاكى رد الخ **قوله** فان قيل
 يجوز العكس ايضا وفي كل منهما تقيل الاقسام بلا مرجح على الاخر قلت لا يجوز اعتبار التبعيه
 في مثل اعجبتى لسان الحال يجعل قرينتها الخ لا يجرى فيما اذا ما هو باعتبار السكاكى
 الاستعاره بالكنايه في قولنا اظفار المنيه التشبيهه بالسبع **قوله** الا ان هذا لا يدفع
 الاعتراض عن السكاكى لانه جعلت نطقت مستعملا في امروهمى كما يمكن من قبل السكاكى
 ان لفظ الاستعاره لتبعيه حصه لا مجازا ودفع الاعتراض عنه بان المكيه لا يستلزم
 التحيل فيه وذلك لانه اضطر اخر الامر الى اعتبار الاستعاره التبعيه فان نطقت
 فعل تستعمل في غير معناه لعلاقة المشابهه واذا كان ذلك المعنى المستعمل فيه امروهمى او
 التحيل ايضا **قوله** وفيه نظر لانه لا يجرى الخ قد كتب بخطه قد سره هكذا وفيه نظر لان
 السكاكى قد صرح بان نطقت ههنا امروهمى كاظفار المنيه المستعاره للصورة الوهميه
 التشبيهه بالاظفار الحقيقه ولو كان مجازا امر سلا عن الدلالة لكان امر محققا عقليا
 على ان هذا لا يجرى في جميع الامثله ولو سلم فعود الاعتراض الاعتراض الاول وهو
 وجود الممكنى عنها بدونه ويمكن الجواب بان المراد بعدم الاستعاره بالكنايه عن التحيل
 ان التحيل لا توجد بدونه فيما شاع في كلام الفصحاء ولا نزاع في عدم شيوع مثل لفظ

المشبه التشبيه بالسبع وإنما الكلام في الصلح وأما وجود الاستعارة بالكناية يدو
التحليلية فمشايخ على ما قرره صاحب الكشاف في قوله نعم ينقضون عهد الله وصاله
في مثل البت الربيع فصار الحاصل من مذهبه أن قرينه الاستعارة بالكناية قد يكون
استعارة تخيلية مثل لطف المينة وبطقت الحال وقد يكون استعارة تحليلية على ما ذكر
في قوله تعالى يا أرض ابلعي ما لك أن ابلعي استعارة عن غور الماء في الأرض والماء استعارة
بالكناية عن الفداء وقد يكون حصية كما في البت الربيع إلى هنا ثم كلامه أقول قوله
ويمكن الجواب الجواب عن قوله ولو سلم بعود الخ لا على أصل الاعتراض لأنه قد سبق أن
بان نطقته أمروهم فاضطر الخ لا إلى اعتبار الاستعارة بالبتية **قوله** كان يكون
وجه التشبيه الخ الأولى تركه لأنه شرط الحسن **قوله** ونحو ذلك من كون وجه التشبيه
غيره يدل يعني أن المرضي الخ حاصله أن المنتوخ من الناس أي التواضع عن الدنيا عزيز الوجوه
وقليل **قوله** في كثير الخ فيكون عدد المايه للكثرة **قوله** وتعتبت الاستعارة فلا يكون
التشبيه عام محال من الاستعارة فتأمل **قوله** بلغت تزيه جمع التزيه وهو بالفارسية
زاد غير صفة ولا تشبيه لوقال المطبعا الموصوف لكان أحسن **قوله** كقولنا
كناية عن الخ فقولنا وحى الخ يدل وبيان وكنايه حال عند **قوله** وهذه غير البعده
بالمعنى الذي ينبغي أي باعتبار الواسط وانت خبير بأنه يجوز أن يعتبر البعد في هذا
القسم أيضا باعتبارها بأن يختص صفة موصوف ويكون لهذه الصفة لازم فيذكر لفظ
هذه الصفة كناية عن الموصوف **قوله** نوع حقاء وكان ذلك بالنظر إلى الأصل والا
فاستلزامها في عرفنا أظهر من أن يخفى نعم سبب كون البلاهة لازمة في الخارج خفي
قوله أن السامح هي بمعنى الندى أي الجود في اللغة لكن الحكيم الطوسي قال السما

بذل شي على طيب لنفس مع نه ليس بذله واحيا والندى سهولة الاتفاق بالمال
 الكثير في امور جليدة النفع للعامه على وجه تقتضيه المصلحة والمروءة حصول رغبة
 صادقه في التجلي بالافادة وبذل ما لا بد اذا اريد **قوله** وفيه نظر قيل وجه
 النظر ان قسم الشيء يجوز ان يكون لعدم من المقسم وفيه ان الاصل المتبادر من
 التقسيم ذكر جزئيات الكلي الصادق عليها المتمايزه بفصول معانده وما يشبه
 ذلك والقول باعمية القسم على سبيل التسامح ويمكن ان يوحد النظريان بالتفاوت
 لا يتعدى الى كلمة لا يتضمن امر المناسبا لا قسم فيرد عليه ما عليه على الانقسام
قوله ان قلت الوسائط مع حقا الخ الاولى ان يقر ما ذكر في الايضاح بذلك لا فاف
 فيها نوع حقا الرضى لان قولهم عريض الاطفا منيل بلابو سطة اصلا **قوله** الالواء
 والاشارة وكان وجه المناسبه في التسمية انه اذا لم يكن فتيه زايده كما في السويح والفرع
 الاسم لدال على مطلق الاشارة **قوله** ابلغ من الحقيقة ان صيغة التفصيل للمبالغة
 لا من البلاغة **قوله** اي يتصور معانيها علم المبدع المشهور ان حقيقة العلوم
 المسابيل والتصدقات بها والملكية لا تصور المحمولان وما يتعلق بها لكنه ذكر في شرح
 المقاصد ان الصناعات قد تجعل عبارة عن عدة اوضاع وتبديلات واصطلاحات
 ويؤيد ذلك جعل التصورات الحفية داخله في حقيقة الحكم على ما قيل **قوله** واجمع
 الى تحسين المعنى ولا وبالذات يشكك بالمشاكله التي من المحسنات المعنوية فان الظاهر ان
 باعتبار ايهام التجنيس اللفظي اذ العلاقة المصحح فيها المصاحبة للفظية مل **قوله** ما
 سماه بعضهم تدبيجا الشدح بالدال المهملة والحيم من الديباج **قوله** حضر مرفوع خبر
 لان القصيدة على حركة الضم **قوله** واذا راي عدل **قوله** فودي فودي الراجلينا

علم البديعي

قوله



قوله دثني دحمة نمودن ويعدي باللام **قوله** ودخل فيه اي في الطباق ان يقال

انه دخل في مرعاه النظر الاظهر ان المطابعه انما هو جمع الصديين والمرعاه جمع
الاشياء المتناسيه الموقوفه واما المقابله فهي المركبه مني ما فهي اخص من كل مني ما
بحسب التحقيق لا بحسب الحمل **قوله** زهد في ما عند الله زهد في الشيء وعن الشيء اذا ز

عنه ولم يرد من فرق بينهما فقد اخطا كذا في المغرب **قوله** في صفة الابل اي
باعتبار الصعف والهزال للعطف والمحيطات يوق عطف العود وعطف حناه اي دونا

كروا ودا **قوله** منحوتة يقال العود بتر اشيد او ابر محصل البيت الى لابل المهازيل في
تشاكلها ودقة اعضاها شامبهت تلك القسي بل ادق منها وهي الاسم المنحوت بل ادق

وهي لا وتار فكلمته بل لا انتقال الى اهر **قوله** وهو يطبع الاسجاع الكلام المتقفي الشجع ص
يقال طبع الدرهم اي ضربها وطبع السيف اي عمله **قوله** لو قوعه اي ذلك الشيء

صحنه الخ ولا يخفى ان المشاكله ليست بخصمه ولا مجاز لعدم العلاقة ولا يحيط بها
قسم ثالث في الاستعمال الصحيح والقول بان هذا النوع من العلامه فيكون مجازا هكذا

يستفاد من شرح المفتاح وان تشجير بان المصلحيه في الذكر بعد استعمال اللفظ
والعلاقة يجب ان يكون متقدمه وطو يستعمل لاجلها بل العلاقة هي المجاوز

في الجبال كذا ولا خفاء انه لا يلزم في صورته المشاكله المقارنه الخياله لا عند استعمال
اللفظ فقط بمجرد ذلك لا يصلح للعلاقة **قوله** نجد مضارع منكم **قوله** في

حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى فيهمسكال لان معنى النفس ذات الشيء مطلقا على ما
الكشاف والصحيح فلا يكون اطلاقها عليه نعم محتاجا الى اعتبار المشاكله وبويده لك قوله

تعالى كتب على نفسه الرحمة واعتبار المشاكله التقديرية في تلك الايه عظيم ولا محتاج اليه

فلنا الختار قد سره في وجه المشاكلة عن لا اعلم معلوم بل لا اعلم ما في نفسك لوقوع
 التعبير عن تعلم معلوم في تعلم ما في نفسي تامل لكنه ذكره في شرح الكشاف في وجه
 اطلاق النفس على الهلكة ذات الحيوان به يكون وهذا التعليل شرعا باختصاص
 النفس بذات الحيوان فلا يجوز اطلاقها عليها **قوله** لزمني اللجاج مجاز عن اللزوم
قوله اصاغت يروي بالندكر والثانيث معا **قوله** معنيان قريب ويعيد سو كاهنا حصر
 مجاز من ومختلفين **قوله** اذا لبنا ملايم اليد ولا يخفى انه ملايم القوة ايضا تامل
قوله اذا نزل السماء الى بصف الشاعر قد ته حثيث قال اذا نزل المطر بارض قوم و
 الكلام رعيانه وان كانوا كارهين ولم يلقوا في غضبهم **قوله** فسقى الغضى الغضا
 بالغين والصناد المعجيين لكن مقصورا نوعا من الشجر يقال له بالفارسية باغ ومعنى
 البيت ايداه مع هذا الموضع واهله بما يزيدنا هم ونظارتهم وان شيوا
 وادقوا بشجر الغضا في قلبي واحترق ببار الهوى الى **قوله** وهو ذكر متعدد
 توحيد الضمير الرجوع الى اللف والنشر **قوله** باعتبار انهما نوع واحد من الحسنات
قوله نعم ولكن باعتبار احتمال الخ يعنى هذا التبعين بحسب المعنى في الواقع لكن
 الضمير صالح بحسب اللفظ للرجوع الى كل مني **قوله** وانت خفف الحقف بكسر الحاء
 والنقا بفتح النون مقصورا ومعناها بالفارسية توده ريك وخاصل البيت كيف
 افرح من حبك ودواعي الحب من حسن المعين واعتدال القامة وعظم الكفل حموده
 ردفا بكسر الراء الكفل وينبغي ان يعلم ان المنصوآت تميزان عن شجرة التثنية اي انت تشبه
 الغرض قد اى يشبه قدك قدده والمراد بالخط العين تجونا **قوله** او مختلط عطف على
 معكوس الترتيب **قوله** علمت يا مجاشع الخ فعلى هذا قوله ان الشبان بفتح الهزة لكن روية

تحت

المفتاح على الكسر **قوله** على ضيم يفتح الضاد المعجمة وسكون الياء المنقوطة من

قوله على الحنف بفتح الحاء المعجمة **قوله** يشبع بالشين المعجمة والحيم المشددة

قوله ومنه الجمع والتقسيم والفرق بينه وبين التقسيم ان ذكر المتعدد هنا على الاجمال فاعده على التفصيل فاما الفرق بينه وبين اللف والنشر باعتبار ^{بفسر}

الاضافه الى كل متعدد هنا بخلاف اللف النشر **قوله** جمع بعض تحريك

البا **قوله** للمقايين هي بالفاء والنون الحساكر **قوله** شقا الروم الاولي

ان يجمع الروم تحت الشقا **قوله** والتأبيد من مبداء معين الخ فحاصل

الآيه على هذا التوجيه كما مر في ما من وقت دخول اهل الجنة اهل

النار النار الى ما لانها اية الا وقت مشيئته نعم فانه ليس لكل كذلك فعلى هذا

الامر وما قيل من ان خلود كل شي في الجنة لا يتصور الا بعد دخوله فيها فلا يصح

استثناء الفساق من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم **قوله**

حتى بالقنا ومشايخ الخ القنا مصدر قنى بالكسر واقناه اعطاه ما يقتضى قال

شارح الطوب رواية من روى بالفتاى الكريم فكفى به عن نفسه وبالمشايخ ^{الآيات ص}

عن نفسه وبالمشايخ منع عن اصحابه لكثرة تخابهم في امور الحرب بحيث لا يفاوتهم

اللتام والتقاب فكانهم مردلهم تركحاهم **قوله** يكون بمن التجويد

اعلم ان صاحب الكشاف جوز ان يكون من البيانيه للتجريد الا ان الشارح ذكر في

قوله نعم حتى يتبين لكم الخيط في كون من البيانيه تجري بالكلام **قوله** لسعة

اشداقها الشداق بكسر السين المعجمة كنج دهان وجميع الاشداق **قوله** لايس

لامنه هي بالهمزة **قوله** مثل الفينق هو يفتح الفاء وكسر النون لاينا في التجريد فاقبل بالهمزة

مسمى الالتفات على الملحظة اتحاد المعنى والافتتاء في التعبير عن معنى واحد بطرق
 مختلفة ومبنى التجريد على اعتبار التغير اذ عا كيف تتصور اجتماعها فلنا ^{يكفي}
 في الالتفات والافتتاء اتحاد المعنى في نفس الامر ولا ينافيه اعتبار التغير اذ
 الا يرى ان صاحب المفتاح جواز ان يكون فايده الالتفات في مثل نطاق الوليك
 ان المتكلم وقع شاكاً في اتحاده مع نفسه فاقامها مقام مكروب مخاطبها
 ميليا لها فلا ينافي في الالتفات ان يعتبر للغايه والانتزاع في الالتفات
قوله انتزع منه جواد الخ ينبغي ان يعلم ان قوله ولا يشرب عطف على قوله
 يركب والصير لمن فالجريد اولي في حديث الممدوح فقيه من المبالغه **قوله** غير شاه
 فيه اي غير بالغ الى الكمال والتهايه **قوله** فتبليغ ولغراق لها المناسبه بين معانيها
 الاصلية والاصطلاحية ان التبليغ في الاصل مد للفارس يده لعنان فرسه فيريد
 في جريه والاغراق استيفاء النازع في القوس مدها والغلو مجاوزته الحد في الامر **قوله**
 بصرع احدها الحصره بيفكندش **قوله** تطراق لطلق بفتح الطاء واللام تك **قوله**
 در اكا بكسر الهمزة السكون المثلثة ويفتح المثني من تحت **قوله** ريثما فتحوا حاصله
 زمان فتح العين **قوله** ومنه المذهب الكلامي وهو ارجح الخ اقول لا يخفى انه شاك
 في عرف العرب وسائر الناس الاستدلال سيما بالخطابه والجدل لكن الشايع
 في الكلام الاستدلال البرهاني فلا ياسب ان يسمى بالمذهب الكلامي الاستدلال
 بالمقدمان المستلزمه على تقدير التسليم كما لا يخفى **قوله** ملوك واخوان
 لا يلام في ذلك المقام ذكرهم بلفظ الاخوان لسبب باللك وبفوقه عليها هذا التبرير
 يشعر باعتبار التشابه بين السحاب بنفسه وعطاء الممدوح في علو الطبقة لكن السحاب

صار محمودة لملاحظة التفوق ولا يخفى ان المناسبات اختيار المشابهة بين عطاء عطاء
السحاب والممدوح لكنه يلزم ان يدعى ان مطر السحاب كان في الاصل عطاء ثم صار عرقا لمحي
سبب تفوق عطاء الممدوح الا ان يتو المعنى ان السحاب لم يزل سائقا وشاهدت من ان ناييل
الممدوح يكون اعظم من ناييلها صار تبجوعه فوق مطرها عرقا لمحي وفيه من المبالغ ما لا
يخفى **قوله** الرخصا بضم الراء وفتح الحاء المهملتين والضاد المعجمة **قوله** اي
شد النطاق هي بكسر النون كالمنطقة كمر على ما في المذهب وقرق صاحب دستور اللغة
بينهما فقال النطاق ميان بند واما ما في الصحاح من ان النطاق شتق فليس يناسب
في مقام الكلب المكلف الثاني بكسر اللام هو الذي ياكل لحوم الناس **قوله** الجمع انفع **قوله**
بناءه مكام الساة جمع الباء كالقضاة جمع لقاضي **قوله** واساة جمع لاسى من الاسوة **قوله** كالماساة
الاسى امى مداوة الجرحه والحكم الجرحه فمتفرع على ضمهم الح فان قيل الطان المنقوع الثاني
هو المشيم المشبه قلنا المراد بالتفريع هنا بمعنى ان الاول يذكرك الثاني ويشعر به
كالمقدمة والتوطيئة للثاني فجعل الثاني متفرعا عليه في الذكر سوى كان في الثاني حرف
التشبيه ولا **قوله** وهو ضربان الظايقول ضربا بقوله فيما بعد ومنه ضربا اخر كان
زعم ان المشهور الضربان الاولان **قوله** بيداني الح قد اختار صاحب المفتي ان يبدل
من اجل **قوله** ومنه ضربا اخر ينبغي ان يعلم الاستثناء في هذا الضرب متصل
حقبه بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما وفي حكمه **قوله** راحر من خر
المجرى وارتفع **قوله** لكنه الويل هو المطر الكثير القطرة **قوله** فهو لثمل الممدوح
وضعه في ما وفي حكمه وغيره نعم الح اقول لا يناسب تعداد كل منى على حدة بل المتأخر
جعل لادماج محسنا ثم تقسيم الاستتباع وغيره كما لا يخفى **قوله** ومنه التوجيه



ذكر بعضهم ان هذا من المحسنات الرجعة الى المعنى واللفظ معانا مل كيف اكلك
 للصب ظاهره هزل لكنه في الحقيقة جدي باعتبار نسبة الخطاب الى الوداله
 فانه يتبادر عنده الاشتراق وتزكية الاراذل **قوله** ما لك موقا هو حال عامله
 ما في ما لك بمعنى الفعل **قوله** وسوف اخل اعرض بين سوف وما يقتضيه من الفعل
 وقد حذف مفعولاه والتقدير سوف اخل اعرض بحال علمي بحال حاصل لا يعني ما ادري في الحال
 ان اشتراق قبيلة الحصن رجالا ونساء وفي الثاني من الزمان اعلم ذلك وقد تحقق
قوله عنده انهم رجال لكنه سالك طريقه التجاهل مبالغه في الذم ان يقع صفة **قوله**
 في كلام الغير كناية الخ الط بحسب المعنى ان المراد بالصنفه الواقعة كناية في الايه ما يد
 على ذات باعتبار معنى كالا عروا بالصنفه التي ادعى اثباتها للغير المعنى القيام بالغير
 كالعزّه فلخلف الصنفان لكن للتبادر بحسب السوق اتحادهما ويمكن ان يوثقا
 الصنفه بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثاني **قوله** باسماء الممدوح النظار ينق
 باسم الممدوح الا ان يعتبر عطف اياه على الممدوح فكل من الممدوح واباءه **قوله**
 مامات من الخ كلمة مامو صوله ومن بيان والمعنى كل كرم اندرس فانه يحى عن الممدو
قوله ولا جام لنا ما الذي الخ لا يخفى ان الاول مركب من اسم لاخيرها والثاني
 من الفعل والمفعول **قوله** حباله الحية في الاولى بالبا وفي الثانية بالنور **قوله**
 اما مفرط الخ الاول بمعنى المجاوز للمحد من افراط الامر والثاني بمعنى المقصر من
 التفريط اي التقصير **قوله** تشرك الشراك حباله الصياد وهي التي لا امر
 والثاني بمعنى المقصر من التفريط الصياد بها **قوله** جدي جهدي اي حطلي من الدنيا
 مخرجيه جهدي واتعاب في تحصيل المطالب الى الوصول اليها والمعنى ان حطلي ونجتي
 من اتعاب

من انما يقسى لمن والجد **قوله** او على كونها للتبعض لا يوق هذا ترجع الى
الوجه الاخر لانه ايضا يحتاج الى حذف الموصوف لاننا نقول هذا الوجه على ان
الحجر والمجرى من فعل يلاحذف كما ذكره قدس سره في قوله تعالى ومن الناس من تقو
الحج ان الحجار المجرى ومنه يلاحذف لاخير متعلق بمحذوف **قوله** هز من عطفا
عطفا الرجل جانباه وحركة العطف كناية عن السرد **قوله** من الجوى بالجيم
المفتوح **قوله** بين الحوايح هي اصناف الصدر **قوله** بينى وبين كنى الخ الكبر بالكا
المكسوة والنون المشددة المستتر فالمراد بها ههنا البتة يغنى الحمايل منى ومنى
ليل دامنى اي مظلم **قوله** وطريق طامس اي ممتحي لا ترفيق يصعب الوصول اليه **قوله**
حسامه بفهم الحاء السيف لقاطع **قوله** حتف لا عدايه هو الموت **قوله** سيبا
السيبا اسم رجل وقيل اسم ارض **قوله** ان تجمع اللفظين لا شتقاق بينهما يعلم
انه لا يترتب من ان يوق العيوم هذين القسمين للمحققين بالجناس لا قسام الجناس في يقين
في تفسيرهما بقربيه المقام فيندفع حرجها عن مع عدم الجناس الحقيقة **قوله** الا
تباويل قال الشيخ الرضوي وقد يقع المفرد موقع المثني فيما صلح **قوله** لا يفتقران
كالرجلين وقريب منه قول الشاعر وعيناي في روض من الحسن ترتع **قوله** الماعلى
الدار الى الاطام التروى لتفليل والتفرج على السلى قام عليهم بها اهلى ما تبدا خبره في وضع
مفعول وجذتها **قوله** مقلها المقتل في اصل النوم في الظهور والمراد بها من صنعها **قوله**
دعاني فملا مكيها الخ والمعنى اتركاني في الملام الذي حملكم عليه لسفه فان الحبالدي
جلبا الى الشوق جذبتني اليه فتمكن في قلبي فلا يوثق في الملام **قوله** اذ الابل الخ
يعني اذ نزلت الطيور في الربيع فان الخزن يشرب الخمر جميع بلبا ليفتح البيا **قوله**

يصطحبان ص



فشعور بآيات الخ هذا في بيان في وصف أهل البصر والفاصل التفسير إلى مناهج الصالحين
 ومنهم من ذلك والقصد من هذا إلى أن البصر جامع **قوله** أمثلهم الخ هذا
 تشكاي عن جميع الناس وعن طائفة مخصوصة والمعنى أمثلهم هو لا ورجو منهم إلى
 ما سلمهم وثم تصفح سيرهم فلاح وظاهر أن ليس فيهم أحد يحصل عندهم مطلوب
قوله لأن القافية الخ هذا دليل على أن السجع عند السكاكي نفس اللفظ الخ **قوله**
 وغير ذلك ذكر الفاضل سمس القيس في عروضة **قوله** للشيء وإن القافية بغض الكلمة
 الأخيرة من البيت بشرط أن تذكر تلك الكلمة بينيها ومعناها فإن تكررت تلك الكلمة
 الوديف والقافية فيما قبل تلك الكلمة فإن تحرك الحرف الذي قبل الحرف الأخير من الكلمة
 التي القافية فيها فالقافية الحرف الأخير من تلك الكلمة مع الحركة السابقة عليها كما يتق بالفتار
 رخ تورونق قد ورد وان كان ذلك الحرف الأخير ساكنا فالقافية الحرف الأخير **قوله** رأى
 تركس برخا قومست فالقافية البناء والسين مع الميم وإذا لم يلحق بالكلمة الأخيرة
 حرف بمعنى الجمع وغيره ولا فالقافية الحرف الأخير إلى الحركة كما يتق بوجم خشم متشاك
 فالقافية خمسة حرف مع حركة يطبع لا سباع الطبع الحتم أو عمل السيف وغيره الأول هو
 الأظهر **قوله** ويختلف الوزن فقط انتخير أن ذكره لا يناسب في المتوازن فإنه من
 أقسام توطأ فاصليين غير المختلفين وثالث قال وإن لم يختلف في الوزن فالتكا
 مالح **قوله** أن يوتي قرينة الخ انتخير أن لا يلاء جعل الشيء قرينة من شيء
 فالظان المفعول الأول قرينة والمفعول الثاني قرينة كما لا يخفى وقد تقرر أن الأولى
 بالآقامة مقام الفاعل المفعول الأول الثاني كما في هذا المقام **قوله** صار ودي هو خروج
 النار من الزند بفتح الواو سكوت النون معناه بالفارسية التفرقة **قوله** بها

الأخير

أقصر

مات

الرجس الخ خبر تبدا محذوف وقوله قنا الخط خبر بعد خبر والخط انفتح الخامس^{الا}
ينسب اليه القنا اي الرماح والمعنى ان تلك النساء هم بالثمن جيد او متقلة لكن هذه النساء
او انهن وتلك نوافر وهن شبيهة برماح الخط فرحيتا لقد لكن الرماح موضوعا للذبول
وقد هن بالنظار والطاوه **قوله** فان حجم المخبيا الخ هذا مدح للمدوح باعتبار اللأ^{نشد}
فالضمار المستكنة للاسدي فاجر عنك حين لم يخدم مطعما فيك واقل حين علم انه اذا
هرب لحقته واعلم ان فيك السر على وزن عنك بحسب علم التصريف لكدة على وزن بحسب العروضا
التوافق في الحركة والسكون لا في خصوصية الحركة فصيح جعل البيت مثالا للجمع **قوله**
وهل كل مؤنة تدوم الخ الاستفهام لانكار والمقام وصف الشاعر خليلا فيمن الاخلاء
بالوفا **قوله** والاعتاب اي الاتقاع بالعتاب المشتق **قوله** قويا الجبل اي طاقا الجبل
الرداء هو بالكسر جبل شديد المنابع على البعير والجمع الاردية **قوله** فمن نعم ان كان
يتبعني الخ انت بطر خبرا للمعنى الذي ذكره الشارح غير طعنا لعبارة والله اعلم **قوله** هذا اخر
ما اردنا المراد من القوايد اللطيفة والفريد المشرقة التي اخذت بعضها من مشاي^{هي}
الائمة الاعلام ومفاخر الامة الكرام اعلى ابدى درجته في دار السلام الى يوم
القيام واستخرجت كثيرا منها بقرحة في الفرح واكر في الرحمة على شرح التلخيص
المسمى بالمختصر في فن المعاني والبيان المنسوب الى حمدي لانزال كاسية المسعودي في
الجنات في شها^ر وثمانين وثمانية قد كتبت المولى الفاضل المحقق والمحرر المدون المصنم
الله طلع العالي على روس الافاضل والمولى في ديل هذه الحوسى حوره

مولف الفقه الفقيه الفقيه احمد بن يحيى بن محمد بن سعد

الدفنا زاتي اوصلني الله تعالى جميع الاماني والاماني

بجنو محمد المرسل واولاده العظام عليهم السلام

الصلاة والسلام من الملك

